التَّبيين عن مذاهب النَّحويين: البصريين والكوفيين لأبي البقاء العُكْبَري (ت٦١٦هـ)

تحقيق: د.عبدالرحمن بن سُليمان العُثَيْمِين

(تَنْبيهات واستدراكات لُغَويّة)

د.خولة جعفر القرالة*

الملخص

جاءت هذه الدراسة لتنهض بالوقوف على عِثار التحقيق بصورها وأشكالها المختلفة التي وقع فيها مُحَقِّق هذا الكتاب كالتصحيف، والتحريف، والتقديم والتأخير، والسَّقط لكلمات وجُمل، وعَدّما هو فصيح تصحيفاً، وما هو تصحيف فصيحاً، وغيرها الكثير ممّا أوردته في مُقَدّمة هذه الدّراسة، وكذا الحال في الحركات الصَّرْفيّة في الكلمة، والنَّحويّة في الجملة، التي أدّى وَضْعها في غير محلّها الذي تقتضيه الكلمة أو الجملة باستبدالها بحركة أُخرى غير مقتضاة إلى الإخلال بالجانبين: الدّلالي والنَّحويّ اللذين يقتضيهما سياق الكلام الواردتين فيه.

كما وَقَفْتُ في هذه الدّراسة أيضاً على الهَنَات التي وقع فيها الدكتور "علاء الدين محمد حمويّة" في دراسته المُعَنْونة بـ"قراءة في كتاب التبيين عن مذاهب النّحْويين" واستدركتُ عليه أيضاً كثيراً ممّا فاته من عِثار التحقيق المشار إليها لا سيما المتعلّق منها بالشّواهد الحيّة من نَصٍّ قرآنيّ، وشِعْريّ، وأمثال، وأقوال.

---

* أُستاذة مشاركة– قسم اللغة العربيّة وآدابها، جامعة الحسين بن طلال– معان.

This study also handled the mistakes made by professor "'Ala-Addeen Mohammad Humawayah" in his study titled "Reading in Al-Tabyeen about Syntactician 's Doctrines" and I corrected a lot of the mistakes he missed in the investigation which I referred to in the introduction of this study , particularly, the ones that are related to the examples from the Holy Quran , poetry , proverbs and sayings.

Al-Tabyeen about Syntactician 's Doctrines : Albasreen and ALkufaheen

For Abu –Al-Baqqa Al-'Oqbari (616 Hijri)

Investigated by professor Abdel-Rahman Bin Suleiman Al -'Othaimeen

(Linguistic Warnings and Corrections)

Professor.Khawla. J. Al-Qaralleh. Associate Professor

Department of Arabic Language and Literature. Al –Hussein Bin Talal University.

Abstract

This study handled the different forms of investigation mistakes made by the investigator of this book (Al-Tabyeen about syntactician's Doctrines : Albasreen and Alkufaheen**)** such as distortion , fronting , postposing and dropping of words and sentences. He considered what is standard distorted , and what is distorted standard. In addition to other issues which I introduced in this study such as morphological diacritics in the word and syntactic ones in the sentence. Placing these morphological diacritics not in their places which the words and sentences require through substituting them by other diacritics not required affected negatively the syntactic and semantic aspects of the context in which they were used.

المُقَدِّمة

جاءت بدايتي مع هذا الكتاب(*) عندما كُنت أقرأ فيه قراءة متأنّية مَرّة بعد مَرّة للوقوف على ظاهرة (نَقْض الشَّاهد النحويّ) لتكون عنوانَ دراستي فيه، وكُنت في كُلّ مَرّة أقرأ فيها هذا الكتاب، وأدقّق النّظر فيه للوقوف على مواضع تلك الظاهرة، وأعود إلى كُتب الخلاف وغيرها من المراجع للبحث والتَّحرّي والتَّدقيق والتَّمحيص أجد أنّ تحقيق هذا الكتاب –مع ما بذله المحقّق الكريم من جهد يُشكر عليه– زاخرٌ بالخلل والاضطراب والتَّناقض ما بين القاعدة النَّحويّة أو الصّرفيّة والمثال المُعطى، والتَّحريف والتَّصحيف، والتّقديم والتَّأخير، والسَّقط الذي تراوح بين الحرف والحرفين، والكلمة والكلمتين، والجملة والجملتين، وتجويز ما حقّه المَنْع، وَمَنْع ما حقّه التَّجويز، كما أنّ المحقّق الكريم كان يَهِمُ في بعض المواضع، فَيَعُدّ فيها اللغة الفصيحة لبعض الكلمات تصحيفاً، والتَّصحيف فيها فصيحاً، ويشير إلى ذلك في الهوامش، ويُثْبِتُ في مَتن النّص المحقَّق ما هو تصحيف، ويَعدِلُ عمّا هو فصيح، ويورده في الهوامش. كما تمثّل التَّصحيف والتَّحريف عنده في الكثير من الكلمات والجمل باستبدال حرف بحرف، أو كلمة بكلمة، أو جملة بجملة، أو بتقديم حرف على حرف، أو كلمة على كلمة، أو جملة على جملة، وكذا الحال في حركاتها الصّرفيّة والنَّحْويّة؛ فقد أدّى استبدال الحركة الصّرفيّة المُقتضَاة في الكلمة بحركة أُخرى، وكذا الحركة النَّحْويّة المقتضاة في الجملة إلى الإخلال بالجانبين: الدّلالي، والنَّحْويّ اللذين يقتضيهما سياق الكلام، أو التعبير الواردتين فيه. وكذا جاء في التحقيق ما هو مُهْمَل من الضبط –الصّرفي والنَّحْويّ– في كلّ منهما –الكلمة والجملة– وهو ما أدّى إلى وقوع اللّبس في معنى السياق الواردتين فيه أيضاً، أو الظّنّ –في بعض المواضع– أنّ ذلك من باب تكرار اللفظ أو الجملة، كما شاب التحقيق ترْك ما حقّه الإعجام من الحروف، وإعجام ما حقّـــه الترْك، إضافـــة إلى

*المنشور في مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

أخطاء في الرّسْم الإملائي، وكلّ ذلك –كما سيتبين للقارئ الكريم– لا تكاد صفحةٌ واحدة تخلو منه بل فقرة، وقد كان للشواهد الحيّة التي احْتَوَتْها دَفَّتا الكتاب النّصيب الأكبر من كلّ ذلك إلى الحدّ الذي طال أُسَّ تلك الشَّواهد وأقدسها وهو نصّ بعض آيات الكتاب الحكيم، وأرقامها في السور التي وردت فيها، والقراءات القرآنيّة في بعضها الآخر، فضلاً عن الشَّواهد الشِّعريّة التي أدّى التَّصحيف والتَّحريف في الضبط الصرفي لكلماتها، والنَّحْوي لجُمَلِها إلى الخروج عن معناها الدّلالي، ومفهومها العام، وكذا عن بَحْرِها العروضيّ، وعن القاعدة، أو القضيّة النحويّة المُسْتَشْهَد بها –الشَّواهد– للدّلالة عليها، كما فاته عَزْوُ بعض الأبيات إلى أصحابها، وأخْطَأ في ذِكْر نصّ الرِّواية الواردة في الديوان لبعضها الآخر، وكذا حال الأمثال والأقوال الواردة في الكتاب.

يضاف إلى ما تقدَّم أنَّ بعض عناوين المسائل النَّحْويّة التي كانت من وضع المحقّق الكريم واجتهاده جاء غير دقيق من جانبين: أوّلهما: من حيث عدم توافقها والجانب النَّحْويّ الذي كان موضع أو مدار خلاف بين البصريين والكوفيين، بمعنى أنْ يُذكر في العنوان جانب ليس موضع خلاف واقع بينهم. وثانيهما: أنّه قد يأتي عامّاً؛ فلا يَشِي بموضع الخلاف، أو لا يُفصِح عنه. كلّ ذلك حتَّم عليّ تأجيل النظر في ظاهرة (نَقْض الشَّاهد النَّحْويّ) التي كُنت أودّ تناولها في هذا الكتاب إلى دراسة قادمة –إنْ شاء الله–، والوقوف على عِثار التحقيق التي ذكرتها؛ لبيان وَجْه الصَّواب فيها، فقدّرت ما سقط من الكتاب، وقد ارتأيت وضعه بين نجمتين * * لينماز عن نصّ الكتاب، ووضعت ما اقتضى السياق زيادته من حروف وكلمات وجمل بين القوسين المعقوفين [ ] مع وضع خطّ تحت عِثار التحقيق بأوجهها المختلفة، ووَجْه الصَّواب فيها، كما صَوّبت ما شاب ضَبْطه الخطأ الصّرفي والنَّحْويّ من كلمات وجمل وشواهد نثريّة وشعريّة، وضبطت ما شَابَهُ اللّبس –كما

تقدّم- بسبب إهماله من الضبط، ليتسنّى بيان الفروق اللُّغويّة والدّلاليّة، كما قدّمت ما حقّه التقديم، وأخّرت ما حقّه التأخير، وحَذَفْت ما حقّه الحذف ممَّا وَرَدَ زائداً أو مكرّراً، وأبدلت ما حقّه الإبدال معتمدة في ذلك على عشرات المصادر والمراجع؛ كان منها في المقام الأوّل كتابا العُكْبَريّ نفسه في الخلاف وهما: "مسائل خلافيّة في النحّو" -المشتمل على خمس عشرة مسألة، وهي ذاتها المسائل الأولى بترتيبها الواردة في كتاب "التَّبيين"، وقد صَدَرَ هذا الكتاب بتحقيقين: الأول: للدكتور عبدالفتاح سليم، والثاني للدكتور محمَّد خير الحلواني- و"اللُّباب في عِلَلِ البناء والإعراب" إضافة إلى كتابه في إعراب القرآن وقراءاته، وهو: "التّبيان في إعراب القرآن" المُعَنْون أيضاً بـ"إملاء ما مَنَّ به الرحمن". أمّا ما جاء منها في المقام الثاني فهما كتابا الأنباري: "الإنصاف في مسائل الخلاف" و"أسرار العربية"، وكتاب عبداللطيف بن أبي بكر الزَّبيدي "ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة" وغيرها الكثير من أُمَّهات الكتب في اللّغة، والنّحو، والقراءَات، والمعاجم، والدَّواوين.

هذا، وقد جاءت هذه الدّراسة في قسمين: الأول: اشتمل على المقدّمة والدّراسة اللتين كتبهما من ص٥-١٠٨. والثاني: اشتمل على النّص المحقّق من ص١١٣-٤٥٩، وفهرس الشَّواهد الشعريّة من ص٤٧٣-٤٨٠.

ولعلّ ممّا تجدر الإشارة إليه -قبل أنْ أضع هذه الدّراسة بين يدي القارئ الكريم- أنّه في المرحلة الأخيرة من كتابتها تبيّن لي أنّ هناك دراسة للدكتور علاء الدين محمَّد حمويّة بعنوان "قراءة في كتاب التَّبيين عن مذاهب النَّحويين"(*) جاءت -كما هي حال دراستي- للوقوف على ما وقع فيه محقّق الكتاب من تحريف وتصحيف وَخَطأ، ولكن بعد أنْ اطّلعت على هذه الدّراسة تبيَّن لي أنّ الباحث الكريم لم يقف إلّا على القليل من عِثار التحقيق التي ذكرتها سابقاً، لاسيّما ما وقع منها في الشَّواهد الحيّة المتنوعة بين نصّ قرآنيّ، وقراءات، وشِعْر، وأمثال، وأقوال،

* مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٧٥)، السنة الثانية والثلاثون، كانون الأوّل، ٢٠٠٨م.

إذْ غاب عنه من الشَّواهد ما يقارب السّتين شاهداً –لا يتَّسع المجال لذكرها في المقدّمة– وقعت فيها عِثار التحقيق –المشار إليها سابقاً– بصورها وأشكالها المختلفة. كما فاته ما سقط من الكتاب، وما زِيدَ فيه، وكذا ما قُدّم فيه وما أُخّر، وما اختلّ ضَبْطُه الصّرفيّ والنّحويّ، وغاب عنه ضَبْط ما أُهمل من الضبط؛ والمؤدّي إلى الوقوع في اللّبس، كما أنّه جانب وَجْه الصَّواب الحقّ في جزءٍ ليس بالقليل ممّا ذكره في دراسته من وَجْه صواب لبعض عِثار التحقيق التي وقف عليها؛ لأنّه اعتمد في تصويباته على الاجتهاد الشخصي والتَّخمين، ولم يعتمد على مصادر ومراجع، إذ جاءت دراسته خالية من ذلك إلّا في إشارات قليلة جداً –جاءت في متن الدراسة– إلى كتاب العُكْبَري "اللُّباب"، كما أنّه وقف على مواضع ظانّاً أنّ ما ورد فيها هو من باب الخطأ، وهو ليس كذلك، أو أنّ في تلك المواضع أخطاءً كثيرةً فاهتدى إلى بعضها فَصَوّبه، وأغفل عن الآخر منها، كما أنّ هناك أخطاء مطبعيّة أشار لها الباحث لكنَّ الخطأ الوارد فيها عنده ليس هو بصورته الدقيقة الواردة في الكتاب المحقَّق، بل وقع فيها عنده خطأ مطبعيّ ثانٍ ترتّب عليه –وهذا أمر بديهيّ– الخطأ فيما ذكره ظانّاً أنّه وجه الصَّواب فيها، يضاف إلى ذلك أنّه ذَكَر كلمات ظنّ أنّها من باب الخطأ المطبعيّ وهي ليست كذلك أيضاً؛ لأسباب سأبيّنها عند التمثيل على ذلك، يُضاف إلى كُلِّ هذا وذاك أنّه لم يقف في دراسته تلك على الأخطاء والهنات التي وقعت في القسم الأول من الكتاب والمتمّثل –كما سبق– في المقدِّمة والدّراسة، ولا على ما جاء منها في فهرس الشَّواهد الشعريّة، وكذا ما جاء منها في عناوين بعض المسائل، وجميعها –كما سبق أيضاً– من وَضْع المحقّق.

ولكي لا تخرج دراستي عن مسارها وعنوانها أوّلاً، ولتجنُّب الإطالة فيها ثانياً، فقد عالجتُ هَنَات الدارس الكريم تلك دون الإشارة إليها، ودون الإشارة أيضاً

إلى ما فاته من أخطاء، ولا إلى ما خَطّأ فيه من صواب، ولكن أُورد بعضاً من ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

– جاء عنده في الخطأ رقم (٥) ص١٩٨ –وقد جعل الباحث الأخطاء في أرقام متسلسلة– "وكذلك قوله تعالى: (يريدون أنْ يبدّلوا كلام الله) والتبديل صَرْف ما يدلُّ عليه اللفظ إلى غير معناه، ولا يحصُل ذلك بتبديل الكلمة الواحدة؛ لأنَّ الكلمة الواحدة إذا بُدّلت بغيرها **كان ذلك نقل لغةٍ إلى لغةٍ أُخرى**، "التَّبيين" ص١١٥ س٧–١٠، قال الباحث: "والظاهر أنَّ قوله: "...كان ذلك نقل لغة إلى لغة أُخرى" لا يؤدّي المعنى المراد، وأنَّ ذلك يحصل بالتكملة الآتية، وَبِعَدِّ لفظي (لغة...لغة) مُحَرّفين "**كان ذلك من نقل لفظة إلى لفظة**".

أرى أنّ ما ورد في النّص ليس بخطأٍ؛ لأنَّ تبديل الكلمة بكلمة أخرى يعني نقلها من لغة إلى لغة، ثمّ إنَّ نصَّ القول ذاته، وفي المسألة ذاتها المعنونة بـ"الكلام والكلمة" هو الوارد في "مسائل خلافيّة في النّحو" بتحقيق د.عبدالفتاح سليم، ص٤٣، وبتحقيق د.محمَّد خير الحلواني، ص٣٢.

– جاء في الخطأ رقم (١٠) ص٢٠٠ "...ووجه المجاز أنّ الجملة **يتألّف** بعض أجزائها إلى بعض، كما **تتألّف** حروف الكلمة المفردة بعضها إلى بعض"، "التَّبيين"، ص١١٩ س٤ من أسفلها. قال الباحث: "الظاهر أنَّ قوله: "يتألّف" تحريفان، وأنَّ الصَّواب "يأتلف" و"تأتلف".

أرى أنَّ وَجْه الصَّواب هو "**تتآلف**" كما جاء في مسائل خلافيّة، بتحقيق عبدالفتاح سليم ص٤٦.

– جاء عنده ص٢٠١ س١–٢ "...وفي "الأشباه": ...في غير موضع المعوّض **عنه**" وهو الوارد في "التَّبيين" ص١٣٥ الهامش (٨).

وَجْه الصَّواب فيما خُطّ تحته وهو الوارد في "الأشباه" ١/١٤٤، والذي لم يتنبّه له المحقِّق ولا الباحث: هو "**منه**" وهو الوارد في المعاجم كما سيتبيَّن لاحقاً.

– جاء في الخطأ رقم (١٤) ص٢٠١ "...فكان مشتقّاً من المصدر كاسم الفاعل، والمفعول، والمكان والزّمان، كـ"ضارب، **وضَرْب**، ومضروب"" "التَّبيين"، ص١٤٦ س٧، قال الباحث: "الظاهر أنَّ قوله: "وَضَرْب" تحريف، وأنَّ الصَّواب "**مَضْرَب**"". وجه الصَّواب فيما أرى، والذي يقتضيه اسم الزَّمان والمكان، وبناء الفعل (ضَرَب) ومضارعه (يَضْرِبُ) هو (**مَضْرِب**) بكسر الرّاء على زِنة (مَفْعِل).

– جاء في الخطأ رقم (٢١) ص٢٠٤ "أحدهما: أنّه معنى ينبأ عنه الاشتقاق، **فلم** يدخل فيه ما يدلُّ عليه الاشتقاق كسائر الأمثلة"، "التَّبيين"، ص١٤٦ س٤.

قال الباحث: "الظاهر أنَّ قوله "**فلم**" تحريف، وأنَّ الصَّواب "فهو""، لعلّ موضع الخطأ وصوابه ليس ما ذكره الباحث، وإنّما موضعه، ومن ثَمَّ وجه الصَّواب هو "**يُنْبِئ** عنه الاشتقاق، فلم يدخل فيه **ما لا** يدلُّ عليه"، وهو عينه الوارد في "مسائل خلافيّة" بتحقيق عبدالفتاح سليم، ص٧٧، وبتحقيق الحلواني، ص٩٩.

– الخطأ رقم (٢٣) ص٢٠٤، "والوجه الثالث: أنَّ ما فيه الألف واللَّام **أو** أُضيف **يكسر** في موضع الجرّ، مع وجود المانع من الصَّرْف" "التَّبيين" ص١٦٥ س٧.

وأضاف الباحث –مستنداً في وجه الصَّواب عنده الذي سأذكره– إلى ما جاء في الحاشية (٣) في تلك الصفحة التي أوردها المحقّق قائلاً "وفي الحاشية (٣) قوله: "في (ب): لو أضيف لكسر".

قال الباحث: "الظاهر أنَّ قوله "**أو**" وقوله "**يكسر**" تحريفان، وأنَّ الصَّواب "ما في (ب)" يريد: ما جاء في الحاشية "لو أضيف لكسر".

أرى أنَّ الخطأ ليس في "**أو**" ولا في "**يكسر**" الواردتين في نصّ "التَّبيين" بل إنَّ في النص سقطاً وَوَجْه القول: "...أنَّ ما فيه الألف واللَّام أو "**ما**" أُضيف يكسر...".

– جاء في الخطأ رقم (٣٧) ص٢١٠ س٦ "...**فبأن** يدلُّ آخر الكلمة أولى"، "التَّبيين" ص٢٠٧ س٧. وجاء في الحاشية (٢) في الصفحة ذاتها في "التَّبيين" "لو

قال **فلان** لكان أوضح". قال الباحث: "والظاهر... أنَّ قوله "فبأن" تحريف، وأنَّ الصَّواب "فأن" وينصب الفعل (يدلّ)".

أرى أنَّ الصَّواب فيما خطّ تحته ليس ما قاله المحقِّق، ولا ما قاله الباحث بل هو "**فَلأنْ**" وبتعدية الفعل (يدلّ) بـ(**عليه**)، أي: "**فلأنْ** يدلّ **عليه**"، وتعدية هذا الفعل بـ(على) لم يتنبّه له الباحث في هذا الموضع، ولا في مواضع أُخرى وقف عندها، وأُسقط منها حرف الجرّ (على) مع هذا الفعل، منها على سبيل المثال: ما جاء عنده في الخطأ رقم (٢٥) ص٢٠٥ س٥ "...**فَدَلَّ أنّ** الإعراب هو الحركة" "التَّبيين" ص١٦٩ س٧، والخطأ رقم (٧٢) ص٣٢٣ س٣ "...**فَدَلّ أنّ** المنصوب هو الأصل" والصَّواب فيهما –كما تقدَّم– "**فَدَلَّ على** أنّ".

– الخطأ رقم (٥٦) ص٢١٧ "والوجه الثاني: أنك **ترفع قولك**: "مات زيدٌ" بـ"مات" و"زيدٌ" في المعنى مفعول، وكذلك "**ضُرِب** زيدٌ"، ولو كان معنى المفعول هو العامل لوجب أنْ تنصب الجميع، ويدلّ على فساد مذهبهم أنّك **تفصل بأن** مع الفصل **بينهما**" "التَّبيين" ص٢٦٥ س١٠–١٣.

قال الباحث: "الظاهر أولاً أنّ قوله: "أنَّك ترفع... بـ(مات)" لا يَشِي بالمعنى المراد، وأنّ ذلك يتمّ بالتكملة الآتية: "**أنَّك ترفع زيداً من قولك**...""".

والظاهر ثانياً أن ضبط قوله: "جُرب" بضمّ الجيم وَهْم، وأنَّ الصَّواب فتحها. والظاهر أخيراً أنَّ قوله: "**تفصل**" تحريف، وأنّ الصَّواب "**تُعْمِلُ**" وأنّ الباء مقحمة في "بأن".

أرى أنَّ ما ذكره الباحث الكريم في أوجه الصَّواب تلك بعيد عن الصَّواب، ثمّ إنْ سلّمنا بالوَجْه الأوَّل "ترفع زيداً **من** قولك: فإنَّ الصَّواب "(**في**)" قولك" يضاف إلى ذلك أنّه لم يَتَنبَّه إلى أخطاء أُخرى، ولم يكمل كتابة النّص الوارد في "التَّبيين"، والمشتمل على أخطاء أيضاً، وبقية النَّص: "...مع **الفصل بينهما** وبين اسمها بالظرف نحو: "إنَّ في الدّار **زيداً**"".

وَوَجْه الصَّواب في كُلِّ ما خُطَّ تحته –وقد أوردته في موضعه في هذه الدراسة مستندة إلى مراجع– هو "...أنَّك ترفع **في** قولك: "مات زيدٌ" بـ"مات"... وكذلك "**ضُرِب** زيدٌ"... أنَّك **تنصب بـ(إنَّ)** مع الفصل **بَيْنَها** وبين اسمها بالظرف نحو: (إنَّ في الدّار **لَزيداً**)".

– الخطأ رقم (٦٣) ص٢٢٠ "...أمّا كون الحال مشتقّة فغير لازم، **أن** قولهم: "جهدُك وطاقتُك" ليس بمشتق عندكم وهو حال، فكذلك قولهم: "مررتُ بالحيّة ذراعاً **و**طولها"" "التَّبيين" ص٢٩٧ س٤–٥.

قال الباحث: "الظاهر أنَّ قوله (**أن**) تحريف، وأنَّ الصَّواب (**لأن**). والظاهر أنّ الواو من قوله (**و**طولها) مقحمة في هذا السياق.

ما ذكره الباحث في وجه الصَّواب (لأن) بتخفيف النون غير دقيق، والصَّواب هو (**لأنَّ**) بتضعيفها. ثمّ إنّه لم يَتَنَبَّه إلى الخطأ الوارد في "**جهدُك وطاقتُك**" بالرّفع؛ لأنَّ الصَّواب فيهما هو النَّصب على الحال "**جَهْدَك وطاقَتَك**".

– الخطأ رقم (٦٤) ص٢٢٠ "جاء في تعليقه على قوله تعالى: (ولقد صرفنا في هذا القرآن من كُلِّ مثل لعلهم يتّقون قرآناً عربياً)" "التَّبيين" ص٢٩٧ س٦–٧، قوله: "وأما (قرآناً) فبمعنى مقروء، ومقروءٌ مشتق، وقال النَّحويُّون: هي حال موطئة، ومعنى ذلك أنَّ "عربيّاً" هو الحال، و"قرآناً" وطّأ للحال، فصار الحال في اللفظ وصفاً، وكسى للموصوف اسم الحال" "التَّبيين" ص٢٩٩ س٢–٥.

قال الباحث: "الظاهر أنّ قوله: "**كسى للموصوف**" تصحيف وتحريف، وأنَّ الصَّواب "وَكُسِيَ الموصوفُ".

أرى أنَّه كان من الأَوْلى على الباحث الكريم أنْ يُمْعِن النظر، ويتنبَّه إلى التَّصحيف، والتَّحريف، والسَّقط، وإغفال الضَّبْط الوارد في الآية الكريمة، ونصّ الآية هو: (ولقد **ضَرَبْنَا للنَّاس** في هذا القرآن من كُلّ **مَثَل لَعَلّهم يَتَذَكّرون** قرآناً

عربيّاً)، سورة الزمر، الآيتان (٢٧، و٢٨) وليس كما أورد المحقّق في الهامش (٢) بأنّهما (٢٨، و٢٩).

ثمّ إنّني أرى أنّ "كسى للموصوف" ليس بخطأٍ؛ لأنّ المراد من نصّ القول الوارد هو أنَّ "عربياً" –وهو صفة أو نعت– هو الحال في الأصل، وقد وطّأ لـ"قرآناً" ليكون هو الحال، أو أنّه كَسَى أو مَهّد للموصوف "قرآناً" ليكون هو الحال، بعد أنْ كان "قرآناً" هو الصفة و"عربيّاً" هو الحال.

أمّا ما أورده في قائمة الأخطاء المطبعيّة فلم يخلُ أيضاً من الهَنَات، ومن أمثلة ذلك:

– ما جاء في ص٢٣٤ فيما يخص الخطأ "**بقضٌ معناها**"، والصَّواب عنده "**نقضٌ معناها**" وجه الخطأ في "التَّبيين" ص١١٩ س٢ من أسفلها، وليس ص١٩٩ كما ورد عنده هو عينه ما ذكره الباحث في وجه الصَّواب "**نقضٌ** معناها" بالنون وليس بالباء، والصَّواب فيه –كما أوردت في بحثي– نقضٌ "**لمعناها**"، أو "**نقيض** معناها".

– جاء عنده في الصفحة ذاتها أنّه ورد في "التَّبيين" ص١٦١ س٢ الخطأ (**جمل**) والصَّواب كما ذكر (**جعل**). هذا السطر لم تَرِد فيه كلمة (**جمل**)، ولم يرد فيه خطأ إطلاقاً.

– وجاء عنده في الصفحة أيضاً أنّه ورد في "التَّبيين" ص٢٠٨ س٤ من أسفلها الخطأ "ينفي" وأنّ الصَّواب "**ينتقي**". الكلمة الواردة في هذه الصفحة هي "**تنفي**" بالتاء، ولا خطأ فيها كما يقتضيه السياق.

– جاء عنده ص٢٣٥ أنّه ورد في "التَّبيين" ص٢٢٥ الحاشية (٢) الخطأ "**حفظاً**" بالحاء والصَّواب "**خفضاً**" وجه الصَّواب صحيح، أمّا وجه الخطأ الوارد في "التَّبيين" فهو "**خفظاً**" بالخاء.

– جاء عنده في الصفحة ذاتها أنّه ورد في "التَّبيين" ص٢٩٨ س٥ من أسفلها "**هنداً**" والصَّواب "**هندٌ**". نصّ الجملة الواردة في "التَّبيين" هو "ألا ترى أنَّ هنداً أُمّ

عمرو مبتدأ وخبر"، أرى أنّ نَصْب "**هنداً**" في هذه الجملة بدون وضع علامة ترقيم ليس بخطأ، ولكن كان من الأَوْلى على المحقّق، ومن ثمّ على الباحث أنْ يَضَعا جملة المبتدأ والخبر بين علامتي تنصيص؛ ليستقيم الرّفع أي:"ألاّ ترى أنَّ "**هندٌ أمُّ عَمْرٍو**" مبتدأ وخبر".

– جاء عنده ص٢٣٦ أنّه ورد في "التَّبيين" ص٣٥٥ السطر الأخير "**ولكِ**" والصَّواب "ولاكِ" الوارد في "التَّبيين" ليس بخطأ، لأنّ الرسم الإملائي فيها "**ولك**" بألف صغيرة فوق اللَّام، وهو الرسم ذاته الوارد في "الإنصاف" ٦٨٤/٢، و"الكافية" ٣٦١/٢ في قول الشاعر: "ولك اسقني إنْ كان ماؤكِ ذا فضل".

– جاء عنده ص٢٣٧ أنّه ورد في "التَّبيين" ص٤٤٧ س٨ من أسفلها الخطأ "**هالله**" وأنّ الصَّواب "**ها الله**". وجه الصَّواب الوارد فيما وقفت عليه من مصادر –كما سأذكر لاحقاً– هو "**هألله**".

القسم الأوَّل: المُقدّمة، والدِّراسة ص٥–١٠٨

ص٧ س٥ "وتحدّثت عن كتاب "التَّبيين" فحقّقت اسم الكتاب، **ووثقت** إلى أبي البقاء" أرى أنّ في القول نَقْصاً، ولعلّ الصَّواب "ووثقت **نِسْبَتَهُ** إلى أبي البقاء".

ص٧ س١ من أسفلها "والله أسأل أنْ يجعل **عملي** خالصاً **لوجه**، إنّه جوادٌ كريم" والصَّواب فيما أراه "أنْ يجعل عملي **هذا** خالصاً **لوجهه**...".

ص١١ س٣ "**وربما** كان ذلك تحريفاً من النَّاسخ" والصَّواب "**ورُبّمَا**".

ص١٢ س٤ "البغداديُّ **نسبه** إلى بغداد عاصمة الخلافة العباسية" والصَّواب "**نِسْبَة**" بالتاء وليس بالضمير الهاء.

ص١٥ س٤ "لا نعلم عن أُسرة أبي البقاء إلاّ النَّزر اليسير الذي لا يشفي **غَلَّة**" والصَّواب "**غِلَّة**" أو "**غُلَّة**" بكسر الغين أو ضمّها[1].

ص١٧ س٤ "فجدَّ في طلب العلم **على المشائخ** منذ الصِّغر" والصَّواب "**عن المشايخ**".

ص١٩ س٤-٥ "ويظهر أثر هذا التأثُّر فيما **ذكر** ابن الحاجب وغيره **في** أنّ أبا البقاء كان مُعيداً..." لعلَّ الصَّواب الذي يقتضيه السياق "فيما **ذكره** ابن الحاجب... **من أنَّ**...".

ص٢٠ س٥ "أبو الحسن البطائحي الضرير **المقري** كان إماماً في القراءات" والصَّواب "**المُقْرِئ**" بالهمز، وقد كُرّر هذا الخطأ **ص٢٣ س٣** من أسفلها.

ص٣٤ س٦ "مَرَّ بِنَا شادِنٌ فَقُلْنَا ما الاسم **يأيُّها** الغزال" والصَّواب "**يا أَيُّها**".

ص٤٠ س١٠ "وفي دمشق ثلاث نسخ منها نسخة **كتب** بعد وفاة المؤلّف بعام... والثانية نسخة في الظاهرية أيضاً **كتب** سنة..." والصَّواب فيما أراه "**كُتِبَتْ**".

ص٦٩ س٧ "التَّبيين عن مذاهب **الهحويين**" والصَّواب "**النَّحْويين**".

ص٧١ س٢ "إذا **استثنيا** السُّيوطي الذي ذكره باسم (التَّبيين)" والصَّواب "**اسْتَثْنَيْنَا**".

ص٧١ س٨ "فَلَدينا من الدّلائل ما **يثبته** له دون أدنى شكّ" والصَّواب "**تُثْبِتُهُ**" بتاء المضارعة.

ص٧١ س٦ من أسفلها "يجب أنْ **نتنَّبه** إليه" والصَّواب "**نَتَنَبَّه**" بتضعيف الباء وليس النون.

ص٨٦ س٨ من أسفلها: "واحتجّ الآخرون **بأن والفعل** والفاعل كالشيء الواحد" والصَّواب "**بأنَّ الفعل** والفاعل" بتضعيف النون وحَذْف الواو.

ص٧٦ س٥ من أسفلها "وهذه النُّصوص **النُّصوص** التي نقلها عن التَّبيين" والصَّواب حَذْف "**النُّصوص**" لأنَّها زائدة بتكرارها.

ص٨٣ س٤ "لأنَّ ابن إياز لم يكن يستنكف عن النّقل عن معاصريه **ومنهم** في درجته **بله** شيوخه **فمن** فوقهم" لعلّ الصَّواب "**ومَنْ هم** في درجته **بل له** شيوخه **ممّن** فوقهم".

ص٩٤ س٢ "وأورد **اثنين** وعشرين مسألة خلافيّة" والصَّواب "**اثنتين**".

ص٩٥ س٩ "ذهب الأستاذ محمَّد الطنطاوي... فقال في كتابه نشأة النّحو: "فقد ألّف بعد **ابن** الأنباري أبو البقاء..."" والصَّواب "**بعد الأنباري**"[٢] من غير كلمة "ابن".

ص٩٥ س٢ من أسفلها "أنَّ هذا الكتاب يظنّ ظنّاً **سامتاً** لليقين" والصَّواب "**مُسَامتاً**"[٣].

ص٩٦ س٧ من أسفلها "ولا شكَّ أنّ حدّة النّزاع، وشدّة التعصُّب للمذهب **التي** بلغت ذورتهما زمن... قد خَفَّتا" والصَّواب الذي يقتضيه السياق هو "**اللتين**" بصيغة المثنّى.

ص٩٨ س٩ "فإنَّه ذكره في **ثمان** مسائل" والصَّواب "**ثماني**".

ص٩٩ س١-٢ من أسفلها "وقال الكوفيون: "إيَّاك" **بكاملها** اسم، وهذا بعيدٌ **جداً**" والصَّواب "**بكمالها**"[٤] وكلمة "**جدّاً**" زائدة من المحقّق، وليست من ضمن نصّ قول الكوفيين.

ص١٠٠ س٩-١٠ "وقيل **مفصل بني** باللَّام بين "**أن**" المخفّفة من الثقيلة، وبين غيرها من أقسام "**أن**" وقال الكوفيون: "**أن**" بمعنى "ما" واللَّام بمعنى "**الا**"" نصّ القول هذا وارد في "التبيان ١٢٤/١" وَوَجْه الصَّواب فيما خُطّ تحته هو "**فُصِل باللَّام**" وكلمة "**بني" زائدة من المحقّق**، و"**إنْ**" بكسر الهمزة، و"**إلَّا**" بهمزة مكسورة، ولام مُضَعَّفة.

ص١٠١ س٥-٦ من أسفلها "قال أبو البقاء في **(لكن)**: "...وليست مُركّبة، وزعم الكوفيون أنَّها مُركّبة من **لا وكأن**"". والصَّواب **(لكنَّ)** بتضعيف النون، و"مُركّبة من (لا) و**(إنْ) والكاف**"[٥].

ص١٠٢ س٣-٤ "**لكن** مفردة، وقال الكوفيون: هي مركّبة **من (أن)** والكاف زائدة" والصَّواب -كما تقدّم- **(لكنَّ)** بالتضعيف و"مركّبة من ***لا و(إنْ)*** والكاف زائدة.

ص١٠٢ س٥ من أسفلها "قال أبو البقاء مع **البصرين: أنّ** العامل في الفاعل..." والصَّواب (**البصريين**) و(**إنَّ**) بكسر الهمزة.

ص١٠٣ س٤-٥ "يجوز تقديم خبر ليس عليها مع **أنَّ الجمهور على خلافه**" يقصد المحقّق جمهور البصريين، والأمر في هذه المسألة ذات الرقم (٤٧) الواردة في "التَّبيين" ص٣١٥ على خلاف ذلك، إذ إنَّ جمهور البصريين جَوَّزوا تقديم خبر (ليس) عليها، إلَّا أنَّ بعضهم وافق الكوفيين على عدم جواز ذلك؛ وعليه فالأصل القول: "**يجوز تقديم خبر (ليس) عليها عند جمهور البصريين، مع أنَّ بعضهم على خلافه**".

ص١٠٣ س٨ من أسفلها "أنَّ الخلاف لو أوجب **بالنّصب الجاز** نصب المبتدأ" والصَّواب "لو أوجب **النَّصْبَ لَجَاز**".

ص١٠٨ س١١ "فقارنت نصوصه بمؤلفات أبي البقاء التي عثرت عليها، **ويقول** السيوطي عنه في الأشباه والنظائر" والصَّواب (**وبقَوْل**) بالباء.

القسم الثاني: النَّص المحقَّق ص١١٣-٤٥٩

ص١١٤ س٣ "أنَّه لفظٌ يُعَبَّرُ بإطلاقه **من** الجملة المفيدة" والصَّواب (**عن**).

ص١١٤ س٨ "**الثاني**: أنَّ الكلام تُؤكَّد به الجملة" والصَّواب ***و* الثاني**[٦] بواو العطف؛ لأنَّه جاء بعده: والثالث... والرابع... والخامس... والسادس..." وعليه فالسياق يقتضي الواو.

ص١١٤ س١٠ "ألا ترى أنَّ قولك: قمت قياماً، **وتكلّمْتُ** تقديره: قُمْتُ **قُمْت؛ لأنَّ** الأصل في التوكيد إعادة الجملة بعينها" لعلَّ وَجْه الصَّواب الذي يقتضيه السياق؛ ليحسن نَظْم الكلام هو "وتَكَلَّمْتُ ***كلاماً***[٧]، تقديره: قُمْتُ قُمْتُ **[وتَكَلَّمْتُ تَكَلَّمْتُ]**".

ص١١٥ س١ "والتشديد للتكثير، **وأدنى التكثير** الجملة المفيدة" والصَّواب "وأدنى ***درجات*** التكثير" ودليله قول العُكْبَري في "اللُّباب" ٤٢/١ : "والتّشديد للتكثير **وأدنى درجاته** أنْ يدلَّ على جملة تامَّة".

ص١١٥ س٢-٣ "وأمّا كَلَّمْتُ فمُشَدَّد أيضاً، وهو دليل الكثرة، ومصدره التّكليم، **التاء** والياء فيه عوض **عن** التشديد" والصَّواب **(*و *التّاء)** [٨] بالواو "عوض **من**[٩] التشديد".

ص١١٦ س٣ "امْتَلَأَ الحوضُ وقال قَطْنِي **سَلا** رُوَيْداً قد مَلَأْتَ بَطْنِي"

والصَّواب الذي يستقيم ومعنى البيت، وبحره العروضي وهو الرَّجز **(سَلَّاً)**[١٠] بتضعيف اللَّام والتنوين "والسَّلُّ: انتزاع الشيء، وإخراجُه في رِفْق، سَلَّهُ يَسُلُّه سَلّاً، واستلَّه فانْسَلَّ، وسَلَلْتُهُ أَسُلُّه سَلّاً"[١١] وقد كُرِّر هذا الخطأ ص٤٨٠، كما ورد فيه خَطأ ثانٍ في الصفحة هذه وهو **(امْتلاء)** والصَّواب كما في البيت **(امْتَلَأَ)**.

ص١١٧ س١٠ "والجزء **شارك** الكلَّ في حقيقة وَضْعِه" والصَّواب **(يُشَارِك)**[١٢] بصيغة المضارع.

ص١١٨ س٢ "وبقوله: **(كَلِمَةُ** الذين كفروا السُّفْلَى، وكَلِمَةُ اللهِ هي العُلْيا) والصَّواب **(كَلِمَةَ)** بالنَّصب؛ لأنّها مفعول به أول للفعل (جَعَل) في سورة التَّوبة آية (٤٠) (وجَعَلَ كَلِمَةَ...).

ص١١٨ س٩ "ثُمَّ إنَّ البحث عن الكلام **الدَّالِ** على الجملة المفيدة" والصَّواب **(الدَّالّ)** بتضعيف اللَّام.

ص١١٨ س١-٢ من أسفلها "ألا تَرَى أنَّه إذا أُطلق **لفظة** (العين) لم يفهم منه ما يَصحُّ بناء الحكم عليه... وإنمّا عرض **الإشتراك**..." والصَّواب **(لفظ)** بصيغة المذّكر، بدليل ضمير المذّكر العائد عليه في (منه... عليه) في السياق ذاته. و**(الاشتراك)** بهمزة الوصل.

ص١١٩ س٥ "لأنّ الجنس يُفَرَّق بين **واحدة**، وبينه بتاء التأنيث، نحو: تمرة، وتمر" والصَّواب **(واحده)** بالضمير الهاء.

ص١١٩ س٧ "وليس واحدُ الكلامِ **كلامةٌ**" والصَّواب **(كلامةً)** بالنّصب على الخبرية لـ(ليس).

ص١١٩ س٢ من أسفلها "وليس كذلك التعبيرُ بالكلام عن الكلمة؛ لأنَّ ذلك **نقضٌ معناها**" لعلّ الصَّواب (**نقيضُ** معناها) وممّا يُعزّز وَجْه الصَّواب هذا أنّ المحقّق أشار في هامش (٣) في الصفحة تلك إلى أنّ الكلمة في نسخة (ب) من المخطوطة هي "**نقيضُ**" فهو بهذا قد عَدَل عن الصَّواب، وَوَجْه الصَّواب ذا هو الوارد في "مسائل خلافيّة في النّحو"[١٣]. وإذا كانت تلك الكلمة في نسخة المخطوطة التي اعتمدها المحقّق هي "**نَقْضٌ**" فإنَّ الصَّواب الذي تقتضيه هو "نَقْضٌ **لمعناها**".

ص١١٩ س٤ من أسفلها "وَوَجْه المجاز أنَّ الجملة **يتألّف** بعضُ أجزائها إلى بعض، كما **تتألَّف** حروف الكلمة المفردة بعضها إلى بعض" والصَّواب فيهما الذي يقتضيه المعنى والسياق هو (**تَتَآلَفُ**)[١٤] بتاء المضارعة وهمزة المدّ –كما أشرنا في المقدّمة–.

ص١٢١ الهامش س٦ "**وإيضاح** علل النَّحو للزَّجَّاجي" والصَّواب (**الإيضاح في** علل النّحو) وقد كُرّر هذا الخطأ ص١٢٣ هامش (٢) س١، وص١٥٦ الهامش س٣.

ص١٢١ هامش (٢) س١–٢ "ونَسَبَ المبرّد **لسيبويه** تعريفاً آخر وهو قوله: الاسم ما **صح** أن يكون فاعلاً، ونَسَب إليه بعضهم قوله: "الاسم هو **المحدث**"" والصَّواب **إلى سيبويه**، و"ما **صَلَح**... هو المُحَدَّث ***عنه***"[١٥].

ص١٢٣ س٥ من أسفلها "فإنّ لفظ المصدر لا يَدُلُّ على زمان **البَتَّة**" والصَّواب (**ألبَتَّةَ**) بهمزة القطع، وقد كُرّر هذا الخطأ الإملائي في ص٣٧١ س٢، ص٣٧٨ س٢، ص٤٥٦ س١ من أسفلها.

ص١٢٣ الهامش س٢–٣ "ثم قال: "وما أعلم شيئاً مما ذكرته سَلِم من **المعارضة**" وقال ابن الأنباري في أَسرار العربية **ص١٠**: "وقد ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة **تزيد** على سبعين حدّاً"" والصَّواب في النَّص المنقول: (**معارضة**)[١٦] و(**تَنيفُ**)[١٧].

ص١٢٣ هامش (٢) س٣ "وقال الفاكهي: "أعلم أنّ الحدَّ هو ما يميّز الشيء عمّا عداه، ولا يكون كذلك إلاّ **إذا** كان جامعاً مانعاً" والصَّواب **(ما)**[١٨].

ص١٢٤ س٥ "ألا تَرى أنَّ كُلَّ اسمٍ دَخَلَ عليه حرف الجرّ والتنوين، وما أشبههما أنَّى وُجِدَ حُكِمَ بكون اللفظ اسماً، ولا **ينفي** كونه اسماً بامتناع حرف الجرّ" والصَّواب الذي يقتضيه السياق (ولا **يَنْتَفِي**)[١٩].

ص١٢٥ س٢-٣ "**أتيتكُ** مقدم الحاجّ..." و"أتت النَّاقة على **منتَجِها**" والصَّواب **(أَتَيْتُكَ)** بضم تاء الفاعل، وفتح كاف الخطاب. و**(مَنْتِجِها)**[٢٠] بكسر التاء على زنة (مَفْعِل) كـ"مَجْلِس"[٢١].

ص١٢٥ س٩ "فإذا جاء منها شيءٌ على خلاف ذلك لعارضٍ، لم **ينتقص** الحدُّ به" والصَّواب (لم **ينتقض**)[٢٢] بالضاد.

ص١٢٦ س٤ "وأمّا قَوْل الآخر: "ما سما **بِسُمَّاه** فَحَدٌّ مدخول أيضاً"" والصَّواب **(بِمُسَمَّاه)** وَوَجه الصَّواب ذا هو الوارد في ص١٢٢ س١.

ص١٢٦ س٤ من أسفلها "قال عبدُالقاهر في (شرح **جملة**)" والصَّواب "**جُمَله**" بالضمير الهاء، والمقصود كتابه (شرح الجُمل).

ص١٢٦ س٢ من أسفلها "وهذه **إمارة** صحّة الحدّ" والصَّواب "**أَمارة**" بفتح الهمزة بمعنى علامة، أمَّا "الإمارة" بكسر الهمزة فتعني الولاية. وقد كُرّر هذا الخطأ، ص٢٢٦ س٤-٦ من أسفلها، ص٤٤٩ س١.

ص١٢٧ س١، ٣ "أنّ الفعل لا يصحُّ الإخبار عنه، والحرف لاحظّ له في الإخبار، **فعنى** أنْ يكون الاسم هو **المخبر** عنه... وإذا كان الفعلُ والحرفُ والاسمُ لا يُسند إليه خبر ارتفع **الأخبار** عن جملة الكلام" والصَّواب فيما خُطَّ تحته **(فَتَعَيَّنَ)** وهذا ما يقتضيه السياق، و**(المُخْبَرُ** عنه) بصيغة اسم المفعول، وقد وردت مهملة من الضبط حتى لا تلتبس بصيغة اسم الفاعل. و**(الإخبار)** بكسر الهمزة مصدر (أخبر) وقد كُرّر هذا الخطأ ص٣٨٦ س٥.

ص١٢٧ س٦ "أنَّ هذا اللفظ **يطرد** ولا ينعكس، والدّليل عليه قولك: (إذ) و(إذا) و(أيَّان) و(أين) وغير ذلك، **وأنَّها** أسماء، ولا يصحّ الإخبار عنها، فعند ذلك يبطل **كونها** حَدّاً". والصَّواب الذي يقتضيه السياق **(يَطَّرِد)** وقد جاءت مهملة من الضبط. و**(فإنَّها)** بالفاء و**(كونه)** بضمير المذكّر العائد على "اللفظ" لا على "الأسماء".

ص١٢٧ س٧ "أنّ قولك: ما جازَ الإخبار عنه لا **يُنْبِيء** عن حقيقة وضعه" والصَّواب **(يُنْبِئ)** برسم الهمزة على الألف لا على السطر. وقد كُرّر هذا الخطأ ص١٥١ س٣، وص١٨١ س٧.

ص١٢٨ س٣ "ألا تَرَى أنّ الإنسان حيوان مخصوص ولا يُحدُّ **بحدّ** الحيوان العام" والصَّواب **(بحدّ)** بجرّهِ من غير تنوين؛ وذلك بسبب الإضافة.

ص١٢٨ الهامش (٥) "وقتنا طيب، وجاء **الوقث**" والصَّواب **(الوقت)** بالتَّاء.

ص١٣٠ س٢ من أسفلها "أنّ من العرب مَنْ **يدخُل** عليها حرف الجرّ" والصَّواب **(يُدْخِلُ)** بضمّ ياء المضارعة، وكسر الخاء مضارع (أَدْخَلَ).

ص١٣٠ هامش (٤) س٣ "الذهب والزعفران: **الأصغران**" والصَّواب **(الأصفران)** بالفاء.

ص١٣٣ س٤ "المعتمد منها أنّ المحذوف يعود في التصريف إلى موضع اللَّام، فكان المحذوف هو اللَّام كالمحذوف من **(أين)**" والصَّواب **(ابن)**.

ص١٣٣ س٨ "ولو كان المحذوف من أوّله لَعَادَ في التصريف إلى أوّله، فكان يُقال: **أَوَسَمْتُ**، ووَسَمْتُ... **وَوُسْمٌ**" والصَّواب **(أَوْسَمْتُ... وَوَسْمٌ)** بتسكين الواو (فاء الكلمة) في الأولى، وفتحها في الثانية.

ص١٣٤ هامش (١) س٣ "وأنيق جمع ناقة، وتجمع على نوق، أنوق، وتُقَدَّم الواو على النون، وتُقْلب ياء، فتكون **أنيق**" والصَّواب **(أَيْنُق)** بتقديم الياء على النون، على زنة (أَعْفُل). قال ابن جنّي: "وأمّا ما حُذِفت عينه، وزِيدَ هناك حرفٌ عوضاً منها فـ**(أَيْنُق)** في أحد قَوْلي سيبويه؛ وذلك أنّ أصلها (أَنْوُق) فأحد قولَيْه فيها أنّ

الواو التي هي عين حُذِفت، وعُوّضت منها ياء؛ فصارت (**أَيْنُق**)، ومثالها في هذا القَوْل على اللفظ: أيْفُل. والآخر أنّ العين قُدّمت على الفاء، أُبدلت ياء، ومثلها على هذا أَعْفُل"[٢٣]. أمّا قول سيبويه المشار إليه عند ابن جنّي فَنَصُّه: "...كما قالوا (أيْنُق) لمّا حذفوا العين رأساً، جعلوا الياء عوضاً"[٢٤]. ويؤكد وَجْه الصَّواب ذا قول العُكْبَري: "فأمّا (أيْنُق) فأصلها (أوْنُق) مقلوبة عن (أنْوق) ووزنها أعْفُل، وأُبدلت الواو السّاكنة ياءً؛ لاطّراد البَدَل فيها، وأيانق جمع أيْنُق"[٢٥].

ص١٣٥ س٦-٧ "أحدهما: أنَّا **عرّفنا** من طريقة العرب أنَّهم إذا حذفوا من الأوّل عَوّضوا أخيراً مثل (عِدَة، وزِنَة)، وإذا حذفوا من آخره **عَوّضوا أوّله** مثل (ابن)، وهنا قد عَوَّضوا في أوّله" والصَّواب "**عَرَفْنَا**... عَوَّضوا ***في*** أوّله"[٢٦].

ص١٣٥ س٣ من أسفلها "والثاني: أنَّ العِوَضَ مخالفٌ للبدل، فبدلُ الشيءِ يكون في موضعه، والعِوَض يكون في **غير المعوّض** منه" والصَّواب "في غير ***موضع*** المعوّض منه" وهذا ما جاء في "التَّبيين" ص١٣٦ س٦-٧، والأشباه والنظائر ١٤٤/١، ونصّ القول فيهما: "إنَّ التعويض على ما ذكرنا يغلب على الظنّ **أنَّ موضعه مخالفٌ لموضع المعوّض** منه" وكذا في اللُّباب ٤٦/١، قال العُكْبَري: "وقد أُلِفَ من عاداتهم أنْ يُعَوّضوا **في غير موضع الحذف**".

ص١٣٥ هامش٨ "وفي الأشباه: "...في غير موضع المعوّض **عنه**" والصَّواب كما تقدم في نَصّ "الأشباه" ١٤٤/١ "**منه**".

ص١٣٦ س١ "فإنْ قيل: التّعويض موضعٌ لا يوثق بأنّ المعوّض **عنه** في غيره" والصَّواب كما تقدّم ص١١٥ س٢-٣ "المعوّض **منه**" وهذا ما جاء أيضاً في الصفحة ذاتها س٣، وفي ص١٣٥ س٣، وص١٣٦ س٧ المذكورتين سابقاً.

ص١٣٨ س٢ "وكذلك (سَبَط) و(**سَبْطَر**)" والصَّواب (**سِبَطْر**)[٢٧] بكسر السين، وفتح الباء، وتسكين الطاء على زِنة (فِعَلّ).

ص١٣٩ س٤ "وإذا **حدفتَ** (غير) لم يدخل فيه المصدر" والصَّواب (**حُذِفَتْ**) بالذَّال، وبصيغة المبني للمجهول.

ص١٤٠ س٦-٧ "والذي **قال** سيبويه في الباب الأوّل" وأمّا الفعل فأمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لِمَا مَضَى، ولِمَا **سيكون**، وما هو كائنٌ لم ينقطع" والصَّواب (**قاله**) و(ولِمَا **يكون**)[٢٨].

ص١٤١ س٢ من أسفلها "كتاء التأنيث، نحو: **ليستَ**" والصَّواب (**لَيْسَتْ**) بتسكين تاء التأنيث.

ص١٤١ هامش (٢) س١-٢ "اعترض ابن فارس... بـ(ليس) و(**عيسى**)... **فإنَّها** لم تؤخذ من مصادر" والصَّواب (**عَسَى... أنَّها**)[٢٩].

ص١٤٢ س١ "وأمّا (كان) **الناقص** فأصلها التمام" والصَّواب (**النَّاقصة**).

ص١٤٢ س٢ من أسفلها "ألا تَرَى أنَّك إذا قُلْتَ: (ما قام زيدٌ) كان ذلك جملة، وإذا قال المجيب: (بلى) كان حرفاً نائباً عن إعادة الجملة، فكأنَّه قال: **قام** زيدٌ" والصَّواب "***قد*** قام زيدٌ"[٣٠].

ص١٤٣ س٢ "ولمّا كان الخلاف واقعاً في اشتقاق أحدهما من الآخر، لزم **في** ذلك بيان شيئين" والصَّواب الذي يقتضيه الاستعمال اللُّغويّ "لزم **من**"[٣١].

ص١٤٤ س٦ "والفَرْعُ لفظٌ توجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير **ينظمُّ** إليه معنى زائدٌ على الأصل" والصَّواب (**يَنْضَمُّ**) بالضاد.

ص١٤٥ س٣-٤ من أسفلها "كما أنَّه لا دلالة **وعلى** الحدثِ والزّمان المخصوص إلَّا بعد الدّلالة على الحَدَثِ وَحْدَه، وقد مُثّل ذلك **بالنَّقرة** من الفضَّة، فإنَّها كالمادّة المجرّدة عن الصورة" والصَّواب (**على**) بدون الواو، و(**النُّقْرَة**)[٣٢] بضمّ النون، وتسكين القاف، وفتح الرّاء.

ص١٤٦ س١ "كانت تلك الصورة مادة مخصوصة، فهي فَرْع **على** المادّة المجرّدة" والصَّواب (**عَنْ**)[٣٣].

ص١٤٦ س٧-٩ "الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر... فكان مشتقاً من المصدر، كاسم الفاعل، والمفعول، والمكان، والزّمان كـ(ضارب، **وضَرْب**، ومَضْرُوب) وبيانه: أنَّك تقول في الفعل: ضَرَبَ فتحرّك الرّاء، فيختلف معنى المصدر، ثم تقول: (**سَتَضْرَب**) فتدلّ هذه الصيغة على معنى آخر، ثمَّ تقول: **اضرب**، ونضرب، وتضرب، ويضرب، فتأتي هذه الزّوائد على حروف الأصل، وهي: الضاد، والرّاء، والباء".

(**ضَرْب**) لعلّ الصَّواب الذي يقتضيه السياق؛ لتكون هذه الكلمة اسماً للمكان والزّمان هو (**مَضْرِب**). (**سَتَضْرَب**) والصَّواب (**سَتَضْرِب**) بكسر الرّاء. (**اضرب**) والصَّواب الذي يقتضيه السياق هو (**أَضْرِبُ**) بهمزة المضارعة، بدليل حروف المضارعة: النون في (نَضْرِبُ) والتاء في (تَضْرِبُ) والياء في (يَضْرِبُ) في السياق ذاته.

ص١٤٦ س٣ من أسفلها "**والمَصْدرِ يذهب** ذلك **كُلُّه**" والصَّواب (**والمَصْدَرُ يُذْهِبُ** ذلك **كُلَّه**).

ص١٤٧ س٣ من أسفلها "وذلك أنَّ المصدر مشتقٌّ من صَدرت عن الشيء إذا **وليتَه** صَدْرَك، وجَعَلْته وراءَك" والصَّواب (**وَلَّيْتَهُ**)[٣٤] بتضعيف اللَّام.

ص١٤٧ هامش (٦) "في الأشباه والنظائر: والجواب **على** الأول" والصَّواب (**عن**) نقول: أجاب عن السؤال، وليس (على)، وهذا هو الوارد في "الأشباه والنظائر، ٦٩/١".

ص١٤٨ س٣ من أسفلها "فقد رأيت كيف جاء الإعلال في الفعل دون المصدر، **فاختلّت** الثّقة بما عُلِّل به" لعلّ الصَّواب (**فاختلف** الثّقة) أي العلماء الثّقات الذين يوثق بعلمهم، وهذا ما جاء في "مسائل خلافية في النَّحو" بتحقيق د. عبدالفتاح سليم، ص٦٦، ونَوّه إلى هذا في الصفحة ذاتها، هامش (١) بقوله: "هكذا قُرِئَت في دار الكتب، ولَعَلّه يقصد العلماء الإثبات الذين يوثق **في** علمهم".

ص١٥٠ عنوان المسألة ذات الرّقم (٧) ونَصُّه "مسألة المضاف إلى ياء المتكلم".

أرى أنّ هذا العنوان الذي اجتهده المحقّق غامضٌ؛ لأنَّه لم يُشِرْ فيه إلى الجانب النَّحوي الذي كان موضع خلاف بين النُّحاة فيما يخصّ "الاسم المضاف إلى ياء التكلم"، وحقيقة الخلاف بينهم كان مداره حول كونه معرباً أو مَبْنِيًّاً؛ وعليه فالصَّواب الذي يقتضيه موضع الخلاف هذا هو "**المضاف إلى ياء المتكلّم: معرب أم مبنيّ**"[٣٥] أو (**المضاف إلى ياء المتكلّم بين الإعراب والبناء**). ويعزّزه أنَّ العُكْبَري في "اللُّباب"، ٦٧/١ أورده في باب "المبنيّ والمعرب".

ص١٥٠ س١ "ليس في الكلام كلمةٌ لا **معرفة** ولا مبنيّة" والصَّواب (**مُعْرَبة**).

ص١٥١ س٥-٦ من أسفلها "أحدهما: أنَّا نقول: هو معرب تارةً لكنَّ ظهور الحركة فيه **مستثقلةٌ** كما **تُسْتَثْقَلُ** على الياء في المنقوص، وكما **تمتنع** على الألف" لعلَّ الصَّواب الذي يستقيم والسياق فيما أراه هو صيغة المذّكر، أي "**مُسْتَثْقلٌ** كما **يُسْتَثْقل**... وكما **يمتنع**"؛ لأنَّ المُسْتَثْقَل والممتَنِع هو ظهور الحركة، وليس الحركة بحدّ ذاتها، ووجه الصَّواب ذا هو عينه الوارد في "مسائل خلافيّة في النّحو"[٣٦].

ص١٥٢ س١ "وحركة التقاء السّاكنين حركة بناءٍ؛ ولذلك إذا **وَجَدت** في المعرب كانت بناءً" والصَّواب (**وُجِدَت**) بصيغة المبني للمجهول.

ص١٥٣ س١ "المعرب بحقّ الأصل هو **الاسمُ**، والفعل المضارع محمول عليه" والصَّواب فيما أراه "الاسم [**المتمكّن**]" أي الذي "لم يُشابه الحرف، ولم يتضمَّن معناه"[٣٧]، وعليه فإسقاط كلمة (**المتمكّن**) يُدْخل الاسم المبنيّ في باب المعرب، فهو يشي بأنّ الاسم معرب على الإطلاق، والوجه ليس كذلك، والدّليل على وَجْه الصَّواب ذا قول العُكْبَري في "اللُّباب" ٦٥/١ في المسألة ذاتها -المُشار إليها سابقاً-: "**المعرب بحقّ الأصل: الاسم المتمكّن**" وكذا قول الأنباري: "إنْ قال قائلٌ: ما المعرب والمبنيّ؟ قيل: أمّا المعرب فهو ما تغيّر آخره بتغيّر العامل فيه لفظاً أو مَحَلًّاً، وهو على ضربين: **اسم متمكّن**، وفعل مضارع، **فالاسم المتمكّن** ما لم يُشابه الحرف، ولم يتضمّن معناه"[٣٨].

ص١٥٤ س٨ "واحتجَّ الآخرون بأنَّ إعراب الفعل **يفرّق** بين المعاني، فكان أصلاً كإعراب الأسماء" والصَّواب **(يَفْرُق)** بالرّاء المُخفَّفة المضمومة، والفارق بينهما – يَفْرُق، ويُفَرّق– في المعنى أنّ الأول بمعنى يَفْصُل أو يُمَيّز، والثاني بمعنى يُشتّت أو يُباعد. جاء في اللسان: "فَرَقهُ يَفْرُقه فَرْقاً وفَرَّقه، وقيل: فَرق للصّلاح فَرْقاً، وفَرَّق للإفساد تفريقاً... ومنهم مَنْ يجعل التفرُّق للأبدان، والافتراق في الكلام، يُقال: فَرَقْت بين الكلامين فافْتَرَقا، وفَرَّقْتُ بين الرَّجُلَين فَتَفَرَّقا... والفَرْق: الفصل بين الشَّيئين، فَرَق يَفْرُق فَرْقا: فَصَل، وقوله تعالى: (فَالْفَارِقَاتِ فَرْقًا)"[٣٩]. ويعزّز هذا ما جاء في المصباح المنير، ونَصُّه: "فَرَقْتُ بين الشيء فَرْقاً من باب (قَتَلَ): فَصَلْتُ أبعاضه، وفَرَّقْتُ بين الحقّ والباطل: فَصَلْت أيضاً هذه هي اللغة العالية... وقال ابن الأعرابيّ: فَرَقْتُ بين الكلامين, فافْتَرَقا مخفّف، وفَرَّقْتُ بين العبدين, فَتَفَرَّقا مُثَقَّل، فَجَعَل المخفَّف في المعاني، والمثقَّل في الأعيان"[٤٠]. وكُرّر هذا الخطأ ص١٥٦ س١، و**ص٢٠٠ س٦** والصَّواب ما تقدَّم.

ص١٥٤ س١٠ "وكذلك قولك: "لا يسعني شيءٌ **ويَعْجَزُ** عنك"" والصَّواب **(ويَعْجِزَ)**[٤١] بكسر الجيم –عين الفعل– أي على زِنَة (يَفْعِل)، وبرَفْع حرف الإعراب أو نصبه[٤٢].

ص١٥٤ س٧ من أسفلها "وهو في ذلك كالاسم إذا رَفَعْت كان له معنى، **إذا** نَصَبْتَ أو جَزَمْت كان له معنى آخر" والصَّواب **(*و *إذا)** بالواو العاطفة.

ص١٥٥ س٦–٧ "فبالحركة **يفرّق** بين معاني حروف العطف، ولا **يفرّق** بين معنى الفعل، ومعنى له آخر" والصَّواب كما تقدّم **(يُفْرَق)** بالرّاء المخفَّفة، وبصيغة المبني للمجهول –كما يقتضي السياق–.

ص١٥٦ هامش (١) س١ "**أخد** النَّحو عن سيبويه" والصَّواب **(أَخذ)** بالذّال.

ص١٥٧ س١ "ألا ترى أنّك إذا قلتَ: (ضربَ زيدْ **عَمْرُو**، كلّم أخوك أبوك) لم يُعْلَم الفاعل من المفعول" والصَّواب الذي يقتضيه السياق (**عَمْرْو**) بتسكين حرف (الرّاء)؛ حتّى لا يُعْلَم الفاعل من المفعول.

ص١٥٧ س٤ "وكذلك قولهم: (ما أحسن زيد) لو أهملته عن حركةٍ مخصوصةٍ لم يعلم معناه؛ لأنَّ الصيغة تَحْتَمِلُ التَّعجُّب، والاستفهام، والنَّفْي، والفارق **بينهما** هو الحركات" والصَّواب (**بينها**) أي بين معاني تلك الصيغ. وقد كُرّر هذا الخطأ ص١٧٧ س٥، والصَّواب ما ذُكِر.

ص١٥٧ س٩ "أحدها: أنَّ في ذلك **تضيّقا** على المتكلّم" والصَّواب (**تَضْييقاً**)[٤٣]؛ لأنّه مصدر للفعل (ضَيّق) وهذا ما ينسجم والسياق، وليس (تَضَيَّق تَضَيُّقاً).

ص١٥٧ س١ من أسفلها "**فحمل** على الأصل المعلّل؛ ليطّرد الباب كما طردوا الحذف في (**أعدّ، ونعدّ، وتعدّ**) حملاً على (**يعدّ**)... فإذا **جعلت الحركة فارقة طردت** في الملتبس وغيره" والصَّواب "**فَحُمِلَ**... (**أعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ**) حَمْلاً على (**يَعِدُ**)... **جُعِلَتِ الحركة فارقة اطَّرَدَتْ**..."[٤٤].

ص١٦٠ س٢ "لأنَّ هذه الأشياء فروعٌ **عارضة على** الأصول المعلّلة" والصَّواب "فروعٌ عارضة *(**حُمِلَت**)*[٤٥] على الأصول...".

ص١٦٠ س٣ "إنّهم أعربوا لما يلزم من **ثقلَ** السُّكون" والصَّواب (**ثِقَلِ**) بالجرّ.

ص١٦٠ س٧ "لو كان ذلك من أجل الثّقل لفوّض زمام **الخبرة** إلى المتكلّم، فكان يسكّن إذا شاء، ويحرّك إذا شاء" والصَّواب (**الخِيرة**) بالياء، ويؤكّد هذا أنّ المحقّق أشار في الهامش (١) في تلك الصفحة إلى أنّ هذا الوجه هو الوارد في النسخة (ب) من المخطوطة، فهو بهذا قد عَدَل عن الصَّواب، وبوَجْه الصَّواب ذا وردت تلك الكلمة في "مسائل خلافيّة في النّحو" بتحقيق د. الحلواني. ص٩٤ وكذا في "اللُّباب" ٥٦/١ في قول العُكْبَري: "...أنَّ الغرض لو كان ما ذُكِرَ لكان المتكلِّمُ **بالخيار** إنْ شاءَ حَرَّك بأيّ حركة شاء، وإنْ شاء سَكَّن".

ص١٦١ عنوان المسألة ذات الرقم (١٠) "مسألة: علّة **جمل** الإعراب آخر الكلمة" والصَّواب (**جَعْل**).

ص١٦١ س٣ "فيجب أنْ يستوفي الصيغة الموضوعة لمعناها **للازم**" والصَّواب (**اللَّازم**).

ص١٦١ س١ من أسفلها "قال قطرب: والمذهب **الأوّل**؛ لأنَّ كثيراً من المعاني العارضة تدخل في أوّل الكلمة ووسطها" والصَّواب "والمذهب الأوّل *(**فاسدٌ***)؛[٤٦] لأنَّ...".

ص١٦٣ س٢ "لأنَّ الصيغة المجرّدة **عن** الإعراب لا تَنْفي **كونِ** المسمّى فاعلاً **ولا** مفعولاً" والصَّواب (**من**)[٤٧]، وقد كُرّر هذا الخطأ ص٣١٣ س٣، ص٣٨٧ س٧ والصَّواب ما ذُكِر. و(**كَوْنَ**) بالنَّصْب على المفعولية، و(***أو***)*[٤٨] مفعولاً) أو (ولا ***كونه*** مفعولاً).

ص١٦٤ س٤ "أحدهما: أنَّه معنى **يُنبأ** عنه الاشتقاق، فلم يدخل فيه **ما** يدلُّ عليه الاشتقاق كسائر الأمثلة". والصَّواب "**يُنْبئ**... ما ***لا*** يدلّ عليه"[٤٩].

ص١٦٥ س٣-٥ "وذلك أنَّ التنوين دَعت الضرورة إليه؛ لإقامة الوزن، والوزن يقوم به سواء **كَسر** ما قبله أو **فَتَحه**، فلمّا **كَسر** حين **نَوّن** عُلم أنَّه ليس من الصَّرف؛ لأنَّ المانع من الصّرف قائم، وموضع **المخالف** لهذا المعنى الحاجة إلى إقامة الوزن". لعلّ الصَّواب الذي يستقيم والسياق "سواء **كُسِرَ** ما قبله أو **فُتِحَ**، فلمّا **كُسِرَ** حين **نُوّن**... وموضع **المخالفة**...".

ص١٦٥ س٧ "أنّ ما فيه الألف واللَّام **أو أضيف** يُكْسَر في موضع الجرّ مع وجود المانع من الصَّرْف" والصَّواب "أو ***ما*** أُضيف".

ص١٦٥ س٢ من أسفلها "أنَّ غير المنصرف ما لا يدخله الجرّ مع التنوين، **وبهذا** حَدٌّ، فيجب أن يكون الحدُّ داخلاً في المحدود" والصَّواب الذي يستقيم والسياق "**وهذا**"[٥٠].

ص١٦٦ س٤ "والثاني: أنَّ تَقلُّب الكلمة في الإعراب لو كان من الصَّرْف لوجَبَ أن يكون الرَّفْعُ والنَّصْب صَرْفاً، وكذلك تقلُّب الفعل **بالاشتقاق والإعراب**، ولا يُسمَّى صَرْفاً، وإنمّا تصرُّفاً وتصريفاً". لعلَّ الصَّواب **(في**[٥١] الاشتقاق) حَمْلاً على ما ورد في السياق ذاته "**تَقَلُّب الكلمة في الإعراب**"، مع حذف كلمة "**الإعراب**" التي خُطّ تحتها، وحذفها هو ما جاء في "مسائل خلافيّة" بتحقيق عبدالفتاح سليم، ص٧٨، وبتحقيق الحلواني ص١٠١. ولعلّ إشارة المحقّق في الهامش رقم (٢) إلى أنَّ تلك اللفظة ساقطة من (ب) يريد المخطوطة (ب) المعتمدة في تحقيق "مسائل خلافيّة".

والدَّليل أيضاً قوله في السياق ذاته: لا يُسمَّى صَرْفاً، وإنمّا **تصرُّفاً وتصريفاً**"، والمراد أنّنا نقول "صَرَّفَ الفعل تَصْرِيفاً، أو تصَّرفَ الفعل تصرُّفاً، وفعل متصرِّف أي هو مشتقٌّ لا جامد. أمّا الصَّرْف فهو للإعراب".

ص١٦٦ س٦ "وأمّا ما اشتهر في عُرف النَّحويين فليس **بتحديد** للصَّرْف، بل هو حكم ما لا ينصرف" والصَّواب "**(بتحديدٍ)** بالتنوين؛ لانقطاعه عن الإضافة.

ص١٦٦ س٢ من أسفلها "وما فيه **الألفِ** واللَّام فإنَّ تقلُّبه أكثر" والصَّواب **(الألفُ)** بالرّفع على الابتداء.

ص١٦٧ هامش (٣) "في (ب) **تارة**" والصَّواب **(مَرَّة)** لأنَّ كلمة (تارة) وردت في مَتْن نَصّ النُّسخة التي اعتمدها المحقّق في تحقيقه، وجاء ذلك في الصفحة ذاتها س٤ من أسفلها في قول: "والثاني: أنَّ الإعراب يدلُّ عليه **تارةً** الحركة **وتارة** الحرف"، أمّا في النسخة (ب) من المخطوطة فالكلمة فيه (مَرَّة)، وهي النسخة المعتمدة في تحقيق "مسائل خلافيّة في النّحو" بتحقيق عبدالفتاح سليم ص٧٩، والحلواني، ص١٠٢.

ص١٦٨ س١ "**الثالث**: أنَّ الحركات تضاف إلى الإعراب" والصَّواب **(*و* الثالث)** بالواو عطفاً على ما تقدّم من قول: **(و**الثاني).

ص١٦٨ س٧-١١ من أسفلها "أنَّ قَوْلَ: **الإعرابُ** فارقٌ بين المعاني العارضة كالفاعليّة والمفعوليّة والتعجُّب والنَّفْي والاستفهام نحو: ما **أحسن** زيداً، وما **أحسن** زيدٌ، وما **أحسن** زيدٍ، نفس الحركات هنا فارقٌ بين المعاني، وإذا **ثبتت** أنَّ الإعراب فارقٌ بين المعاني. فالفرق الحاصل **عن** الفارق يعرف تارة بالعقل كمعرفة أن الاثنين أكثر من الواحد، وأقلّ من الثلاثة، **هذا** معلوم بالعقل من غير لفظٍ يَدُلُّ عليه". "قول: **الإعراب** فارق" والصَّواب "***إنَّ* الإعراب**" بحرف التوكيد، ودليله ما جاء في هامش (٤) في تلك الصفحة من قول المحقّق: "في (ب) وردت العبارة هكذا [يريد بدون حرف التوكيد] والذي أُحرّره هنا القول: **إنَّ الإعراب**" فهو بهذا أشار إلى وَجْه الصَّواب ولم يعتمده "ما **أحسن**" جاء مُهملاً من الضَّبط، ومن علامة الترقيم بعده، وعليه فإنَّ هذا يؤدي إلى التباس الصيغة بين مَعْنَى التعجُّب، والنَّفي، والاستفهام. والصَّواب في ذلك "ما **أحسنَ زيداً! وما أحسنَ زيدٌ. وما أحسنُ زيدٍ؟**". (**ثبتت... عن... هذا...**) والصَّواب الذي يقتضيه السياق (**ثَبَتَ... من... وهذا**).

ص١٦٩ س٦-٧ "ألا ترى أنَّك إذا قلت لإنسان: افْرق لي بين الفاعلِ والمفعولِ والمضاف إليه في نحو قولك: "ضربَ زيدٌ غلامَ عمرٍو" فإنَّه إذا ضمّ واحداً، وفتح ثانياً، وكسر ثالثاً حصل لك الفرقُ بألفاظه لا من طريق المعنى، فإنَّك **قد تُدرك** هذا المعنى بغير لفظ، فَدَلَّ **أنَّ** الإعراب هو لفظ الحركة" والصَّواب الذي يقتضيه السياق (فإنَّك قد ***لا*** تدرك... فَدَلَّ ***على***[٥٢] أنَّ) وقد كُرِّرَ الخطأ الثاني ص٣٦٣ س٤ س٤ والصَّواب ما ذُكر.

ص١٦٩ س٢ من أسفلها "**معلوم** أنَّ حقيقة الرّفع هو الضمّة الناشئة" والصَّواب (***و* معلوم**)[٥٣] بالواو.

ص١٧٠ س٨ "ما يحصّل من الفائدة **عن** التخاطب" والصَّواب (**عند**).

ص١٧٢ س٤ "فَيُعْلم من الابتداء ما يُحرَّك للإعراب، وما يُحرَّك لغيره، فيجب أنْ **تتساوق** ولا **تتسابق**" لعلّ الصَّواب (**يَتَساوق** ولا **يَتَسابق**)[٥٤] بياء المضارعة أي بصيغة المذَّكر؛ لأنَّ ضمير الفاعل في هذين الفعلين تقديره (هو) يعود على الاسم الموصول (ما) بمعنى (الذي). والمعنى أنَّ (الذي يُحرَّك للإعراب، والذي يُحرَّك لغيره يجب أنْ يَتَساوق ولا يتسابق)، ويعزّزه ضمير المذكر في (يُحَرَّك).

ص١٧٣ س١ من أسفلها "والخِفَّة والثّقل **تعرفان** من طريق المعنى لا من طريق الضبط" والصَّواب (**يُعْرَفان**)[٥٥] بتغليب صيغة المذّكر (الثّقل) على المؤنث (الخفّة).

ص١٧٤ س١٠ "والاسم يَحتمل الثّقل؛ لأنّه في نفسه خفيف، **في** نفسه ثقيل، فلا يحتمل التثقيل" والصَّواب "***والفعل***"[٥٦] **في نفسه ثقيل**" والدليل عليه ما جاء في الصفحة ذاتها س١–٤ من قول: "فخفّة الاسم أنّه يدلُّ على مُسمًّى واحدٍ... **ومعنى ثِقل الفعل** أنَّ مدلولاته ولوازمه كثيرة...".

ص١٧٤ س٤ من أسفلها "وإنْ حُمِل على ظاهر اللفظ **كانت** تقليل الشيء بنفسه؛ لأنّه يصير إلى قولك..." والصَّواب (**كان**) بصيغة المذكر؛ لأنَّ الضمير فيه يعود على تنوين الصَّرْف.

ص١٧٥ س٣ "والثاني: أنَّ **العلامات المفرّقة اللفظيّة** بينهما كثيرة، مثل: (قد) و(السين) و(سَوْف)" والصَّواب (**العلامات اللفظيّة المفرّقة** بينهما) بتقديم (اللفظيّة) على (المفرّقة).

ص١٧٦ س١ "فعل الأمر **للمواجه** مبنيٌّ نحو (قُمْ) و (اضْرِبْ)" جاءت اللفظة مهملة من الضبط، ووجهه فيها "**لِلْمُوَاجَهَ**" بصيغة اسم المفعول، وكذا ضبطها في ص١٧٧ س٣.

ص١٧٧ س٦ من أسفلها "واحتجَّ الكوفيون بأنَّه فعلُ أمرٍ، فكان معرباً بالجزم كما لو كان **في** حرف المضارعة، كقولك: لِتَضْرِب" والصَّواب (**فيه**) بضمير يعود على فعل الأمر.

ص١٧٨ س١ "**محمَّدٌ** تَفْدِ نَفْسَك كلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبَالا"

والصَّواب (محمَّدُ)[٥٧] بالضم من غير تنوين، فهو منادى، وهذا ما يقتضيه أيضاً البحر العروضي للبيت وهو (الوافر).

ص١٧٩ س٤ من أسفلها "وذلك أنَّ الحذف لا يوجب تغيير الصّيغة، بل يُحذف ما **يحذف**، **ويبقي** ما **يبقي** على حاله" والصَّواب (بل يُحْذَف ما **يُحْذَف، ويَبْقَى ما يَبْقَى**).

ص١٧٩ الهامش س١ "أنَّ حروف العلّة تسقط من الفعل نحو (**أعز**) و(**أسع**) و(**أن**) كما تسقط بالجازم" والصَّواب (**اعزُ**) و(**اسْعَ**) و(**انْهَ**). ونَسَب المحقّق هذا القول إلى الأنباري في الاستدلال على رأي الكوفيين، ولكنَّ قول الأنباري وبعض الأمثلة التي ساقها للاستدلال على ذلك ليس كما ورد، بل إنّ نصّ القول عنده هو "ومنهم مَنْ تمسّك بأنْ قال: الدَّليل على أنّه معرب مجزوم بلام مقدّرة أنّك تقول في المعتلّ: (**اغْزُ، وارمِ، واخْشَ**)، فتحذف الواو والياء والألف كما تقول: (لم يَغْزُ، ولم يَرْمِ، ولم يَخْشَ)"[٥٨].

ص١٨١ س١ "حدُّ الاسم الصَّحيح ما تعاقب على حرف إعرابه حركات **الإعراب**" لعلَّ الصَّواب (حركات الإعراب ***الثلاث***) حتّى لا يندرج تحت الاسم الصَّحيح هذا الاسم الممنوع من الصَّرف المجرّد من (أل) والإضافة، الذي يُعْرَب بحركتين فقط. والدَّليل على وَجْه الصَّواب ذا قول العُكْبَري ص١٨٢: "وأمّا الذي لا ينصرف فالحدُّ موجودٌ فيه، ألا ترى أنَّك إذا أدخلت عليه الألف واللَّام، أو أضفته تعاقبت عليه **حركات الإعراب الثلاث**، فأمّا إذا تجرّد عن الإضافة، والألف واللَّام، فإنَّ

حركتين منها تظهر لفظاً". وكذا قوله في "اللُّباب" ١/٧١: "حَدُّ الاسم الصَّحيح هو الذي يتعاقب على الحرف الأخير منه **حركات الإعراب الثلاث**".

ص١٨٢ س٧ من أسفلها "وغير ممتنع أنْ يكون للشيء جهتان مختلفتان في التقدير، وإنْ **اتّفقنا** في اللفظ" والصَّواب (**اتَّفَقَتا**) بتاء الفاعل.

ص١٨٢ س٥ من أسفلها "أنَّ الكسرة **مستحقَّةً**" والصَّواب (**مُسْتَحَقَّةٌ**) بالرّفع.

ص١٨٢ س١ من أسفلها "كقولك في الأعمى: ما ليس ببصير، أو هو غير **البّصير**" والصَّواب (**البَصير**) بتخفيف الباء.

ص١٨٣ س٢ "بل سكون **اليّاء** رفع أو جَرّ" والصَّواب (**الياء**) بالتخفيف.

ص١٨٣ س٣، ٤، ٥ "أنَّ الإعراب والحركات **الحادثة** عن عامل، والسُّكون في الأسماء غيرُ حادث عن عامل... ولكن منع من ظهورها مانعٌ، وهو ثِقَلُ اللفظ بها على الواو، والياء **بعد الكسرة**، **لما** كان حذفُها لمانعٍ، وجب أنْ تقدّر كما في ألف المقصور" لعلَّ الصَّواب الذي يقتضيه السياق هو "**[هي]** الحادثة عن عامل... وهو ثِقَلُ اللفظ بها على الواو والياء بعد ***الضمّة*** و*الكسرة*، ***و*لمَّا**...".

ص١٨٣ س٦ من أسفلها "أنَّ ضمّة الواو، والياء وكسرتهما بعد الضمّة والكسرة **ممكنٌ وحركةُ** الألفِ في العصا **مستحيلٌ**" أرى أنَّ الصَّواب (**ممكنةٌ**) و(**مستحيلةٌ**) بصيغة المؤنث و(**حركةَ**) بالنَّصْب عطفاً على اسم "إنَّ" وهو "ضَمَّةَ الواو" أي على تقدير: (وأنَّ حركةَ الألف).

ص١٨٣ س٤ من أسفلها "إذا كانت الحركة **ممكنةٌ** بخلاف الألف، وإنَّ حركتَها في اللفظ مستحيلة" والصَّواب (**ممكنةً**) بالنّصب. ولعلّ في صيغة التأنيث في (**ممكنة، ومستحيلة**) تعزيزاً لوجه الصَّواب المتُقدّم.

ص١٨٤ س١-٢ من أسفلها "ولو حَرَّكت السّاكن الثاني لم **تَعِد** الألف، كقولك: (قُمِ الليل)... لمّا كانت حركتُه عارضةً، كذلك هاهنا، **على** هذا تقول: هذا قاضٍ"، والصَّواب (لم **تُعِد**... **[و]** على هذا تقول...).

ص١٨٦ س١ "إذا وقفتَ على **المقصور وقفت** بالألف إجماعاً، كقولك: هذه عصا، ورأيت عصا، ومررت بعصا" الصَّواب (المقصور *__المُنَوَّن__*) وهو عنوان المسألة ذات الرقم (١٩) الوارد فيها هذا القول ونَصُّه "__الوقف على المقصور المُنَوَّن__"، ودليله أيضاً قول العُكْبَري في "اللُّباب" ٢٠٦/٢: "وأمّا الوقف على المقصور **المنوّن** ففيه ثلاثة مذاهب...".

ص١٨٨ س٢ من أسفلها "ومثل ذلك **العُدّة** عن النِّكاح تُعَلَّل ببراءة الرّحم، ثم **يثبَت** في موضع يستحيل فيه شَغْل الرّحم" والصَّواب (**العِدَّة**)[٥٩] بكسر العين والدَّليل قوله تعالى: (فَطَلِّقُوهُنَّ **لِعِدَّتِهِنَّ** وَأَحْصُوا **الْعِدَّةَ**)[٦٠]. و(**يَثْبُت**) بضمّ الباء على زنة (يَفْعُل).

ص١٨٩ س٣ "أنَّ الواو في مستقبل (وَعَدَ) و(وَزَنَ) حُذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحو (**يَعِدُ**)، ثمّ حُذِفت مع بقيّة حروف المضارعة" والصَّواب الذي يقتضيه السياق (يَعِدُ) **[و(يَزِنُ)]**.

ص١٨٩ س٦-٧ "أنَّ العلّة في إبدال التنوين ألفاً في النَّصْب فتحة ما **قبلها**، نحو (رأيت زيداً)، وتنوين المقصور قبله فتحة، فيجب أنْ **تقلب** ألفاً" والصَّواب الذي يقتضيه السياق (فتحة ما **قبله**... أنْ **يُقْلَب**) بضمير المذكّر فيهما؛ لأنّه يعود على التنوين. وهذا ما جاء في "اللُّباب" ٢٠٨/٢ في قول: "بأنَّ الموجب لإبدال التنوين ألفاً في الاسم الصَّحيح **فتحة ما قبله**".

ص١٨٩ س٧ من أسفلها "أنَّ أحكام الأصالةِ ثابتةٌ، **وحكمُ** الإبدال منتفٍ" والصَّواب الذي يقتضيه السياق النَّحْويّ (**وحكمَ**) بالنّصب عطفاً على اسم (أنَّ).

ص١٨٩ س٥ من أسفلها "والألف في المقصور **المنصوب** قد وَقَعَت رَويّاً، كقول الشاعر:

إنَّك يا بنَ جعفرٍ خيرُ فَتَىً

ثمَّ قال:

ورُبَّ ضَيْفٍ طَرَق الحيَّ سُرَى صادفَ زاداً وحديثاً ما اشْتَهَى

إنَّ الحديثَ طَرَفٌ من القِرى".

أرى أنَّ وَجْه الصَّواب الذي يقتضيه الشَّاهد الذي أُورد، وأخصُّ قول الشاعر:

"إنَّك يا بنَ جعفرٍ خيرُ **فَتَىً**" هو **حَذْف كلمة "المنصوب"** التي خُطَّ تحتها؛ لأنَّ كلمة "فتىً" تُمثّل الوقف على المقصور المجرور، فهي في حال جر بالإضافة، أمّا حال النّصب فتمثّله كلمة "سُرىً". ويُؤكّد هذا أنَّ عنوان المسألة الوارد فيها هذا القول في "التَّبيين" هو "**الوقف على المقصور المنّون**" فلم يُقيّده لا بحالة جَرٍّ ولا نَصْب. وهذا ما جاء في "اللُّباب" ٢٠٧/٢ إذْ أورد العُكْبَري ذاك القول، وذينك الشَّاهدين من غير كلمة "المنصوب" قال: "والثالث: أنَّها وقعت رويّاً كقول الشاعر..." ثمّ استشهد بما تقدَّم من الرّجز.

وسبق إلى هذا ابن يعيش، فقال: "وأمّا الألفات التي تُحذف في الوصل فإنَّها لا تُحذف في الوقف، ويُؤيّد هذا المذهب أنّها وقعت رويّاً في الشّعر في حال النّصْب نحو قوله:

"رُبّ حَيّ طَرَقَ الحيَّ سُرَىً...

فألف (سُرَىً) هنا رويٌّ، ولا خلاف بين أهل القوافي في أنَّ الألف المبدلة من التنوين لا تكون رويّاً. وقال قومٌ وهو مذهب المازني: **إنَّها في الأحوال كلّها بَدَلٌ من التنوين**"[٦١].

ص١٩٠ س١ "فالألفُ في (سُرَى) رويٌّ، وهي **بأزاء** الألف في (فتى)" والصَّواب **(بإزاء)** بكسر الهمزة.

ص١٩٠ س١، ٢، ٥ من أسفلها "والجواب عن **شُبه** المازني: "أنَّ الفتحة في الاسم الصَّحيح قبل التنوين حركة إعراب" غير لازمة، فجاز أن يبدل **لها** التنوين...

ولهذا يُقدَّر في المنصوب المنّون أنّ لام الكلمة **محذوفٌ** نحو: رأيتُ عَصَاً" والصَّواب "**شُبْهَة**... يبدل **منها**... لام الكلمة **محذوفة**".

ص١٩١ س٣ من أسفلها "أنَّ الألف المبدلة تُشبه الألف التي هي **لام**" والصَّواب (لامُ *الكلمة*[٦٢]).

ص١٩١ هامش (٢) س٢ "إلى المرءِ **قَيْسٌ** أُطيلُ السُّرى" والصَّواب **(قَيْسٍ)** بالجرّ على البدليّة. وهذا صدر بيت للأعشى[٦٣].

ص١٩٢ س٢ من أسفلها "وهذا هو **الشّبهة فيمن** كتبها بالياء" لعلّ الصَّواب **(الشَّبَه عند مَنْ)**.

ص١٩٣ س٣ "قول سيبويه: **وهي** أنَّ حروف المدّ فيها حروف إعراب، والإعراب مُقَدّر **عليها**" والصَّواب "**وهو**... مقدّر **فيها**" ووَجْه الصَّواب في الضمير (هو) بصيغة المذكّر هو عودته على "قَوْل سيبويه" ووجهه في "مقدّر **فيها**" قول العُكْبَري ص١٩٤ س٣ من أسفلها: "هذه الحروف هي حروف إعراب، ودوالُّ على الإعراب، وليس **فيها إعراب مُقدَّر**" وقوله في "اللُّباب" ٩٠/١: "فذهب سيبويه إلى أنَّ حروف العلّة فيها حروف إعراب، **والإعراب مُقَدَّرٌ فيها**".

ص١٩٣ س٥ "والثاني: قَوْل أبي الحسن الأخفش: **أنّ** حروف **المدّ** دوالٌّ على الإعراب فقط" والصَّواب "**إنَّ**" بكسر الهمزة؛ لوقوعها في صدر جملة مقول القَوْل. وقد كُرِّر هذا الخطأ ص١٩٤ س١، ٢، ٤، ٦. و"حروف المدّ *زوائد* دوالّ" وقد سقطت من النّص، والدَّليل قوله في "اللُّباب" ٩١/١: "وقال الأخفش: **هي زوائدُ دوالٌّ** على الإعراب كالحركات".

ص١٩٤ س٢ من أسفلها "قول الفرّاء: **وهي** أنّها معربة من مكانين..." لعلَّ الصَّواب **(وهو** أنّها معربة)، أو **(إنّها** معربة) بحذف (وهي) وكسر الهمزة (إنّها)، أو (**هي** معربة) بحذف (إنّها) والوجه الأخير هو الوارد في "اللُّباب" ٩٣/١.

ص١٩٤ هامش (٢) س٤ من أسفله "ذكر المؤلف في كتاب "اللُّباب" ورقة (١٣) رأياً للرَّبعي يقول: إنْ كانت مرفوعة ففيها نَقْل بلا قَلْب، وإنْ كانت منصوبة ففيها قَلْب بلا نقل، وإنْ كانت مجرورة ففيها نَقْل وقَلْب، كما أورد هذا الرأي ابن الأنباري في الإنصاف ص٢٢ **ولم ينسبه إلى الرَّبعي**". ما ذكره المحقِّق من عدم نِسْبَة الأنباري ذاك الرّأي إلى الرّبعي غير صحيح، فقد نَسَبه الأنباري إليه في "الإنصاف" ١٧/١ ونَصُّ القول فيه "**وذهب علي بن عيسى الرَّبعيّ** إلى أنّها إذا كانت مرفوعة ففيها نَقْل بلا قَلْب، وإذا كانت منصوبة ففيها قَلْب بلا نَقْل، وإذا كانت مجرورة ففيها نَقْل وقَلْب".

ص١٩٥ س٣ "وإنّما قلنا ذلك؛ لأنّ الإعراب إمّا معنىً وإمّا **حركةٌ**" والصَّواب **(حركةً)** بالنصب على الخبريَّة لِـ (يكون) المقدّرة أي: (إمّا أن يكون معنىً وإمّا أنْ يكون حركةً).

ص١٩٥ س٦-٧ "وكما أنَّ الاسم الصَّحيح لا يَعْرَى **عن** حرف الإعراب، كذلك **المُعتلّ**" والصَّواب (لا يَعْرَى **من**)[٦٤] وقد كُرّر هذا الخطأ ص٢١٣ س٤، وص٢٨٣ س٤، ٦، ٧ والصَّواب ما ذُكر، و**(المُعْتَلّ)** بتسكين العين، وفتح التاء.

ص١٩٥ س٦-٧ من أسفلها "والطريق الثاني: أنَّ هذه الأسماء لها حروفُ إعراب قبل الإضافة، فكان لها حروف إعراب بعد الإضافة كسائر الأسماء، وبيانه أنَّ قولك: (هذا أبٌ، ورأيتُ أباً، ومررتُ بأبٍ) حرف إعرابه الباء، وكان يجب أنْ تكون حروف المدّ بعد **الإضافة**، لأنَّها صارت آخر الكلمة، كما أنّ الباءَ قبلَ الإضافة **آخرَ** الكلمة، والإضافةُ لا **تَسلِبُ** الكلمة حرفَ إعرابها نحو (غلامُك، وغلامه)".

والصَّواب (...وكان يجب أن تكون حروف المدّ بعد الإضافة ***حروفَ إعرابٍ***) و**(آخرُ)** بالرّفع على الخبريّة لِـ "أنَّ" و(لا **تَسْلُبُ**)[٦٥] بضمّ اللّام على زنة (تَفْعُل)، وقد كُرّر هذا الخطأ ص٢٠٥ س٨ والصَّواب ما ذُكِر.

ص١٩٥ س١-٢ من أسفلها "**الطريق** الثالث: أنَّ هذه الأسماء لو خرجت **على أصلها** كان حرفُ المدّ فيها حَرْفَ إعراب، كذلك لمّا حذفت، ثمّ **ردّت**" لعلَّ الصَّواب (***و* الطريق**) بالواو عطفاً على (الطريق الأوّل، والطريق الثاني) المتقدِّمين عليه في الكتاب و(لو خرجت على أصلها ***من قلبها ألفات*** كان حرف المدّ... فكذلك لمّا حُذفت، ثمّ رُدَّت ***في الإضافة***). فأرى أنَّ ما خُطّ تحته جاء ساقطاً من النّص ودليله قوله في "اللُّباب" ١/٩١: "...أنَّ هذه الأسماء لو خرجت على أصلها **من قلبها ألفات** لكانت حروف إعرابٍ، والحركة مقدَّرة فيها، فكذلك لمّا رُدَّت **في الإضافة**".

ص١٩٦ س٨-٩ "**والدَّلالة** على أنَّ الإعرابَ مُقَدَّرٌ فيها أنَّ حرف الإعراب في الأسماء لا **يَعرّى** من الإعراب" والصَّواب (**والدّلالة**)[٦٦] بكسر الدّال و(**يُعَرَّى**) بضمّ الياء.

ص١٩٦ س٥-٦ من أسفلها "أنَّ الحركة على أصل هذه الحروف حركةٌ مطلقةٌ غيرُ مُعَيَّنة؛ فكان الانقلاب بكونها مطلقةً، ولمّا انقلبت قَدّرنا **عليه** الحركات المعيَّنة... وهذا **يَبِيِّنُ** لك في المقصور نحو: (العصا) و (الرَّحَى)". والصَّواب (**عليها**) بضمير المؤنث العائد على الحروف. و(**يَبِينُ**) بتخفيف الياء مضارع (بانَ).

ص١٩٦ س٢-٣ "إلَّا **أنّها** في الرفع **يقدّر** على الواو الساكنة ضمّة، كما **يقدَّر** على الواو في (يغزو)، وكما **يقدّر** على الألف في (العصا)؛ لأنَّ المانع من ظهور الضمّة ثقلها على الواو". والصَّواب (**أنَّه**) بضمير المذكّر وكأنَّ الأصل: إلَّا أنَّه في حال الرَّفع و(**تُقَدَّر**) بتاء المضارعة؛ لأنَّ المراد (الضمّة).

ص١٩٧ س٢ "بأنَّ هذه الحروف يلزمُ منها **الحُكُم** بالرفع..." والصَّواب (**الحُكْمُ**) بتسكين الكاف على زنة (فُعْل).

ص١٩٧ س٧ من أسفلها "وذلك أنَّ **فوك، وذو** مالٍ إذا كان حرف المدّ دليل الإعراب" والصَّواب (**فاك، وذا** مالٍ) بالنّصب إلَّا إذا كان الرّفع فيهما على الحكاية فيجوز، ولكن بوضعهما بين علامتي تنصيص أي: (أنَّ "**فوك**" و"**ذو مال**").

ص١٩٧ س٤ من أسفلها "أنَّ الواو في الرّفع هي الأصل؛ فتكون حرفَ إعراب، والإعراب مقدّر عليها، ولم **تظهر** لثقلها مع الواو" لعلّ الصَّواب "ولم تظهر ***الضمّة*** لثقلها مع الواو"، ويستدلّ على ذلك بما جاء في السياق ذاته من قَوْل: "فالألف من جنس الفتحة، والياء من جنس الكسرة، فقد ناب الحرفان عن الحركتين، والنّائب عن الشيءِ يقوم مقامه".

ص١٩٩ س٥ "أنَّ ذلك **يقضي** في بعض الأسماء **أنْ** يكون الاسم الظاهر على حَـرْفٍ واحـدٍ" والصَّـواب (**يفضي**...***إلى*** أنْ يكـون) **بتعديـــة الفعل (يفضي) بـ(إلى)**[٦٧].

ص١٩٩ س٨ "والأصلُ **عَدَمِ** الاختلاف" والصَّواب **(عَدَمُ)** بالرفع.

ص١٩٩ س٦ من أسفلها "وغير ممتنع أنْ يكون الشيء الواحد **دالا** على أشياء" والصَّواب و**(دالّاً)** بتضعيف اللَّام.

ص١٩٩ الهامش "من حيثما سَلَكُوا أدْنُو **فأنطورُ**"

"نَفْيَ الدّراهيم **تنْقَادُ** الصَّيارِيف".

الصَّواب **(فَأَنْظُورُ)**[٦٨] بالظاء، و**(تَنْقَادُ)**[٦٩] بفتح التاء على زِنة (تَفْعَال).

ص٢٠٠ س٢ "وأمّا مذهبُ الفرّاء فحجّته أنَّه وَجَدَ الحركات قبل هذه الحروف، وهذه الحروف تختلف باختلاف العامل، **فكانا** جميعاً إعراباً" والصَّواب **(فَكَانتا)**.

ص٢٠٠ س٣ من أسفلها "هذا امرؤٌ، ورأيت امرأً، ومررت **بامرِيءٍ**" والصَّواب **(بامرئ)** برسم الهمزة على الألف، وليس على السطر (منفردة)، وقد كُرِّر هذا الخطأ ص٢٥٧ س٧.

ص٢٠١ س١ "**الإسم** المثنى والمجموع جمع السلامة معربان" الصَّواب **(الاسم)** بهمزة الوصل، وقد كُرّر هذا الخطأ ص٢٣٥ من أسفلها.

ص٢٠١ هامش (٢) س٢ "قال ابن الأنباري في الإنصاف ٣٣/١ وحُكي عن أبي إسحاق الزّجّاج أنَّ التثنية والجمع مبنيان، **وهذا** خلاف الإجماع"" والصَّواب **(وهو)**.

ص٢٠٢ س٤ "وإذا قُلْتَ: قام الزّيدان والزّيدون، ورأيت الزّيْدَين والزّيدِين، **ورأيت** الاختلاف تابعاً لاختلاف العامل" الصَّواب **(رَأيْتَ)** من غير الواو.

ص٢٠٢ س٥-٦ من أسفلها "والمثنّى صيغة أُخرى غير صيغة **الإسمين** المفردين، ويطّرد هذا لوضح القياس أنْ تقول: **زيدٌ زيدٌ**، فأمّا الزّيدان **والزَّيْدين** فلم يَبْقَ فيه غير لفظ الواحد، ثم **زيد** عليه الحروف للمعاني، فبطل بذلك أنْ يكون متضمّناً واو العطف، وإنمّا المثنّى يُغْني عن عطف الاسم الثاني على الأول". والصَّواب **(الاسمين)** بهمزة الوصل -كما تقدم- و**(زيدٌ *و* زيدٌ)** بواو العطف و**(الزَّيْدَين)** بفتح الدّال، أي بصيغة المثنّى و**(زِيدت)** بتاء التأنيث الساكنة؛ لأنَّ المراد الحروف.

ص٢٠٣ الهامش س٢ "القَوْل في إعراب المثنّى والجمع على **حدة**" والصَّواب (حَدّه)[٧٠] بتضعيف الدّال، وبالضمير الهاء.

ص٢٠٣ س٣-٥ "وقال الجرميّ: **انقلاب الألف إلى الياء هو الإعراب**. وقال قُطْرب والفرّاء: **أنفسهما إعراب**، وحجّة الأولين من ستة **وجه**:

الأوّل: **أنَّه اسم معرب**، فكان **له** حرفُ إعرابٍ كسائر الأسماء"، لعلّ الصَّواب وهو الوارد في كتب الخلاف -كما سيتّضح- هو "قال الجرميّ: **انقلابها هو الإعراب**[*]، وقال قطرب والفرّاء: **هي نفس الإعراب**... من ستة **أوجهٍ**:

الأوّل: **أنّها أسماء معربة**، فكان **لها** حرف إعراب". ودليل هذا قول العُكْبَري في حقيقه حروف المدّ في المثنّى وجمع المذكر السالم -وهي المسألة ذاتها في "التَّبيين" الوارد فيها القول السابق-: "وقال الجرميّ: **انقلابُها هو الإعراب**. وقال قطرب والفرّاء: **هي نفس الإعراب**، والدَّليل... من خمسة **أوجهٍ**:

... والخامس: أنَّ هذه **الأسماء معربة**، والأصل في كُلِّ معربٍ أنْ يكون له حرف إعراب"[٧١]. وقوله أيضاً: "والأسماء المثنّاة والمجموعة معربة"[٧٢] وكذا قاله الأنباري ونصُّه: "ذَهَب الكوفيّون إلى أنَّ الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة

والضمّة والكسرة في أنَّها إعراب، وإليه ذهب أبو علي قطرب... وَذَهَب أبو عمر **الجَرْميّ إلى أنَّ انقلابها هو الإعراب**"(٧٣).

ص٢٠٥ س١ "أنَّ هذه الحروف حادثة لمعنى **في الاسم**، فكانت حروف إعراب كتاء التأنيث، وألفه، وياء النّسب" والصَّواب (في *آخر* الاسم) بدليل ما مثّل به من الحروف، وكذا قوله في السياق ذاته: "لأنَّ الحرفَ الحادثَ لمعنى يصير من جملة الكلمة، **وطرفاً لها، والأطراف حروف الإعراب**" وقوله في "اللُّباب" ١٠٤/١ أيضاً: "والثاني: **أنَّ هذه الحروف مزيدة في آخر الاسم**؛ فكانت حروف إعراب كتاء التأنيث، وألفه، وحرف النّسب".

ص٢٠٥ س٣-٤ من أسفلها "أنَّك إذا سمّيت رجلاً (مسلمان) أو (زيدون) ثمّ رَخّمته **حذفت الألف** والنون، والنون ليست حرفَ إعرابٍ اتّفاقاً، **وجب** أنْ تكون الألفُ حرفَ الإعراب؛ لأنَّ حُكْمَ التّرخيم أن **يحذِفَ** حرف الإعراب كما تَحذف التّاء من (حارث)" والصَّواب الذي يقتضيه السياق "حَذَفْت **[منه]** الألفَ... **فوجب**... أنْ **تَحْذِف**... كما تَحْذِف...".

ص٢٠٥ س١ من أسفلها "أنَّ العربَ قالوا: "جاء يَنْفُضُ **مَذْرَوَيْه**" و"**عَقَدْتُهُ** بثنايين"" والصَّواب "**مِذْرَوَيْه**: بكسر الميم و"**عَقَلْتُهُ**" باللَّام. وهذا ما جاء في قول العُكْبَري: "...أنَّ العرب قالوا: (**مِذْرَوان**) و(**عَقَلْتُهُ** بثنايين) فَصَحَّحوا الواو والياء كما صَحَّحوها قبل تاء التأنيث نحو: (شقاوة) و(عَبَاية)(٧٤)" وكذا في قول ابن الشجري: "أحَوْلي تنفُضُ استُك **مذْرَوَيْها**... **المِذْروان**: جانبا الأليتين المقترنان، ومن كلام العرب: "جاء يَنْفُضُ **مِذْرَوَيه**" إذا جاء يتهدَّد... وصَحَّت الواو في (المِذْرَوَيْن)؛ لأنَّهم بنوه على التثنية... وكما صَحَّت الياء في الثِّنايَينِ من قولهم: (**عَقَلْتُهُ** بثنايَيْن) إذا عَقَلْتَ يديه جميعاً بِطَرَفَيْ حَبْل"(٧٥). وقد تنبّه المحقِّق إلى وجه الصَّواب "عَقَلْتُه" في ص٢٠٦ هامش (١) لكنَّه عَدَل عنه؛ لأنَّه كما أشار إلى أنَّ كلمة "عقدته" هي الواردة في نسخة المخطوطة التي اعتمدها في التحقيق.

ص٢٠٥ هامش (٢) س١-٥ "ينفُض **مَذْرَوِية**... والمذروان كما في (شرح أدب الكاتب للجواليقي): **طرفا** الأليتين، اللسان (**مذر**)، وقال عنترة:

أحولي تنفُض استُك **مَذْرَوَيْها** لتَقْتُلني **فما** أنذا **عَمَارُ**"

الصَّواب (**مِذْرَوَيْة**) -كما تقدَّم- و(**فَرْعا**[٧٦] الأليتين)، اللسان (**ذرا**)، (**فها** أنذا **عُمَارا**)[٧٧].

ص٢٠٦ س٦ "أنَّ هذه الحروف تدلُّ على الإعراب، وحرف الإعراب لا يَدُلُّ **عليه**، كالدّال من (زيدٍ) فثبت بذلك أنَّها ليست حروف إعراب" لعلّ الصَّواب "وحرف الإعراب لا يدلُّ عليه ***إعراب***"، ويُسْتدلّ عليه بقول الأنباري: "ولو أنّها حروف إعراب كالدّال من (**زيد**) **لما كان فيها دلالة على الإعراب**، كما لو قُلْت: (قام زَيْدْ) من غير حركة، وهي تدلُّ على الإعراب؛ لأنَّك إذا قُلْتَ: (رجلان) علم أنَّه رفع، فَدَلَّ على أنَّها ليست بإعراب، ولا حروف إعراب، ولكنّها **تدلُّ على الإعراب**"[٧٨].

ص٢٠٦ س٤ من أسفلها "وهو أنَّه لمّا احتيج في الجرِّ والنَّصْب إلى حرف آخر غير **ألف**، عُلِم أنَّ الانقلاب هو الإعراب" أرى أنَّ الصَّواب الذي يستقيم والسياق (غير **الألف**) بـ(أل) التعريف.

ص٢٠٦ س٥ من أسفلها "وإذا كانت الكلمة بأسرها تغني عن الإعراب، فبأن **يدلُّ** آخر الكلمة أولى" أرى أنَّ الصَّواب (يدلُّ ***عليه*** آخر).

ص٢٠٧ هامش (٢) "لو قال: (**فلان**) لكان واضح" والصَّواب (**فَلأَنْ**).

ص٢٠٩ س١ من أسفلها "بخلاف حروف المدّ **من** الأسماء السّتة" لعلَّ الصَّواب (**في**).

ص٢٠٩ هامش (١) س١ "هذه المسألة لا تستحقّ أنْ تكون مسألة مستقلّة، وحقّها أنْ تكون **جزاءً** من سابقتها" والصَّواب (**جُزْءاً**).

ص٢٠٩ هامش (٢) س٢ من أسفله "لأنَّ الانقلاب معنى لا لفظ، **فقد** الإعراب اللفظي" والصَّواب (**فَقَصَدَ**)[٧٩].

ص٢١١ س١ من أسفله "وقال **الفَّراء فرَّق** ما بين ألف التثنية، وبين ألف النّصب في الواحد" والصَّواب (**الفرّاء**) بتضعيف الرّاء وليس الفاء. و(**فُرّق**) بصيغة المبني للمجهول – كما يقتضي السياق–.

ص٢١٢ س٤ "والنُّون صالحةٌ أنْ تكون عوضاً منهما، ووجدنا العربَ قد زادوها **فيها**" والصَّواب (**فيهما**) بضمير المثنَّى، والمراد المثنّى وجمع المذّكر السالم.

ص٢١٢ س٨–١١ "لمّا وجدنا **النُّون** في موضع يَسْتَحِقُّ الحركة والتنوين، **وحُذفت** في موضع يُحذف فيه التنوين وهو الإضافة، **فدلَّ** ذلك على ما قلنا، لكن ثبوت الشيء في موضع، وحذفه في موضع آخر ليس بِعَبَثٍ، بل العلّة اقتضت الفَرقَ، وليس **إلَّا** ما ذكرنا". لعلَّ الصَّواب "لمّا وجدنا النون ***تَثْبُت*** في موضع... **وتُحْذَف** في موضع يُحْذَف فيه... **دلَّ** ذلك على... وليس ***العلّة*** إلاّ ما ذكرنا".

ص٢١٢ س٥–٦ من أسفلها "والثاني: أنَّ النون تثبت في موضع لا يستحقّ الحركة مثل (**العصا**) و(**الرَّحى**)" والصَّواب الذي يقتضيه مقام القول، وهو الحديث عن ثبوت النون في المثنّى هو: (**العَصَوان**) و(**الرَّحيان**) بصيغة المثنّى، والدَّليل قول العُكْبَري في "اللُّباب" ١٠٨/١ وفي السياق ذاته: "وأمّا ثبوتها في (**عصوان**) و(**فَتَيَان**) فلأنَّ الحركة ظهرت لمّا عادَ الحرف إلى أصله". وكذا قول الأنباري في "أسرار العربية" ص٥٤: "فإنْ قيل: فَلِمَ أُدخلت النون في التّثنية والجمع؟ قيل: اختلف النّحويون في ذلك... وذهب بعض النَّحويين إلى أنَّها على ثلاثة أضربٍ... وتارة تكون بدلاً من التنوين دون حركة... وأمّا كونها بدلاً من التنوين فقط ففي نحو: **رَحَيَان، وعَصَوان**".

ص٢١٢ س٣ من أسفلها "والرابع: أنّها تثبت في (مالا ينصرف) نحو: **أحمد**" والصَّواب كالذي تقدَّم (**أحمدان**) بصيغة المثنّى. ودليله أيضاً قوله في "اللُّباب" ١٠٧/١: "وأَمّا ثبوتها في (**أحمدان**) و(أحمران) ففيه وجهان: ...والثاني: أنَّ الاسم

مُستحقٌّ للتنوين في الأصل، وإنمّا سقط لشبهه بالفعل، وبالتّثْنِية بَعُد من الفعل، فَعَادَ إلى حَقّه".

ص٢١٣ س١ "أنَّ الحركة مُقَدَّرة على هذه الحروف، **ولكنْ** حركةٌ لا تظهر بخلاف ألف المقصور" والصَّواب الذي يستقيم والسياق **(ولكنَّها)**.

ص٢١٣ س١٠ من أسفلها "أنَّ الألف تدلُّ على التثنية وعلى الإعراب، وهي **حرفه**، فقد ضَعُفت دلالتها على كُلِّ واحدٍ من هذين" والصَّواب فيما أرى (وهي **حرفهما**) بضمير المثّنى العائد على التثنية والإعراب.

ص٢١٣ س٦ من أسفلها "أنّها إذا كانت عوضاً منهما، **وتعذَّر** دلالتها على أحدهما لزواله، بقيت دالّة على الآخر" والصَّواب **(وتَعَذَّرت)**.

ص٢١٣ س٢ من أسفلها "وهذا كـ(كانَ) وأخواتها، فإنّها في **الأصل دالّة** على الحدث والزّمان، ثمّ خُلعت دلالتها على الحَدَث، وبقيت دلالتها على الزّمان" والصَّواب كما جاء في "اللُّباب"، ١٠٧/١ "فإنّها في الأصل ***أفعالٌ*** دالّة".

ص٢١٤ س٢-٣ "ثمّ **أنَّ** النون تثبت مع الألف واللّام... ثمّ **أنَّ** الفَرْق" والصَّواب **(إنَّ)** بكسر الهمزة وجوباً؛ لوقوعها بعد "ثُمَّ".

ص٢١٥ س١ من أسفلها "فلم يكن تنوين الصَّرْف كالنُّون في (خِلَفْنَة) و(**عَرَفْنَة**)" والصَّواب **(عَرَضْنَة)**[٨٠] بالضاد. وذكر المحقّق معناها في هامش (٣) بَوْجه الصَّواب ذا، لكنَّ الخطأ وَقَعَ في متن النَّص.

ص٢١٥ هامش (٢) س٢ "رجل فيه خِلَفْنَة إذا كان مخالفاً، وما أدري أي **خالفه** هو" والصَّواب (خالفة) بالتاء.

ص٢١٥ س١ من أسفلها، وص٢١٦ س١ "والدَّليل على **أنّها تثبت** في المعرفة المؤنّثة قوله تعالى: (فإذا أَفَضْتُم من عرفاتٍ) فأثبت التَّنوين مع التَّعريف والتأنيث" والصَّواب **(أنَّه يثبت)** بضمير المذكر العائد على التنوين. وهذا ما جاء في ص٢١٥ س٤.

ص٢١٦ س٢-٣ من أسفلها "والتنوين في (مسلماتٍ) **ليست** كذلك، وأمّا **ثبوتُها** في (عرفاتٍ) ونحوها **فهي زائدة** لا للصَّرْف، ولا للمقابلة، كما **زيدت** في قول الشاعر:

سَلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها ... ...

التنوين هنا زائدٌ" والصَّواب فيما خُطّ تحته صيغة المذكّر؛ لأنَّ المراد التّنوين أي: "**ليس**... **ثبوته**... **فهو زائدٌ** ... كما **زِيد**" ودليله قوله في السياق ذاته: "فالتنوين هنا **زائدٌ**".

ص٢٢٠ س٤-٥ "أنَّ تاء التأنيث من حكم **الألفاظ، والواو** والنّون من علامات **الألفاظ** أيضاً، فلو جُمع بالواو والنّون لتناقض؛ لأنَّ تذكير اللفظ ضِدّ تأنيثه" والصَّواب "من حكم الألفاظ ***المؤنّثة***، والواو والنّون من علامات الألفاظ ***المذكَّرة***"، والدَّليل قول العُكْبَري في "اللُّباب" ١٢٢/١: "لأنَّ هذا الاسم مُؤنّث بالتّاء، وهي من خصائص **التأنيث**، والواو [والنون] من خصائص **المذكّر**، فلم يُجمع بينهما". وكذا قول الأنباري: "الدَّليل على امتناع جواز هذا الجمع بالواو والنّون؛ وذلك لأنَّ في الواحد علامة **التأنيث**، والواو والنّون علامة **التذكير**، فلو قلنا: إنَّه يجوز أنْ يجمع بالواو والنّون؛ لأدّى ذلك إلى أنْ يُجمع في اسم واحدٍ علامتان متضادتان، وذلك لا يجوز"[٨١].

ص٢٢٠ س٣ من أسفلها "أنَّهم أجازوا جَمْعَه بالألف والتاء، **وقالوا:**

... ... طلحة الطَّلَحات"

والصَّواب الذي يقتضيه السياق **(فقالوا)**[٨٢] بالفاء.

ص٢٢٠ هامش (٢) س١ "هذا بقيّة بَيْتٍ **لعبدالله** بن قيس الرقيّات" والصَّواب **(لعُبَيْدالله)**.

ص٢٢١ س٧ "ألا ترى أنَّ التّاء تدخل لا لتأنيث المعنى، بل للمبالغة، نحو: **رواية**، ونَسَّابة" والصَّواب **(راوية)**[٨٣].

ص٢٢١ هامش (١) س٥ "**فكسر** على ما لا هاء فيه" والصَّواب (**فَكَسَّره**)[٨٤].

ص٢٢٢ س١ من أسفلها: جاء في علّة جمع (موسى) و(عيسى) جمع مذكر سالماً، وامتناع جمع هذين الاسمين جمع مؤنث سالماً قوله: "وأمّا (موسى) و(عيسى) فإنّما جازَ جَمْعُه بالواو والنُّون لوجهين:

أحدهما: أنَّ الألفَ لازمةٌ موضوعة مع الاسم من أوّل وَضْعِه، فجرت مجرى بقيّة حروفه. الثاني: أنّها لا تبقى على لفظها في جمع المؤنث السالم، بل تبدل نحو: **صحراوات**". لعلَّ الصَّواب الذي يقتضيه السياق –في الوجه الثاني– هو التمثيل بعلم مؤنّث بألف التأنيث المقصورة وليست الممدودة كـ(**سلمى: سلميات**) أو (**سعدى: سعديات**) والمثال الثاني هو الوارد في "اللُّباب" ١٢٦/١، ونصُّ القول فيه: "وقلبت في الجمع نحو (**سعديات**)". وقد تنبَّه المحقِّق إلى هذا، ونَوّه إليه ص٢٢٣ هامش (١) لكنّه جانب الصَّواب في بعض قوله، ونَصُّه: "كان الأنسب أنْ يمثّل بكلمة فيها **تاء** التأنيث المقصورة... لتناسب كلمتي (موسى) و(عيسى)، أمّا (صحراوات) فإنَّها جمع (صحراء) بألف التأنيث الممدودة كما هو معلوم". والصَّواب (**ألف** التأنيث المقصورة).

ص٢٢٥ هامش (٢) السطر الأخير "وإنْ كان **خفظاً** أو نَصْبَاً" والصَّواب (**خَفْضاً**) بالضّاد.

ص٢٢٦ س٤ "أنَّ المبتدأ معمولٌ، وكلُّ **معمولٍ لـه** من عامل" والصَّواب (***لابُدَّ***[٨٥] له من عامل).

ص٢٢٦ س١٠ "وأمّا التَّعرّي من **العوامل فإنَّه** غير عامل؛ لأنَّ ذلك عَدَمٌ، والعَدَمُ لا يعمل" والصَّواب (من العوامل ***اللفظيّة***) وهذا ما ورد في ص٢٢٤ س٢ في القول الذي ذُكِرَ فيه رأي بعض البصريين في رافع المبتدأ، ونَصُّه: "قال بعضهم: يرتفع بتعريته من العوامل **اللفظيّة**" وكذا ورد في "اللُّباب" ١٢٦/١.

ص٢٢٦ هامش (٤) س١ "وكان الأجدر أنْ **يعرف** لنا حجّة الكوفيين" والصَّواب (**يَعْرِض**).

ص٢٢٧ س٦ "فألاّ **يعملُ** هنا أولى" والصَّواب (**يَعْمَلَ**) بالنَّصب بـ(أنْ) المدغمة بـ(لا) النّافية.

ص٢٢٧ س١٠ "أنَّ العائدَ لو **رُفِع** للزم الرّفع في قولك: (زيداً ضربته) ولمّا جازَ أنْ يعملَ فيه المحذوف، ويلغى العائد، دلَّ على أنَّه ليس بعامل". والصَّواب (**رَفَعَ**) بصيغة المبني للمعلوم، أي لو كان هو العامل في "زيداً" لوجب أن يرفعه فيقال: (زيدٌ ضربته).

ص٢٢٧ س٣ من أسفلها "أمّا حجّة الكوفيين فقد قالوا: إنَّ كُلَّ واحدٍ من **الابتداء** والخبر لا يَسْتغني عن صاحبه، فوجب أنْ يكون عاملاً فيه" لعلّ الصَّواب (**المبتدأ**)؛ لأنَّ الابتداء عامل معنويّ، ذَهَبَ بعضهم إلى أنَّه هو العامل في المبتدأ، وكلاهما –الابتداء، والمبتدأ– عامل في الخبر، أمّا اللذان يترافعان كما في نصّ القول فهما: (المبتدأ والخبر). وهذا ما جاء في "الإنصاف" ١/٤٤–٤٥.

ص٢٢٨ س١ "ويَدُلُّ على ذلك أدوات الشَّرْط فإنَّها **تجزُم** الفعل" والصَّواب (**تَجْزِم**)[٨٦] بكسر الزّاي، على زنة (تَفْعِل).

ص٢٢٨ س٩ "لأنَّ اشتراكهما في التأثير يدلُّ على استوائهما في القُوّة، فيمتنع تأثير **أحدها** في الآخر" والصَّواب (**أحدهما**) بضمير المثنّى العائد على المبتدأ والخبر.

ص٢٢٩ هامش (٢) س٨–٩ "وإنمّا **رافعه الابتداء** والمبتدأ جميعاً... **وهذا** لا **ينقض**" وجه الصَّواب الوارد في "الخصائص" ٢/١٦٠–١٦١ بعد إشارة المحقّق إلى أنّ القول منقول منه هو "**وإنمَّا الرّافع له المبتدأ والابتداء... فهذا** لا **ينتقض**".

ص٢٣٠ س٢ من أسفلها "فإنَّ جميع الأفعال وما يشتقّ منها **يقتضي** الظروف" والصَّواب (**تقتضي**).

ص٢٣١ س٣ "وجواب آخر وهو أنّ الابتداء **أضعفُ اللّفظ**" والصَّواب (أضعفُ *من* اللفظ) يريد أنَّ عامل الابتداء أضعف **من** العامل اللفظيّ ودليله قوله في ص٢٣٠ س٧: "والجواب: أنَّ الابتداء عامل يَضْعفُ عن العامل اللفظيّ".

ص٢٣١ س٣ من أسفلها "كما أنَّ "**إنَّ**" الشّرطيّة تعمل في فعل الشّرط" والصَّواب (**إنْ**) بالنون المخفَّفة.

ص٢٣٢ س٧ "**قوله**: "المبتدأ يقتضي الخبر" ...كقولهم: "معنى المبتدأ يبقى بعد بطلان الابتداء" لعلَّ الصَّواب (**قولهم**) بضمير الجمع بدليل ما جاء في السياق ذاته (كقولهم).

ص٢٣٢ س٦ من أسفلها "ثُمّ **ولو** قدّرنا بطلان معنى الابتداء لَلَزم منه بُطلان معنى المبتدأ" لعلّ الصَّواب الذي يقتضيه السياق (**لو**) من غير الواو.

ص٢٣٣ عنوان المسألة (٢٩) "العاملُ في الاسم المرفوع بعد الظَرف **والجارِ والمجرورَ**" والصَّواب (**والجارّ**) بتضعيف الرّاء (**والمجرورِ**) بالجرّ على التَّبعيّة بالعطف.

ص٢٣٣ س٥ "يرتفع الاسم بهما كما يرتفع بالفعل، ويخلوان **عن** ضمير لعملهما في الظاهر" والصَّواب (**من**)[٨٧] وقد كُرِّر هذا الخطأ ص ٢٣٧ س٦ والصَّواب ما ذُكِرَ.

ص٢٣٤ س٦ "أنَّ الظّرف لو كان عاملاً لم يتّصل به ضمير الاسم إذا تقدَّم، وقد جازَ ذلك إجماعاً، كقولك: (في **دارِهِ** زيدٌ) و(في بيته **يؤتي** الحكم)" والصَّواب (**داره**)[٨٨] بالضمير الهاء و(**يُؤْتَى**)[٨٩] بالألف لا بالياء.

ص٢٣٤ س٨ "أنّهم اتَّفقوا على قولك: (في الدّار زيدٌ قائم): **أنَّ زيداً** مبتدأ، وقائمٌ خبره" والصَّواب "**إنّ**، بكسر الهمزة، و"**زيدٌ**" بالرفع على الابتداء وهو موقعه في المثال الوارد بعد وضعه بين قوسين مزدوجين".

ص٢٣٤ س٦-٧ من أسفلها "أنَّ الظّرف لو عَمِلَ في الاسم من حيث هو قائمٌ مقام الفعل لجازَ قولك: (**اليومُ** زيدٌ) إذْ التّقدير: (استقرَّ اليومَ زيدٌ)، ولمّا لم يجز لكون الاسم جثَّة، والظّرف زماناً، **بأن** أنَّه لم يعمل لما ذكروا" والصَّواب (**اليومَ**)[٩٠] بالنّصب على الظرفيّة، و(**بَانَ**).

ص٢٣٤ س٥ من أسفلها "أنَّ الظّرف لو عَمِل لوجب ألَّا يجوز قولك: **مأخوذٌ**، وفيك زيدٌ رَاغِبٌ، فـ(زيدٌ) في الموضعين مبتدأ وما بعده خبر" في القول نقص، والصَّواب "***بك زيدٌ***"[٩١] مأخوذٌ" وهذا ما جاء في ص٢٣٥ س٦ من أسفلها، وكذا جاء في السياق ذاته ص٢٣٤ س١-٢ من أسفلها في قوله: "إذ لو اقتصرت على قولك: (**بك زيدٌ**، وفيك عمرٌو) لم يكن كلاماً".

ص٢٣٥ س١ "ألا ترى أنَّ قولك: (صار زيدٌ) و(كان عمرٌو) ناقصان، ويعملان عَمَل (**قام**) و(صار) وهما تامّان" والصَّواب (**كان**)؛ لأنَّ (قام) فعلٌ تامٌّ لا غير، أمّا (كان) ومثلها (صار) فتأتي ناقصة وهو الأصل فيها، كما تأتي تامّة.

ص٢٣٥ س٨ "ومن المعلوم البيّن أنَّ العملَ **غيرَ** مضافٍ إلى ما اعتمد عليه" والصَّواب (**غيرُ**) بالرّفع على الخبريّة لِـ(أنَّ).

ص٢٣٥ س٤ من أسفلها "فإنّما جَوّزوا **أعماله**؛ لأنَّه باعتماده أشبه بالفعل" والصَّواب (**إعماله**) بكسر الهمزة مصدر (**أعْمَلَ**).

ص٢٣٥ س٢ من أسفلها "ولأنَّ الأشياء التي يعتمد الظّرف عليها **يقتضي** الفعلَ" والصَّواب (**تقتضي**).

ص٢٣٧ س٥ "أنَّ الأصل **في الضمير** الفعل، إذ كان عاملاً فيما بعده، وأنَّه لا يخلو **عن** العمل، واسم الفاعل **والصفة** يعملان عَمَله في الظاهر". والصَّواب (أنَّ الأصل في ***تَحَمُّل*** الضمير) أو (***تضمُّن***) ودليل وَجْه الصَّواب في الكلمة الأولى (**تحمُّل**) قوله في "اللُّباب" ١٣٨/١: "...أنَّ اسم الفاعل فَرْع على الفعل في **تحمُّل** الضمير". ودليل الكلمة الثانية (**تضمُّن**) قول الأنباري في "الإنصاف"

٥٦/١: "لأنَّ الأصل في **تضُّمن** الضمير أنْ يكون للفعل، وإنمّا **يتضَّمن** الضميرَ من الأسماء ما كان مُشابهاً له، ومتضمّناً معناه كاسم الفاعل والصفة **المشبهة به**". و(لا يخلو **من** العمل) وقد نَوّهنا إلى هذا سابقاً[٩٢]. و(الصفة ***المُشبَّهة به***) والدَّليل ما جاء في قول "الأنباري" السَّابق.

ص٢٣٧ س١ من أسفلها "أمّا **الربط** فقد حَصَل لكون الثّاني هو الأوّل في المعنى" والصَّواب (**الرَّابط**).

ص٢٣٨ س١ "وأمّا كَوْنُ الجامد في معنى المشتقّ فلا يُوجب **تَحَمُّلُ** الضمير" والصَّواب (**تَحَمُّلَ**) بالنّصب.

ص٢٣٩ عنوان مسألة (٣١) "**الاسم الواقع بعد (لولا)**" أرى أنَّ هذا العنوان فيه غموض؛ لأنَّه لا يشي بالجانب النّحوي الواقع فيه خلاف فيما يخصُّ الاسم الواقع بعد (لولا)، ولعلَّ الواقف على المسألة واجدٌ أنَّ مدار الخلاف بين البصريين والكوفيين كان حَوْل عامل الرّفع في هذا الاسم؛ وعليه كان الوَجْه في العنوان الذي يَبِينُ موضع الخلاف هو (**عامل الرّفع في الاسم الواقع بعد (لولا)**)، أو كما جاء في "الإنصاف" ٧٠/١ "**القَوْل في العامل في الاسم المرفوع بعد (لولا)**".

ص٢٤٠ س٢ "لأنَّ الأصل عدمُ **التَّغييُّر** والتَّغْيير" والصَّواب (**التَّغَيُّر**) بياء واحدة مُضَعَّفَة مصدر (تَغَيَّرَ).

ص٢٤١ "وأمّا (**لن**) فإنَّها تقتضي اسمين" والصَّواب (**لولا**)؛ لأنّ (لن) من الحروف المختصّة بالفعل لا بالاسم. ودليله قوله العُكْبَري في "اللُّباب" ١٣٢/١: "...أنَّ (**لولا**) هذه تقتضي اسمين، والثاني منهما خبر، بدليل جواز ظهوره في اللفظ وإنْ لم يُستعمل". وَوَجْه هذا القول – أي اقتضاء (لولا) اسمين– عند ابن يعيش مؤدّاه أنَّ "قولك: (**لولا زيدٌ لأكرمتُك**) معناه: (لولا زيدٌ مانعٌ لأكرمتك) والأصل قبل دخول (لولا): (زيدٌ مانعٌ لأكرمتُك)"[٩٣].

ص٢٤١ س٦ "أنَّ (لـولا) **معنـاه** معنـى الفعـل، فكانـت عاملـة كـ(إنَّ) وأخواتهـا" والصَّواب الذي يقتضيه السياق (**معناها**) بدليل قوله: "فكانت عاملة".

ص٢٤٢ س٣ "قالت أُميمةُ **لما** جئتُ **زائِرُها** هَلَّا رَمَيْتَ ببعض **الأَسْهِمِ** السُّودِ" والصَّواب (**لمّا** بتضعيف الميم، و(**زائِرَها**) بالنّصب على الحال، و(**الأَسْهُمِ**)[٩٤] بضمّ الهاء على زِنة (أفعُل).

ص٢٤٣ س٤ "فهي كـ(لو) تختصُّ بالأفعال، ولا **يعمل** فيها" والصَّواب (**تعمل**) بصيغة المؤنث.

ص٢٤٣ س٦ "ولا يصحُّ مثل ذلك في قولهم: **أن** (لولا) معناها مَنَعَنِي" والصَّواب (**إنَّ**).

ص٢٤٣ س١١ "أنَّ الحروفَ لو عملت بمعناها لَعَمِلَت (ما) النّافية النَّصْبَ، وكذلك حروف الاستفهام؛ لأنَّ معناها **أنفى، واستفهم**" والصَّواب " **أَنْفِي وأَسْتَفْهِمُ**" بصيغة المضارع.

ص٢٤٣ س٧ من أسفلها "ولأنَّ الإجماع منعقدٌ على أنَّ معنى الحرف في غيره لا في نَفْسه، والفعل معناه في **نفس**؛ فلم تكن له **قوّةٌ** العملِ في غيره" والصَّواب (**نَفْسِه**) و(**قُوَّةُ**) بالضمّ من غير تنوين؛ وذلك بسبب الإضافة إلى كلمة (العَمَلِ) أو أنْ يكون وَجْه الصَّواب (**قُوَّةٌ للعمل**) بالتنوين، وجرّ (العمل) باللَّام. ولعلّه الأرجح فيما يقتضيه السياق.

ص٢٤٤ س٢ "ففي الموضع الذي لا يَصِحُّ دخول المكسورة عليها يصحُّ أنْ يكون مبتدأً". والصَّواب (دخول ***إنَّ*** المكسورة).

ص٢٤٦ س٥ "ولا يجوز أنْ يكون (بنونا) مبتدأً، وبنو أبنائنا **الخبرُ**، ولا **الفاعلُ**؛ لأنَّ (أبناءَنا) ليسوا **بني** أبنائنا" والصَّواب (**الخبَر** ولا **الفاعلَ**) بالنَّصب على الخبريّة لـ(يكون) المقدّرة، أي: (ولا يجوز أنْ يكون (بنو أبنائنا) الخبرَ ولا الفاعلَ)، (**بني**) لعلّ الأكثر صواباً (**ببني**).

ص٢٤٧ س٤-٥ "كِلا **يومي** طُوالة وصلُ أروى **ظنون أن** مُطَّرح **الظَنون** فـ(وصل) مبتدأ و(ظَنون) خبر و(**كلا**) ظرف لظنون"، والصَّواب (**يَوْمَيْ**) بصيغة المثنَّى وقد جاءت مهملة من الضبط، وكذا في (**ظَنُون**)، و(**آن**) بهمزة المدّ، وقد كُرِّر هذا الخطأ ص٤٨٠ و(**الظُّنون**)[٩٥] بضمّ الظاء المضعّفة وفتحها، و(كِلا *يَوْمَيْ*) بإضافة (كلا) إلى (يَوْمَيْ) ليصحّ جعلها ظرفاً، وهذا ما جاء في "الإنصاف" ٦٧/١، ونصُّ القول فيه: "وكلا يَوْمَيْ طُوالة ظرف يتعلّق بـ(ظَنُون) الذي هو خبر المبتدأ".

ص٢٤٨ س٣ "كما امتنع قولهم: (ضَرَبَ غُلامُه زيداً) إذا جَعَلْتَ (الغُلام) فاعلاً، وليس **لذلك** إذا جعلته مفعولاً؛ لأنَّ الإضمار قبل الذّكر هنا في اللفظ... **والتقديم من** التأخير" والصَّواب (وليس **كذلك**... والتقديم ***غير مانع*** من التأخير) والدَّليل على وجه الصَّواب (غير مانع) ما جاء في "اللُّباب" ١٤٢/١ ونَصُّه: "واحتجَّ الآخرون بأنَّ تقديم الخبر إضمارٌ قبل الذّكر، وهذا **غير مانع** من التقديم؛ لأنَّه مُؤَخَّرٌ تقديراً".

ص٢٤٩ س٥ "لأنَّ كونَه جملةً **غيرَ** مستفادٍ من الموصول" والصَّواب (**غيرُ**) بالرَّفع على الخبريّة لـ(أنَّ).

ص٢٥٠ س١ "وإذا كان جملة فاعتبار **نفسه لم** يفترق الحال فيه بين الخبر والصِّلة" والصَّواب (فاعتبار نفسه ***صلة لـ(الذي)***) ودليله قول العُكْبَري فيما تقدَّم في الاستدلال لحجّة البصريين: "إنَّ الظرف إذا وقع **صلة لـ(الذي)** كان جملةً، فكذلك إذا وقع خبراً؛ لأنَّ كونه جملة غير مستفادٍ من الموصول...".

ص٢٥٢ س١ "وصَحَّ عَمَلُ **كلٌّ** واحدٍ منهما فيه" والصَّواب (**كُلّ**) بالجرّ على الإضافة.

ص٢٥٣ س١ "(يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلاَلَةِ) فـ(في) **تعلَّق** بـ(يفتيكم)" لعلَّ الصَّواب (**يَتَعَلَّق**)[٩٦] بصيغة المضارع.

ص٢٥٣ س٥ "فإنْ قيل: **حُذف** المفعول جائز" والصَّواب (**حَذْفُ**) بصيغة المَصْدر.

ص٢٥٣ هامش (٤) س٤ "ورادا**ً مُدامّاة** وكُمْتاً كأنّما" والصَّواب (**مُدَمّاةً**)[٩٧].

ص٢٥٤ س٤ "ولكنَّ نصفاً لو سببتُ وسبّني بنو عبد شمسٍ من مناف وهاشمِ

ولو أعْمَل الأوّل لقال: "**وسبّوني** بني عبد شمس"" والصَّواب (لقال: ***سَبَبْتُ*** وسبّوني بني)؛ لأنَّ (بني) مفعول به لِـ(سَبَبْتُ) أمّا (سبُّوني) فمفعوله (ياء) المتكلِّم.

ص٢٥٤ س٧ "وقربه منه يقتضي له أن لا **يلغي** عنه" والصَّواب (**يُلْغَى**) بصيغة المبني للمجهول .

ص٢٥٥ س١ "ولو كان الأَوّل أَولى لنصبوا المعطوف لا **غيرُ**؛ لقوّته بالتقدُّم، **وبكونه** فعلاً" والصَّواب (لا **غيرَ**) بالنَّصْب و(**لكونه**) باللَّام.

ص٢٥٥ س٣-٤ "فَرَدَّ على الفُؤادِ هَوَىً عميدا **وسوئلٍ** لو يُرَدّ لنـا سُؤالا

وقد **نُعنَى** بها ونَرَى عُصُورا بها يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدَالا"

والصَّواب (**وسُوئلَ**) بالنَّصْب عطفاً على (هَوَىً) و(**نَعْنَى**)[٩٨] بفتح النون وبالغَيْن.

ص٢٥٥ س١ من أسفلها "إذا هي لم تَسْتَكْ بعُودِ أراكَةٍ تُنُخّلَ فاسْتاكَتْ به عودُ **أسحِلِ**"

والصَّواب (إسْحِل)[٩٩] بكسر الهمزة "والإسْحِل بالكسر: شَجَرٌ يُسْتَاك به... واحدته إسْحلة... وقال الأزهري: الإسْحِلُ: شجرة من شجر المساويك"[١٠٠].

ص٢٥٥ هامش (١) "وهو في الإنصاف: ص٨٦ **وروى** هناك (سمعت **بينهم**)" والصَّواب (**وَرُوِيَ... بَيْنَهم**).

ص٢٥٦ س١ "فرفع (عوداً) بـ(تُنُخّل) بـ(**استاكت**) قال **امروء** القيس: "فلو **أنمَّا** أسْعىَ لأدنى مَعِيشةٍ" والصَّواب "(***وأَضْمَرَ*** * بـ(استاكت)" وهو في باب التنازع، و(**امرؤ**) برسم الهمزة على واو و(**أنَّ ما**)[١٠١] بفصل (أنَّ) عن (ما)؛ لأنَّ (ما)

مصدريّة، والتقدير: (فلو أنَّ سَعْيي)، وقد كُرّر هذا الخطأ ص٤٧٨ بوَجْه آخر وهو (**إنما**) بكسر الهمزة، وتخفيف النون، والصَّواب ما تقدَّم.

ص٢٥٦ س٧ "**ومن** الثاني إلغاء العامل **المبدوءُ** به مع اقتضائه له" والصَّواب (**والثاني**) **بحذف (من)**؛ لأنَّ السياق لا يقتضيها، و(**المبدوءِ** به) بالجرّ على النَّعت لِـ(العاملِ).

ص٢٥٦ س١ من أسفلها "وإذا كان كذلك، وكان إعمال **الأولى** أولى لما ذكرنا، ولم **ينقص** معنى وجبَ أنْ يكون هو المختار" والصَّواب (**الأوّل**... ولم **ينتقض**).

ص٢٥٧ س١-٢ "وقد أجرت العربُ كثيراً من أحكام **المجاور** على **المجاور** له... كقولهم: "**حِجْرُ** ضبٍّ خَرِبٍ" والصَّواب (**المُجَاوَر** على **المُجَاوِر** له) وقد وردتا مهملتين من الضبط، و(**حُجْرُ**)، وأصل القول: "هذا جُحْرُ...".

ص٢٥٩ س١ وهامش (١) س٣ "اسم الفاعل والصِّفة المشبهة به إذا جَرَيا على غير مَنْ **همالة**، وجب إبراز الضمير فيهما" والصَّواب (**هُمَا له**).

ص٢٦٠ س٥ من أسفلها "وكذلك يُكرم وتُكرم ونُكرم محمول على **أكرم**" والصَّواب (**أُكْرِمُ**) بصيغة المضارعة، وقد كُرّر الخطأ فيها ص٤٠٢ س١ من أسفلها بصورة أخرى وهو (**أكرام**) والصَّواب ما تقدّم (**أُكْرِمُ**).

ص٢٦١ س٣ "كما **صَدِي** الحديدُ على الكُمَاةِ" والصَّواب (**صَدِئ**)[١٠٢] بالهمز، أمَّا (صَدِي) بالياء فتعني (عَطِشَ).

ص٢٦١ س٥-٦ "وإنَّ **امرءاً أفْضَى إليكَ** ودونَه من **الأرضَ** موماةٌ **وبيداءَ** سَمْلَقُ لمحقوقةٌ أنْ تَسْتَجيبي **دعاءة** وأنْ تعلمي أنَّ المعانَ **الموفَّقُ**"

والصَّواب (**امْرَأً**) برسم الهمزة على ألف و(**أَفْضَى**) بتسكين الفاء و(**إليك**) بكسر كاف الخطاب؛ لأنَّ الخطاب لمؤنث في قوله: "لمحقوقة أن تَسْتَجيبي... وأنْ تعلمي" و(**الأرضِ**) بالجرّ بـ(من) و(**بَيْدَاءُ**) بالرّفع عطفاً على "موماةٌ"، و(**دعاءَه**) بالضمير الهاء العائد على "امرأً " و(**مُوَفَّقُ**) بصيغة التنكير، وهو خبر لـ(أنَّ). فالبيتان كما

ضبطهما المحقّق مُختَلَّان إملائياً، ونَحْويّاً، وصَرْفيّاً وعروضيّاً، والصَّواب ما ذكرناه(١٠٣).

ص٢٦١ ص٨-٩ "ومن القياس أنَّ اسم الفاعل **والصفة** يعملان عَمَل الفعل، والفعل لا يجب فيه إبراز الضمير، كذلك ما يعمل عمله، وكذلك إذا جَرَى **على مَنْ** هو له لا يبرز ضميره، كذلك ها هنا" والصَّواب "والصفة ***المشبّهة به***... إذا جَرَى على ***غير*** مَنْ هو له" وهذا ما جاء في ص١٦٠ س٢-٣ في قوله: "...أنَّ اسم الفاعل **والصفة المشبهة به** فرعان على الفعل في العمل، وتَحَمُّل الضمير، وقد انضمَّ إلى ذلك جريانه على **غير مَنْ** هو له... فيجب أنْ يبرز الضمير؛ ليظهر أثر القصور، ويمتاز الفرع عن الأصل" وكذا جاء في "اللُّباب" ١٣٧/١، ١٣٨، وفي "الإنصاف" ٥٨/١.

ص٢٦٢ س٢-٤ "تقديره: (ترى أصحاب **أرباقها**) فحذف المضاف، وأبقى المضاف إليه... وأمّا البيت الآخر فلا حجّة لهم فيه أيضاً؛ لأنَّ قوله: "**أنَ** تَسْتَجيبي" هو الفاعل الظاهر، والتقدير: (**لمحقوقه** استجابته)". والصَّواب (**أرباقهم**) بضمير الجماعة كما جاء في الشَّاهد ص٢٦١ س٣ و(**أنْ**) بتسكين النون و(**لمحقوقة**) بالتاء وقد ورد ذلك في الشَّاهد المتقدّم ذِكْرُه ص٢٦١ س٥-٦.

ص٢٦٣ السطر الأخير، **وص٢٦٤ س١** "وبهذا الاعتبار اشتُقَّ **لما يسند** إليه **الفعلُ فاعل**، وكذلك اشتقّ منه المفعول" لعلَّ الصَّواب الذي يقتضيه السيّاق "اشتُقَّ ***منه* الفاعل لمّا يُسْنَدُ** إليه الفعلُ..."

ص٢٦٤ س٨ "وفي جواب الشّرط ينجزم **بأن** والفعل" والصَّواب بـ(**إنْ**) بكسر الهمزة.

ص٢٦٥ س٣ "أمّا مَنْ ذَهب إلى أنَّ العامل فيهما المعنى فحاصله راجعٌ إلى مذهب البصريين... فإنْ أراد ذلك فقد حصل الوفاق، وإنْ **أرادوا** معنى آخر فهو فاسد لوجهين" والصَّواب الذي يقتضيه السياق (**أراد**) بصيغة المفرد.

ص٢٦٥ س١٠-١٣ "والوجه الثاني: أنَّك **ترفع قولك**: "مات زيدٌ" بـ(مات) و(زيدٌ) في المعنى مفعول، وكذلك (**حُرب** زيدٌ)... ويدلُّ على فساد مذهبهم أنَّك **تفصل** بـ(**أن**) مع الفصل **بينهما** وبين اسمها بالظرف، نحو: (إنَّ في الدّار **زيداً**) والصَّواب (ترفع *في* قولك... وكذلك (**ضُرب** زيدٌ)... أنَّك **تنصب** بـ(**إنَّ**) مع الفصل **بينها**... (إنَّ في الدّار **لزيداً**)[١٠٤]".

ص٢٦٧ س٥-٦ من أسفلها "لأنَّ المانع ثَمَّ امتناعُ **تعدّي** الفعل إلى المُظهر والمضمر معاً، والمانع **تعدى** ضربت إلى (زيدٍ)" والصَّواب (**تَعَدّي**) بصيغة المصدر.

ص٢٦٨ س٤ "لنا أنَّ المفعول الصَّحيح أشبه بالفاعل، فأُقيم مقامه لا غير، **وبيان** أنَّه أشبه به من أربعة أوجه". والصَّواب (**وبَيَان**) بتقديم الباء على الياء.

ص٢٧١ هامش (٦) س١ "وقراءة أبي جعفر "**ليجزي**" خارجة عن القراءة السّبعية" والصَّواب (**لِيُجْزَى**)[١٠٥] بصيغة المضارع الذي لم يُسَمَّ فاعله.

ص٢٧٢ هامش (٢) س٣-٦ "...وقد وردت هذه العبارة في **إعراب القرآن** ٢٣٢/٢ قال: "...وفيه ثلاثة أوجه: أحدها أنَّه فعل **ما** وسكّن الياء إيثاراً للتخفيف، والقائم مقام الفاعل **على** المصدر، أي: **ننجي التجاوء**... والثاني: إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول **به** الصَّحيح... **والوجه** الثالث: أنَّ أصله ننجي..."". والصَّواب فيما خُطّ تحته "...وقد وردت هذه العبارة في **التبيان في** إعراب القرآن، ٩٢٥/٢ قال: "أنَّه فعل **ماضٍ**... والقائم مقام **الفاعل المصدر**، أي: **نُجِّي النّجاءُ**... مع وجود **المفعول الصَّحيح**... **والثالث**: أنَّ أصله..." **مع حذف [(على) و(به) و(الوجه)]** التي خُطَّ تحتها؛ لأنَّها زائدة من المحقّق.

ص٢٧٣ س٣ "أحدهما: إقامة المصدَرِ مقامَ الفاعل **مع المفعول** الصَّحيح..." والصَّواب -كما في النَّص السابق- "...مع ***وجود*** المفعول الصَّحيح".

ص٢٧٣ س٨ "أنَّ أصله (نُنْجِي) فقلب الثانية جيماً **وأُدغم**" لعلَّ الصَّواب **(وأَدْغَمَ)** بصيغة المبني للمعلوم.

ص٢٧٣ س١٠-١١ "أمّا قوله: **(لِيُجزي)** فتقديره: **(لِيُجزي الخير)** فالخير مفعول ثانٍ، كأنَّك تقول: (جزيت زيداً خيراً) **وهذا** إقامة مفعول به صحيح مقام الفاعل". والصَّواب "**(لِيُجْزَى**: فتقديره **(لِيُجْزَى** الخيرَ **قوماً)**... **وفي** هذا..." ودليل هذا قول العُكْبَري: "**ويُقْرَأ على تَرْك التّسمية**، ونَصْب (قوم)، وفيه وجهان: أحدهما: وهو الجيّد أنْ يكون التقدير: **(لِيُجْزَى الخيرَ قوماً)** على أنَّ (الخير) مفعول به في الأصل، كقولك: (جَزَاك الله خيراً)، وإقامة المفعول الثاني مقام الأوّل جائزة. والثاني: أنْ يكون القائم مقام الفاعل المصدر، أي: **لِيُجْزَى** الجزاء، وهو بعيد"[١٠٦].

ص٢٧٣ س٥-٦ من أسفلها "وقيل: إنَّ التقدير: يا جروَ كلبٍ، أي: لو ولدت قُفَيْرَة **الكلابِ**، فالكلاب **مفعولٌ** ولدت، ويا جَرْوَ كَلْبٍ نداءٌ مُعترض، **وأفردَ** الضمير في (سُبَّ)؛ لأنَّه يعودُ إلى جنس الكلاب". والصَّواب **(الكلابَ)** بالنَّصب على المفعوليّة. و**(مفعولُ** ولدت) من غير تنوين، أو (مفعولٌ)[١٠٧] **بـ**(ولدت)، و**(أُفْرِدَ)** بصيغة المبني للمجهول. ومع ما تقدَّم من تصويبات، فَلَعَلَّ وَجْه الصَّواب في صياغة القول السابق بناءً على ما وردَ فيه من قول: إنَّ "(يا جَرْوَ كلبٍ) نداء معترض" هو: "**إنَّ التقدير: فلو ولدت قُفَيْرَةُ الكلابَ -يا جروَ كَلْب- لَسُبَّ، وأُفْرِدَ الضميرُ في (سُبَّ)؛ لأنَّه يعود إلى جنس الكلاب**"[١٠٨].

ص٢٧٤ ص٥-٦ "وحجّة الأولين من أوجهٍ: **أحدهما**: اتّصال ضمير المرفوع **بها**، كما حكى الكسائي: "**نَعموا** رجالاً الزَّيدون" وإذا لم يظهر كان مستتراً" والصَّواب **(أحدها)**؛ لأنَّ الضمير عائد على (الأوجه) و**(بهما)** بضمير المثنى؛ لأنَّ المراد (نِعْم) و(بِئْس)، و**(نِعْمُوا)** بكسر النون وتسكين العين.

ص٢٧٥ س٤-٥ "فإنْ قيل: التّاءُ قد تتصّل بالحروف نحو (رُبَّت) و(ثُمَّت) و(لات) فلا يدلّ **اتّصالهما** بنِعْم على أنّها فعلٌ. قيل: اتّصالها ساكنة بِنِعْم دليلٌ

على أنّها فعلٌ، وليس **كذلك (ثُمَّ) و(رُبَّ)**؛ لأنَّها متحرّكة". والصَّواب الذي يقتضيه السياق "**اتّصالها**... وليس كذلك *(**تاء**)* (**ثُمَّت**) **و(رُبَّت)**" ودليله قوله في السيّاق ذاته "....**والتّاء في (ثُمَّت) و(رُبَّت)** تدلُّ على تأنيث الكلمة في نفسها لا على التأنيث في غيرها".

ص٢٧٥ س٢ من أسفلها "أنَّ (نِعْمَ) **ليس** حرفاً بالإجماع، وقد دلَّ الدَّليل على أنَّها ليست اسماً لوجهين" والصَّواب (**لَيْسَت**) وهذا ما جاء في السياق ذاته فمرَّة يُذَكَّرُ الضمير العائد على (نِعْمَ) و(بِئْسَ) ومرّة يؤنّث، وقد تكرّر هذا كثيراً –كما سنرى–.

ص٢٧٥ هامش (١) س٣ ،٥

"**ماويريتما** غارة شعواء كاللذعة بالميسم

ثمت قمنا إلى جرد مسومة **أعرفهن** لأيدينا مناديل"

والصَّواب مع ضبط البيتين ضبطاً تامّاً، وقد وَرَدا مُهْمَلَيْن منه:

مَاوِيَّ **رُبَّتَما** غارةٍ شَعْواءَ كاللَّذْعةِ بالمِيسَمِ

ثُمَّتَ قُمْنَا إلى جُرْدٍ مُسَوَّمَةٍ **أعرافُهُنَّ** لأيدينا مناديلُ[١٠٩].

ص٢٧٦ س١–٥ من أسفلها "**أنَّه** لو **كان** فعلاً **لدلَّ** على حدث وزمان، إذ هذا حدُّ الفعل، والزّمان لا يقترن **به**... **أنّه** لو **كان** فعلاً **لتصرّف** تصرُّف الأفعال، فكان **منه** مستقبل وأمر... أنَّ اللَّام تدخل **عليه** إذا **وقع** خبراً" والصَّواب فيما أرى أنْ يُقَال كُلّ ما خُطَّ تحته بصيغة المؤنّث؛ لأنَّ الضمير فيه يعود على (نِعْم) وكذا (بِئْس). وعليه يكون وَجْه القول فيه "**أنّها** لو **كانت** فعلاً **لدلّت**... لا يقترن **بها**... **أنَّها** لو **كانت** فعلاً **لتصرّفت**... فكان **منها**... أنَّ اللَّام تدخل **عليها** إذا **وقعت** خبراً" ودليله أنَّ صيغة المؤنّث هذه جاءت في نصّ القول ص٢٧٤ س٢: "اتّصال الضمير المرفوع **بها**: وكذا في ص٢٧٥ س٤، ٥ في قول: "التّاء قد تتّصل بالحروف... فلا يدلُّ اتّصالها بـ(نِعْم) على **أنَّها** فعلٌ، قيل: اتّصالها ساكنة بـ(نِعْمَ) دليل على **أنَّها** فعلٌ" وكذا القول ص١٧٦ س١: "**أنَّها** مبنيَّة على الفتح" وفي س٤

في الصفحة ذاتها: "**أنَّها** لو **كانت** اسماً **لكانت** إمّا جامداً" وس٨ "وإذا بطل **كونها** حرفاً **وكونها** اسماً ثبت **أنَّها** فعلٌ" وس١٠ "دخول حرف النّداء **عليها**" وس١١ "دخول حرف الجرّ **عليها**"، وفي ص٢٧٧ **س٢-٣** "ونِعْم **ليست** فعلاً مضارعاً... فثبت **أنَّها** اسمٌ" وعليه كان من الواجب أنْ تُوحَّد الصيغة في الحديث عنهما -كما ذكرت سابقا-.

ص٢٧٨ س٢-٤ "أنْ تكون دخلت (يا) للتّنبيه، ولا **يحتاج** إلى منادى، كما أنَّ (هاء) تدخل كذلك، كقولك: (ها **أن** زيداً **قايم**)، وكقول النابغة:

ها إنَّ تا **غُذرة** إنْ لم تكن نَفَعتْ..." والصَّواب (ولا **تحتاج**)، و(ها **إنَّ** زيداً **قائمٌ**)، و(**عِذْرة**)[١١٠] بالعين المكسورة بمعنى (المعذرة أو الاعتذار)[١١١] وقد كُرّر هذا الخطأ ص٤٧٥.

ص٢٧٨ س٧ "ألا يا **سلمي** ذات الدّماليج والعِقْدِ" والصَّواب (**اسلمي**) بهمزة الوصل، وقد كُرّر هذا الخطأ في الصفحة ذاتها س٤ من أسفلها، وص٤٧٩، وورد فيها خطأ آخر في عجز هذا البيت، وهو قوله: "ثلاث تحيَّات وإنْ لم **تُكَلّمي**" والصَّواب (**تَكَلَّمي**)[١١٢] بفتح تاء المضارعة، والأصل: (تَتَكَلَّمي).

ص٢٧٨ هامش (٢) "وذات **الثنا** الغرّ والفاحم الجعد" والصَّواب (**الثَّنَايا**).

ص٢٧٩ س٨ "(والملائكة باسطو **أيْدِيَهُمْ** أَخْرِجوا)" والصَّواب (**أَيْدِيهِمْ**) بالجرّ على الإضافة.

ص٢٧٩ س٤ من أسفلها "واللهِ ما **ليلى** بنَام صاحِبُه ولا **مخالطَ اللّيانَ** حانِبُه" والصَّواب (**لَيْلِي**) بياء المتكلِّم، و(**مخالطِ**) بالجرّ عطفاً على مقول القول: (بنَامَ) والتقدير: "واللهِ ما لَيْلي بلَيْلٍ مقولٍ فيه: نامَ صاحبه"[١١٣]. و(**اللَّيانِ**)[١١٤] بالجرّ على الإضافة لـ(مخالطِ).

ص٢٧٩ س٢ من أسفلها "مالك عندي **غيرَ** سَهْمٍ وَحَجَرْ **وغَيْرَ** كبداءَ **شديدةُ** الوَتَرْ"

والصَّواب (**غَيْرُ**) الأولى بالرَّفع على الابتداء، والثانية على التبعيّة بالعطف. و(**شديدة**)[١١٥] بالجرّ على النّعت، وأصل القول: (وغيرُ قوسٍ كبداءَ شديدةِ الوتر).

ص٢٨٠ س١-٤ "أي بكَفَّيْ رجل **كان**. قولهم: لا **يحَسنُ** اقتران الزَّمان **به**، قلنا: إنّما **يَقرن** بالفعل الزّمان **ليصبح** المرادُ به، ويُفصل بالزّمان بين الماضي والمستقبل، وهذا مستغنىً عنه هاهنا؛ لأنَّ (نِعْمَ، وبئْس) يستوفيان غاية المدح **والذَّمِ**، وهذا لا يكون إلَّا بما هو موجود؛ لأنَّه **المُتَيقّن**، فلّما **اختُصَّ** بهذا المعنى، علم **زمانها**، ولهذا لم يتصرَّفا" والصَّواب (...كان **[من أَرْمى البَشَر]** ...و(**لا يَحْسُنُ**) بتسكين الحاء، و(**بهما**) لأنَّ المراد (نِعْمَ، وبئْسَ) و(**يَقْترن**) و(**ليتَّضح** المراد به) و(**الذَّمّ**) بتضعيف الميم و(**المُتَيَقَّن**) بصيغة اسم المفعول، و(**اخْتَصّتا**) و(**زمانهما**) بصيغة المثنّى). وهذا ما يستقيم مع ما ورد في السياق ذاته من قول: "ولهذا لم يتصرَّفا".

ص٢٨٠ س٣ من أسفلها "وقد أدخلوا اللَّام على الفعل الماضي **المخض**" والصَّواب (**المَحْض**) بالحاء.

ص٢٨١ س٤ وهامش (٤) "وله نظائر كقولهم: ...(**أدنوا فأنظروا**)" والصَّواب (**أدنو**) بدون الألف الفارقة؛ لأنَّ الواو فيه ليست بواو الجماعة، بل هي أصليّة. و(**فأنظورُ**) وورد هذا في قول الشاعر:

وأنّني حيثما يَثْنِي الهوى بصري من حيثما سلكوا **أدنو فأنْظُورُ**[١١٦]

ورد في الكلمة الثانية خطأ آخر في الصفحة ذاتها هامش (٤)، وهو (**فأتطورو**) والصَّواب ما تقدَّم.

ص٢٨١ هامش (٣) "وأنت من الغوائل حين **ترمي**" والصَّواب (**تُرْمَى**)[١١٧] بصيغة المبني للمجهول.

ص٢٨٢ هامش (١) س٣ "فيه وجهان: أحدهما معناه فما الذي **أصبرهم** على النَّار" نصَّ القول هذا وارد في (معاني القرآن للفرَّاء، ١٠٣/١) وَوَجْه الصَّواب فيه (**صَبَّرهم**).

ص٢٨٣ س٦-٧ "ومن المعلوم البيّن **أن الذي** أحسنه شيءٌ، فَيَعْرَى هذا التقدير **عن** فائدة، كما يَعْرَى قولك: رجل قائمٌ **عن** فائدة" أرى أنَّ الصَّواب (**أنَّ [التقدير]**: الذي أحسنه شيءٌ)... فَيَعْرَى هذا التقدير **من** فائدة، كما يَعْرَى قولك: ...**من** فائدة).

ص٢٨٣ س٤ من أسفلها "**شرُّ** أهرّ ذا نابٍ" والصَّواب **(شَرٌّ)**[١١٨] بالتنوين، وهذا شاهد على الابتداء النّكرة، وهو على تقدير: (ما أهرَّ ذا نابٍ إلَّا شَرٌّ).

ص٢٨٣ هامش (٣) س٢-٣ "وهو أنَّ استعمال (ما) نكرة غير موصوفة نحو (**نعما** هي) على قول، ولم تسمع مع ذلك **مبتداه**" نصّ القول هذا منقول من (الكافية في النّحو، ٣١٠/٢) ووجه الصَّواب فيه (**فَنِعمّا** هي) و(**مُبْتَدَأة**).

ص٢٨٣ هامش (٥) "سورة الأنعام آية (**٣٤**)" والصَّواب آية (**٥٤**) والآية هي (سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ) هامش (٦) "سورة المطففين آية (**٢١١**)" والصَّواب آية (**١**) والآية هي [ويل للمطففين].

ص٢٨٤ س٦ "وقال أبو الحسن في قوله تعالى: (**فيما** نَقْضِهم ميثاقهم): **أن** (ما) بمعنى (شيءٌ)" والصَّواب (**فيما**) سورة المائدة آية (١٣) و(**إنَّ**) بكسر الهمزة وتضعيف النون.

ص٢٨٤ س٣ من أسفلها "ولا **فرق أن** يقول: (شيءٌ أحسن زيداً) وبين قولك: (الذي أحسنَ زيداً شيءٌ)" والصَّواب (ولا فرق***بَيْن*** أنْ يقول: ...وبين قولك).

ص٢٨٦ س١-٣ "وحجّة الأولين من أوجه **ثلاثة**: **أحدهما**: ...إذ لا يُسْتنكر **كسر آخِرَ** الاسم" والصَّواب (**أربعة**)؛ لأنَّ الأوجه التي استدلَّ بها البصريون على فعليّة (أفْعَل) التَّعجُّب عددها أربعة، وقد أوردها العُكْبَري في "التَّبيين" **ص٢٨٦-٢٨٩**،

ونصَّ عليها في هذه المسألة؛ وعليه فالصَّواب أيضاً القول: (**أحدها**) وليس (**أحدهما**) كما ورد. و(**كَسْرُ آخِرِ**) بالجرّ على الإضافة للمصدر.

ص٢٨٦ س٥-٦ من أسفلها "وليس **حامِلُني** إلَّا ابنُ حمّال... أمّا (**حامِلُني**) فمن الشّاذ الذي لا يُعرَّج عليه" والصَّواب (**حامِلَني**)[١١٩] بالنّصب على أنَّه خبر مقدّم لِـ(ليس)، واسمها (ابنُ) مُؤخَّر. وقد ورد في هذه الكلمة خطأٌ ثانٍ **ص٤٧٨** إذ وردت (**حاملي**) والصَّواب ما تقدّم.

ص٢٨٧ س٧ "**وأضربُ** مِنَّا بالسيوف القوانسا" والصَّواب (**أَضْرَبَ**)[١٢٠] على زِنة (أَفْعَلَ) بالبناء على الفتح؛ لأنَّه فِعْلُ تَعَجُّب.

ص٢٨٧ س٩-١١ "قال النَّابغة:

فإنْ يهلك أبو قابوس يهلك رَبيعُ النّاس **والشَّهْرِ الحرامِ**

ونأخذ **بعدهم** بذنابِ عيشٍ أجبَّ الظَّهرَ ليس له **سنامِ**

فنصب الظهر (**بأحبَّ**" والصَّواب (**والشَّهْرُ**) بالرفع عطفاً على "ربيعُ" و(**الحرامُ**) بالرفع على النَّعْت، و(**بعده**) بضمير المفرد العائد على "أبو قابوس"، و(**سنامُ**) بالرّفع؛ لأنَّه اسم ليس مؤخّر، و(**بأجبّ**)[١٢١] بالجيم.

ص٢٨٨ س٨ "وقد رُوي بالرّفع على تقدير: أجبّ **الظهرَ** منه" والصَّواب (**الظَّهْرُ**)[١٢٢] بالرفع على الفاعليّة.

ص٢٨٨ س٥ من أسفلها "وقيل: الألفُ واللَّام زائدتان... وعلى مذهبهم يجوز أن **يكونَ** بدلاً من الضمير" والصَّواب الذي يقتضيه السياق (**يكونا**) بألف الاثنين العائدة على الألف واللَّام.

ص٢٨٨ س٢ من أسفلها "فإنْ قيل: علّة بنائه شيئان: أحدهما: **تضمّن** معنى همزة الاستفهام" والصَّواب (**تضمُّنه**) بالضمير الهاء العائد على بناء (أَفْعَلَ) التعجُّب. وهذا ما جاء في الوجه الثاني الذي لم يَخْلُ من الأخطاء أيضاً، ونصُّه **ص٢٨٩ س١-٢** "والثاني: **تضمُّنه حرف** التعجُّب؛ لأنَّ التعجُّب معنى، والأصلُ في كُلِّ

معنى أنْ يُوضع له حرفٌ **فَيُعْتَقَدُ ذلك**، وإنْ لم ينطق به كما في بناء هذا، وهؤلاء". والصَّواب (تضمُّنه ***معنى*** حرف التعجُّب... **فَيُعتمد** ذلك ***الحرفُ***).

ص٢٨٩ س٧ "والثاني: أنَّ الاستفهام لو **كان لكانت** (ما) هي المتضمّنة له لا الفعل الذي بعدها" لعلّ الصَّواب فيما أراه (لو كان [**هو المعنى المُراد**] لكانت...).

ص٢٨٩ س١٠ "كما أنَّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) موضوعتان على المَدْح والذَّمِّ، ولم **تحتج** مع ذلك إلى تقدير حرف يدلُّ عليهما" والصَّواب (ولم **تحتاجا**) بضمير المثنى كما هو واردٌ في السياق.

ص٢٨٩ س٥ من أسفلها "أنَّ أحكام الفعليّة موجودة فيه، منها **لحقوق** نون الوقاية به" والصَّواب (**لحوق**).

ص٢٩٠ س٨-١٠ "ويدلُّ على أنَّه ليس بفعل أنَّك تقول: ما أعْظَمَ الله، قال الشاعر:

ما **أَقْدَرَ** الله أنْ **يَدْني** على شَحَطٍ مَنْ دارُهُ الحَزْن ممَّن داره صُولُ

ولو كان فعلاً لكان التقدير: **شيئاً عظَّمَ** اللهَ، وعظمةُ الله من صفات الذَّات لا تحصل بجعلِ جاعلٍ". والصَّواب (**أَقْدَر**) بتسكين القاف على زنة (أفْعَلَ)، و(**يُدْني**) بضم الياء، مضارع (أدْنَى) و(لكان التقدير: "**شيءٌ أعْظَمَ** الله") برفع (**شيءٌ**) على الحكاية، و(**أعْظَمَ**) على زنة (أفْعَلَ). وأرى أنَّ في هذا القول تقديماً وتأخيراً، وحَذْفاً، وموضع التّقديم والتأخير يتمثل في إيراد الشَّاهد الشِّعري بعد قول "ما أعْظَمَ الله" مباشرة، ثمّ أورد بعده –أي الشَّاهد الشّعريّ– التعقيب على ذلك القول. أمّا موضوع الحَذْف فيتمثّل في عدم شرح موطن الشَّاهد النَّحْويّ في البيت المُسْتَشْهَد به، أو الإشارة إليه ببيان موضعه؛ وعليه فَلَعَلَّ وَجْه القول فيه هو "ويَدُلُّ على أنَّه ليس بفعل أنَّك تقول: (ما أعْظَمَ الله) ولو كان فعلاً لكان التقدير: (شيءٌ أعْظَمَ اللهَ) وعظمة الله من صفات الذّات، لا تَحْصُلُ بجَعْل جاعل، قال الشاعر:

ما أقْدَرَ الله أنْ يُدْني على شَحَطٍ مَنْ دارُهُ الحَزْنُ ممَّن دارُهُ صُوَلُ

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجبَ أن يكون التقدير فيه: "شيءٌ أَقْدَرَ اللهَ"، والله تعالى قادر لا بجعل جاعل". وهذا ما جاء في "الإنصاف" ١/١٢٨-١٢٩، "والأشباه والنظائر" ٤/١٣٥.

ص٢٩٠ س٢-٤ من أسفلها "وهذا كما **يُضاف** إلى الفعل في نحو قوله: (هذا يومُ ينفع الصَّادقين صِدْقُهُم) وهو كثير، والمعنى إضافة الزّمان إلى مصدر **الفعل**". أرى أنَّ في النّص حذفاً، والصَّواب الذي يقتضيه السياق من خلال الآية الكريمة هو (...كما يُضاف **[اسم الزّمان]** إلى الفعل، ...والمعنى إضافة الزّمان إلى مصدر الفعل **[أي: هذا يَوْمُ نَفْعِ الصادقين صدقهم]**)[١٢٣].

ص٢٩٠ س١ من أسفلها "ومن هاهنا صَحَّت فيه الياء والواو نحو: ما **أَقْوَمَه**، وما **أَخْوَفه**" والصَّواب (ما **أَقْوَمَهُ**، وما **أَخْوَفَه**) على زِنة (ما أفْعَلَه) بتسكين فاء الكلمة.

ص٢٩١ س٥ "أنّ (نِعْمَ، وبِئْس، وعسى) أفعال ولا **تتصّرف**" والصَّواب (**تَتَصَرَّف**) بتضعيف الرّاء وليس الصَّاد.

ص٢٩٢ ص٥ "أنَّ الأصل في فعل اللون **أفعل** نحو: **أبيض وأحمر**، وفعل التعجّب لا يبنى إلَّا من الثلاثي" والصَّواب (**أَفْعَلَّ نحو: ابْيَضَّ واحْمَرَّ**)[١٢٤] على زِنة (افْعَلَّ) بهمزة الوصل وتضعيف اللّام.

ص٢٩٣ س٣ "جارية في دِرْعها **الفِضْفَاض**" الصَّواب (**الفَضْفَاض**) بفتح الفاء.

ص٢٩٣ س٩ "فهو أنَّ البياض والسّواد أصلان لكلّ لونٍ، إذ كان بقيّة الألوان يتركّب **منها**" والصَّواب (**منهما**) بضمير المثنَّى العائد على البياض والسّواد.

ص٢٩٣ س٤ من أسفلها "والجواب عن الشّعر من وجهين: **أحدُها**..." والصَّواب (**أحدهما**) بضمير المثنى.

ص٢٩٥ س٣ "والمسألة تبنى على **حرف**، وهو أنَّ الحال له أحكام تتحقَّق في المنصوب هاهنا" لعلَّ الصَّواب (**فَرْق**) أي الفَرْق بين المنصوب بـ(كان) على أنّه خبر لها، وبين الحال، وقد ذُكرت الفروق لاحقاً ص٣٠٠.

ص٢٩٥ س١ من أسفلها "أنَّ أحكام الحال كثيرة: أحدها: **أن يجوزَ** حَذْفُها ويبقى الكلام تامّاً" لعلَّ الصَّواب (**أنَّه يجوزُ** حَذْفُها).

ص٢٩٧ س٣ "كلّمته فاه إلى **في**، أي مشافهاً" جاءت الكلمة مهملة من الضبط، ووجهه فيها (**فِيَّ**) بكسر الفاء وتضعيف الياء.

ص٢٩٧ س٤-٦ "أمّا كونُ الحال مشتقّة فغير لازم، **أن** قولهم: (**جَهدُك وطاقَتُك**) ليس بمشتقّ عندكم، وهو حال، فكذلك قولهم: (مررتُ بالحيَّةِ ذِراعاً **وطولها**) ومنه قوله تعالى: (ولقد **صرفنا في** هذا القرآن من **كل مثل لعلهم يتقون**، قرآناً عربياً)".

لقد وقع خطأ كبير فيما خُطّ تحته لاسيما في الآية الكريمة –كما ذكرنا في المقدّمة– والمتمثّل في السَّقط والتصحيف، وإغفال الضبط، خرجت به الآية عن نصّها، والصَّواب فيما خُطَّ تحته **لأنَّ** قولهم: (**جَهْدَك وطاقَتَك**)[١٢٥] بالنّصب على الحال، و(ذِراعاً **طولها**) من غير واو و(ولقد **ضَرَبْنَا *للنّاس*** في هذا القُرْآن من **كُلِّ مَثَلٍ لعَلَّهُم يَتَذَكّرون**، قُرْآنا عربيّاً)[١٢٦].

ص٢٩٧ س٥ من أسفلها "أمّا حَذْفُ الحال فجائزٌ في كُلّ موضع **ثم** الكلام على ما قبلها" والصَّواب فيما أراه (**تمَّ *فيه*** الكلام).

ص٢٩٨ س١ "قولهم: (ضَرْبي زيداً قائماً) أي: **ضربني** زيداً إذا كان قائماً" والصَّواب (**ضَرْبِي**).

ص٢٩٨ س٣ "قولهم: خبر (كان) **يؤول إلى** الصفة" والصَّواب (**يُؤَوَّل** إلى ***معنى*** الصفة) وهذا جاء في ص٢٩٦ س١-٢ من أسفلها، ونَصُّ القول فيه: "قُلْنا: المنصوب بـ(كان) **يُؤَوَّل إلى معنى الصفة**، ألا ترى أنَّ قولك: (كان زيدٌ أباك) معناه كان زيدٌ والدك، أو الذي وَلَدَك".

ص٢٩٨ س٦-٧ من أسفلها "وليس كذلك الحال، فإنَّ العامل فيها هو العامل في صاحبها، **قد** بيَّنا أنَّ حكم الحال أن تكون نكرة" لعلّ الصَّواب الذي يقتضيه السياق (**[و]** قد).

ص٢٩٩ س١٠-١١ "وقد انحصرت المذاهب فيه على قولين: أحدهما: هو **مشبهه** بالمفعول على قولكم" والصَّواب (**مُشَبَّهٌ**).

ص٢٩٩ س٢ من أسفلها "أنَّ المفعول **يصح** أن **يقال** فعلت به" والصَّواب (**يَصِحُّ**) وقد جاءت مهملة من الضبط، و(أنْ يُقَال *__فيه__*: فعلت به).

ص٣٠٠ س٥ "أنَّ معمول خبر المبتدأ يجوز أنْ يتقدَّم عليه، كقولك: (زيداً عمرٌو ضَرَب) فـ(زيداً) منصوب بـ(ضَرَبَ)، **وخبر** كان لا يجوز فيه ذلك، فلو قُلْتَ: (زيدٌ قائماً زيدٌ كان) لم يجز" لعلَّ الصَّواب الذي يقتضيه السياق، والمثال الوارد هو (**ومعمول**] خبر كان...)؛ لأنَّ "زيدٌ" الواقع في صدر المثال السابق "زيدٌ قائماً زيدٌ كان" هو معمول لخبر كان "قائماً" فأصل المثال: (كان زيدٌ قائماً) فمعمول خبر كان "قائماً" هو ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (زيد) وهو فاعل لاسم الفاعل، فلمَّا قُدّم هذا الضمير المعمول لخبر (كان) صُرّح باللفظ أو الاسم العائد عليه، وهو (زيدٌ)، فصار المثال: (زيدٌ قائماً زيدٌ كان). والله أعلم.

ص٣٠٠ س٧ "الجواب **على ما** ذكروه من وجهين" والصَّواب (**عمّا**)؛ لأنَّه يُقال: "أجابه عن سؤاله"[١٢٧] وليس على سؤاله.

ص٣٠٠ هامش (١) س٢ "ينصبون كلمة (واقفاً) في مثل: (مررت بزيدٍ واقفاً) على الخبر، **ويجعلونه خبر** كان" والصَّواب الوارد في "الأصول في النّحو"، ١/٢٢٠، (ويجعلونه *__كَنَصْبِ__* خبر كان).

ص٣٠٢ س٢ من أسفلها "أنَّ (ما) حرف يجب تصدُّره على الفعل لمعنى يحدثه فيه؛ فلم يجز تقديم ما في **خبره** عليه، قياساً على (ما دام)، وعلى حروف الاستفهام". والصَّواب (**حيّزه**) أي ما في حيّز (ما) في قول: (ما زال) من اسم وخبر وهو عنوان المسألة ذات الرّقم (٤٥)؛ لأنَّ لها حقَّ الصدارة في الكلام، وممّا يعزّزه قوله في "اللُّباب" ١/١٦٧ "لأنَّ (ما) أُمُّ حروف النَّفْي، **وما في صلة (ما) لا يتقدّم عليه**؛ لأنَّ النَّفْي له صَدْرُ الكلام، إذ يحدث فيما بعده معنى لا يُفْهَم بالتّقديم" وكذا

قول الأنباري في "الإنصاف" ١٥٩/١: "إذا قُلْتَ: **(قائماً ما زال زيدٌ) ينبغي أن لا يجوز**؛ لأنَّك **تقدّم ما هو متعلّق بما بعد حرف النَّفْي عليه**". وقد كُرّر هذا الخطأ ص٣٠٣ س٢ في قول: "وحروف المعاني لها صدر الكلام، فإذا تقدَّم عليها ما في **خبرها** بطل استحقاقها للتصدُّر"، والصَّواب –كما تقدَّم– **(حَيِّزها)**.

ص٣٠٣ س٩ "أنَّ ما ذكرتموه ينتقض بـ**(لا) و(لن)** فإنّه يجوز تقديم أخبار هذه الأفعال عليها" والصَّواب القول: "ينتقض بـ(لا **[يزال]** ولن **[يزال]**)" بذكْر الفعل بعد حَرْفي النَّفْي؛ ليصحّ جعلهما فعلين بناءً على ما ورد في السّياق؛ لأنَّ ذِكْرهما بدون ذِكْر الفعل الواقع بعدهما يعني أنّهما ليسا بفعلين، ومن ثَمَّ لا خبر لهما؛ لأنَّهما ليسا من أخوات (كان) والدَّليل على وَجْه الصَّواب ذا ما جاء في "اللُّباب" ١٦٨/١ من قول: "فأمّا **(لا يزال)** و**(لن يزال) و(لم يزل)**، فيجوز تقديم الخبر عليها؛ لأنّها فروع على (ما)... ولهذا عَمِلت في الأفعال للزومها إيّاها، فمعمول فعلها يتقدَّم عليها كما يتقدَّم على نفس الفعل العَرِيّ عن حرف النَّفْي بخلاف (ما)".

ص٣٠٣ س٦–٨ من أسفلها "وأمّا (ما دام) فما ذكروه فيها صحيح، ولكن الجامع **بينهما** وبين (ما زال) **اشتركهما** في أنَّ كُلَّ واحدة يجب تصدّرها وتأثيرها فيما بعدها؛ فيمتنع التقديم لهذه العلّة، وإن **اختلفا** في جهة علّة المنع، ولكنّ الجنس يجمعهما". والصَّواب **(بينها... اشتراكهما... وإنْ اخْتَلَفَتَا...)**.

ص٣٠٥ س٢ "أنّهم حكوا فيه الرّفع على أنَّه ليس **بخير**". والصَّواب **(بخبرٍ)** بالباء.

ص٣٠٥ س٥ "أنَّ **(إلا)** زائدة... وقد **جاء** زيادة **(إلا)** في مواضع كثيرة" والصَّواب **(إلَّا)** بالتضعيف و**(جاءت)**.

ص٣٠٥ س٨ "لا تنفكّ على الخسف **إلا** في **حالة** إناختها" والصَّواب **(إلَّا** في **حال)** وهذا ما جاء في **ص٣٠٦ س٢**.

ص٣٠٦ س٥ من أسفلها "أمّا البيت فعنه ثلاثة أجوبة: **أحدهما**: أنَّ (خيراً) منصوب بفعل محذوف لا بـ(يزيد) هذه، **بل هذه** مفسّرة للناصب" والصَّواب (**أحدها**) أَمّا وَجْه الصَّواب في: (**بل هذه** مفسّرة) فَلَعَلَّه (بل [**يزيد**] هذه مفسّرة).

ص٣٠٦ س٢ من أسفلها "قول الشاعر: أبَعْليَ **هذه** بالرَّحى **المُتَقَاعِسِ**" والصَّواب (**هذا**)؛ لأنَّ المُشار إليه (بَعْل) و(**المُتَقَاعِسُ**)[١٢٨] بالرَّفع؛ إمّا لأنّه خبرٌ لـ"بَعْلِي" الواقع مبتدأ، والتقدير:(أبَعْلِي **هذا المتقاعِسُ** بالرَّحى)، أو لأنَّه عطف بيان لاسم الإشارة (هذا) إنْ جَعَلْته في موضع الخبر للمبتدأ (بَعْلِي).

ص٣٠٧ س١-٢ "**أنَّ الذي** في البيت (لا) و(لا) ليست أصلاً في هذا الباب، وكذلك (**لم**)، وقد جَوّزوا تقديم الخبر فيها بخلاف (ما)، فإنَّها الأصل في النَّفْي" والصَّواب فيما أراه (أنَّ [**الحرف**] الذي... وكذلك (**لن**)) والمراد بالبيت الواردة فيه (لا) هو قول الشاعر:

وَرَجّ الفتى للخير ما إن رأيته على السّنّ خيراً **لا يزال** يزيد

وهذا يعزِّز وَجْه الصَّواب السابق في (**لن**) أي (**لن يزال**)، وهي من أخوات (ما) في (ما زال، وما دام، وما بَرِح، وما انفكّ) كما هو وارد في السياق المتقدِّم، وكذا يعزّزه ما تقدّم في ص٣٠٣ س٩.

ص٣٠٩ س٩ "في نحو قولك: (**ها أقرأ**) بمعنى خذ الكتاب فاقرأ". والصَّواب (**هاءَ**)؛ ليصحّ جعلها بمعنى (خُذْ)، و(**اقرأ**) بهمزة الوصل.

ص٣٠٩ الهامش س٢ "وقال ابن فارس: "وزعم ناس أنَّها من حروف النّسق، نحو: ضربتُ عبدالله ليس **زيد**" والصَّواب (**زَيْداً**)[١٢٩] بالنَّصْب.

ص٣١٠ س٥ "أمّا الحرفُ في (أنتَ وأنتما، وأنتم) فإنَّ الاسم فيه (أن)، وهي الموجودة في قولك: (أنا قُلْت) فزيدت التاء عليه علامة للخطاب، ثمّ كُسِرت في المؤنّث للفَرْق بينه وبين المذكَّر، فإذا أردت التّثنية والجمع زِدت على التاء ميماً وألفاً، وميماً **وتاءً**، فقلت: أنتما **وأنتم**". أَرى أنَّ ما خُطّ تحته فيه خَطأ وحَذْف،

فالخطأ في قوله: (وتاءً) والصَّواب (**وناء**) بالنون، ليصحّ القول في الجمع: (أنتم) –بزيادة الميم على التاء في (أنت)–، و*(**أنتنّ**)* بزيادة النون على التاء، وقد أُسقطت (**أنتنَّ**) من النّص؛ وعليه فأصل القول: "...زِدت على التاء ميماً وألفاً، وميماً **وناء**، فقلت: أنتُما، وأنتُم، **وأنتُنَّ**".

ص٣١٠ س١٠ "و(أنْ) في (أنت) **هو** اسم؛ ولذلك تقول في المثنّى، وفي الجمع: (نحن)، و(ليس) لا يتغيّر لفظها، و(**إنْ**) تتغيّر العلامات المتّصلة بها". والصَّواب (**هي**) بضمير المؤنث، وهذا ما يستقيم والقول في السياق ذاته: "المتّصلة بها". و(**أنْ**) بفتح الهمزة. وهذا ما جاء في السياق ذاته، وقد ورد وجها الصَّواب في الصفحة ذاتها **س٢–٤** في قوله: "أنت، وأنتما، وأنتم، فإنَّ الاسم فيه (**أنْ**) **وهي الموجودة** في قولك: أنا قُلْت".

ص٣١٠ س٩ من أسفلها "وإنمّا جاءت العلامات في **هاء وهاء وهاء** على جهة التشبيه بالفعل". ما خُطّ تحته جاء مهملاً من الضبط؛ ولذا يبدو وكأنَّه من باب تكرار اللَّفظ وهو ليس كذلك، ووَجْه الضبط هو (**هاءَ، وهاءِ، وهاءُ**) بمعنى (خُذْ، وخُذِي، وخُذوا) وهذا المعنى هو ما جاء في الصفحة ذاتها س٦ من أسفلها في قول: "وليس في أفعال الأمر ما هو كذلك، كقولك: خُذْ، وخُذُوا"، ورُبّما تكون (**خُذِي**) ساقطة من النص بدليل (**هاءِ**) –بكسر الهمزة– المقابِلة لها في المعنى.

ص٣١٣ س١–٣ "**أنا نقدر تجرد** (ليس) عن ضمير... ألا ترى أنَّ كان وأخواتها أصلها أن تكون دالّة على الحدث، ثمّ خلعت دلالتها **عليه** وبَقِيت دلالتها على الزَّمان" ما خُطّ تحته بعضه جاء مهملاً من الضبط، وبعضه وقع فيه خطأ والصَّواب (**أنَّا نُقَدّر تَجَرُّد**... ثمّ خلعت دلالتها **عنه**"[١٣٠].

ص٣١٣ س٦ "لأنَّه إذا جازَ أن تُزاد (كان) ولا علّة **له** في اللفظ" والصَّواب فيما أراه (**لها**) بضمير المؤنث العائد على الزيادة.

ص٣١٣ س٣ من أسفلها "قولهم: لو **كان** فعلاً لكانت على أحد الأمثلة الثلاثة، قلنا: هي في الأصل على مثال (فَعِلَ)" والصَّواب **(كانت)** بصيغة المؤنث، والمراد (ليس) وهذا ما جاء في السياق ذاته في قول :"لكانت... هي".

ص٣١٤ س١ "إذا أصابه داء في عنقه يسمىّ **(الصيد)**" ما خُطّ تحته جاء مهملاً من الضبط، ووجهه فيه **(الصَّيَدَ)**[١٣١] على زِنة (فَعَل).

ص٣١٦ س٢ من أسفلها "تقديره: يلازمُهُم يومَ يأتيهم أو **يَهْجِمُ** عليهم" والصَّواب **(يَهْجُمُ)**[١٣٢]، بضمِّ الجيم على زِنة (يَفْعُل).

ص٣١٧ س٦ من أسفلها "فإنَّ أحداً لم يفرق بين عَمَل خبر (ليس) فيما تقدَّم عليها **بين** الظرف وغيره" والصَّواب **(*و* بين)** بالواو.

ص٣١٨ س٨-٩ "ثمّ هو منقوض في المعنى بـ(نِعْمَ)... و(فعل التعجُّب) فإنَّ تقديم المنصوب فيها غير **حائز**، فلو قلت: ...(ما زيداً **أحسنُ**) لم يجز" والصَّواب **(جائز)** بالجيم، و**(أَحْسَنَ)** بالبناء على الفتح؛ لأنّه فِعْل التعجُّب.

ص٣١٩ س٥ "وهو تقدُّم منصوبها على مرفوعها، **ومخالَفَتها** في ذلك (ما) لمّا لم تكن متصرِّفة" والصَّواب **(ومخالَفَتُها)** بالرّفع.

ص٣١٩ س٩-١٠ "أمّا النَّقْضُ بالمسائل التي ذكروها فلا **يَرِدُ**؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منها اقترن به ما يمنع من التقديم، والمانع قد يرجّح على **المُقْتَضَى**" والصَّواب (فلا **يُرَدُّ**... على **المُقْتَضِي)**، وكُرّر الخطأ الثاني **ص٣٢٨ س٤، ٥، وص٣٣١ س٤، وص٣٣٦ س٢.**

ص٣١٩ س١٠ من أسفلها "أمّا **(نعَمَ رجلاً زيدٌ)** فالمانع فيه من التقديم شيئان" والصَّواب **(رَجُلاً نِعْمَ زيدٌ)** بتسكين العين في (نِعْمَ)، وتقديم عليها (رجلاً) المنصوب على التمييز، وهو في الأصل فاعل تقدّم على الفعل العامل فيه (نِعْمَ)، ودليل هذا ما جاء في السياق ذاته من القول: "...أنَّ رجلاً هاهنا فاعل في الأصل، إذ التقدير: (نِعْمَ الرّجل) ثُمَّ نُكّر، وجُعِل تمييزاً للمبالغة... وإذا كان واقعاً موقع الفاعل

لم يَجُز تقديمه؛ لأنَّ الفاعل لا يتقدَّم على الفعل". وكذا القول ص٣١٨ س٩: "فلو قُلْتَ: (**رجلاً نِعْمَ زيدٌ**) لم يَجُز".

ص٣١٩ س٥-٨ "الوجه الثاني: أنَّ فاعل (نِعْم) مضمر فيها على شريطة التفسير، وهو (رجلاً) مفسّر للضمير، فلو قُدّم **لقدم المفسَّر على المفسّر**، وهذا خلاف الأصل، **والمميَّز على المميّز**، ونظير ذلك قولك: عندي عشرون درهماً، ولو قُلْت: عندي درهماً عشرون لم يجز" والصَّواب "**لَقُدّمَ المُفَسّر** على **المُفَسَّر**... **والمُمَيّز** على **المُمَيَّز**" أي بتقديم اسم الفاعل على اسم المفعول.

ص٣٢٠ س٥-٦ "أنَّ خبر (عسى) (أنْ) والفعل، و(أنْ) **موصولة**، وما في حيّز **الصّلة** لا يتقدَّم على ما يعمل" والصَّواب فيما أراه (و(أنْ) **مصدريّة**، وما في حيّز **المصدر**)، ودليله قوله في الصفحة ذاتها س٧: "كقولك: عسى زيدٌ **أنْ يقوم**، أي: عسى زيدٌ **قيامه**".

ص٣٢١ س٩ "وذلك أنَّ (ليس) القياس **ألاّ** تعمل، كما أنَّ القياس في (ما) كذلك" والصَّواب (القياس *__فيها__* ألاّ...) بدليل قوله في السياق ذاته: "...كما أنَّ القياس **في** (ما)".

ص٣٢١ س٦ من أسفلها "ما حكى سيبويه عن بعضهم أنَّه ألغاها **عن** العمل" والصَّواب (**من**).

ص٣٢١ س٣ من أسفلها "أنَّ بعض العرب أدخل عليها ياء المتكلّم من غير نون الوقاية؛ فقال: عليه **رجل** ليسي" والصَّواب فيما أراه (**رجلاً**) بالنّصب على المفعوليّة، والدَّليل أنَّ ذاك القول على تقدير: (لِيَطْلُبْ **رجلاً** غيري)[١٣٣].

ص٣٢٢ س٨ "قولهم: **إنّه** لفظٌ ينفي ما في الحال، قلنا: كونها لفظاً..." والصَّواب (**إنَّها**) كما قال في السياق ذاته: "كونها" والمراد (ليس)، وهذا ما جاء في ص٣٢١ س٤.

ص٣٢٢ هامش (١) "ليس **بني** الفعليّة والحرفيّة" والصَّواب **(بين)**، وهو عنوان المسألة السادسة والأربعين.

ص٣٢٣ س٢ "كما أنَّ **نعم، وعسى**، وفعل التعجُّب كذلك" والصَّواب (نِعْمَ، *وبِئْس* وعَسَى...) وقد أُسقطت هذه الكلمة من السياق، ووردت ص٣١٨ س٧، وص٣٢٢ س٦ من أسفلها.

ص٣٢٥ س١-٢ "ودليل ذلك إعراب **الفعل لِشَبَهِه** بالاسم، ومنع التنوين والجرّ ممّا لا **ينصرف**"، أرى أنَّ هذا القول أُسقطت منه كلمات، ولعلّ الصَّواب (إعراب الفعل ***المضارع*** لشَبَهِهِ بالاسم ومنع التنوين والجرّ ممّا لا ينصرف **لشَبَهِه بالفعل)**، والعلّة في وَجْه الصَّواب في كلمة **(المضارع)** أنَّ هذا الفعل هو المعرب فقط ما لم يُسْنَد إلى نون النسوة، وما لم تتَّصل به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة. أمّا العلّة فيه في قول: (لشبهه بالفعل) فدليله قول ابن الأنباري: "ألاّ تَرى أنَّ ما لا ينصرف لمّا أشبه الفعل من وجهين أُجْرِيَ مُجراه في مَنْع الجرّ والتنوين"[١٣٤]. والمراد بوَجْهَيْ الشّبه: الثّقل والفرعيّة كما وضّحهما ابن يعيش[١٣٥].

ص٣٢٥ س٥ من أسفلها "واحتجّ الآخرون بأنَّ (ما) حرفٌ يدخل **في الأسماء** فلا اختصاص له" وجه الصَّواب بناءً على ما جاء في السياق ذاته من قول: "فلا اختصاص له" هو ((ما) حرف يدخل **على** الأسماء ***والأفعال***) وهذا ما جاء في ص٢٣٨ س٥-٦ من أسفلها في قول: "وليس كذلك (ما) لأنَّها لا تختصّ بالفعل، بل تدخلُ **على الأسماء والأفعال**" وكذا ورد في "اللُّباب" ١/١٧٥، و"الإنصاف" ١/١٦٥ و"ائتلاف النّصرة" ص١٨٧.

ص٣٢٦ س١-٢ "يدلُّ عليه أنَّها إذا نُقِضَ نَفْيها **بألاّ**، أو لكن، أو **تقدم** الخَبَرِ على الاسم بطل عَمَلُها" والصَّواب (بـ**(إلَّا)**) بكسر الهمزة و**(تَقَدُّم)** بصيغة المصدر، وقد جاءَت مهملة من الضبط.

ص٣٢٦ س٥-٦ "أنَّ هذا يقتضي تقديم رُتْبَة **الجارِ**، وليس كذلك بل الرُّتبة الأُولى **تَعَرّى** الاسم من الحرف" والصَّواب (**الجارّ...تَعَرّي**).

ص٣٢٦ س٧-٨ "والثاني: **أنَّ حرفَ الجرّ** إنَّما يكون له مَوْضِعٌ غيره، والنظر في ذلك الغير، ولا **غيرهما** إلَّا النَّصْب، **فَدَلّ أنَّ** المنصوب هو الأصل، وأنَّ حرف الجرِّ داخلٌ عليه". لعلَّ الصَّواب الذي يقتضيه السياق، وهو الحديث عن عامل النَّصب في خبر (ما) الحجازية هل نُصِبَ بها أم بحذف حرف الجرّ الزائد هو "...أنَّ[**المجرور بـ**] حرفِ الجرّ إنمَّا يكون... ولا غير *__لهما__* إلَّا النّصب، فَدَلّ *__على__* أنَّ...".

ص٣٢٧ س٢ "فإنْ نَصَبْتَ الطعام بآكل لم **يجر**، وقال الكوفيون: يجوز" والصَّواب (لم **يَجُزْ**) بالزّاي.

ص٣٢٩ س٢ "ومنها أنَّك تلغيها **في** العمل، **وتُعدّى** العامل إلى ما بعدها"، والصَّواب فيما أراه "تلغيها **من** العمل، **وتُعَدّي**".

ص٣٣١ س١-٢ من أسفلها "والفَصْل بينهما **يَجوّز** حذف العلامة كما تقول: (حضر القاضي اليومَ امرأة) مع أنَّ التأنيث حقيقي، **مع** أنَّ الفَصْل جَوَّزَ ذلك" والصَّواب فيما أراه (**يُجَوّز**) بضمّ ياء المضارعة، و (**إلَّا** أنَّ).

ص٣٣٢ س١-٢ "فإذا **فصَل** بينهما بـ(لا) لم يلزم توكيده، كقوله تعالى: (ما أشركنا ولا آباؤنا) فـ(لا) في هذا المعنى كـ(**لا**)" والصَّواب (**فُصِل**) بصيغة المبني للمجهول، و(كـ(**إلَّا**)) يريد الفصل بين الفعل والفاعل المؤنّث تأنيثاً حقيقيّاً بـ(إلَّا) كقولنا مثلاً: ما حضر إلَّا فاطمة.

ص٣٣٤ س١، ٣، ٤ "فإذا عَمِلَتْ في الاسم الأوّل لاقتضائها إيّاه، عَمِلَت في الثاني كذلك، **بل** فيه آكدُ... فإذا عَمِلَت فيما لا تأثير لها فيه؛ لتعلُّقها بما لها فيه تأثير فعملها **فيما فيه** تأثير أولى، وصار كما **قلنا** المُتَعَدّي نحو: ضَرَبَ زيدٌ عَمْرا"

أرى أنَّ هناك كلماتٍ أُسقطت ممّا خُطّ تحته، والصَّواب (بل *عملها* فيه آكد... فعملُها فيما *لها* فيه تأثير... كما قُلْنَا *في* المتعدّي...".

ص٣٣٤ س٤-٥ "وأنَّ معانيها معاني الأفعال فـ(إنَّ) بمعنى أُأَكّد، و(كأنَّ) أُشبه، وإذا ثبت شبهها بالفعل من هذه الوجوه، عَمِلت عَمَلَهُ" هذا القول فيه نَقْصٌ؛ إذْ لم يُذْكر فيه معاني بقيّة أخوات (إنَّ) وعليه فالوَجْه فيما أرى أن يُقال: فـ(إنَّ)، و(أنَّ) بمعنى أُأَكّدُ، و(كأنَّ) أُشَبّه، و(ولكنَّ) أَسْتَدْرِكُ، و(لَيْتَ) أَتمنّى، و(لعلَّ) أَتَرَجّى[١٣٦].

ص٣٣٤ س٢ من أسفلها "وأمّا المانع من عَمَلِها فلم يُوجد، فإنَّ أحداً لم يَذْهب **إلى** أنَّ اسمها **منصوب**، وخبرها مرفوعٌ، ولو كان هناك مانعٌ لَمنَعَ عَمَلَها في الاسم كسائر الموانع" لعلّ الصَّواب الذي يقتضيه السياق "...لم يذهب [**إلّا**] إلى أنَّ اسمها منصوب [**بها**]..." والمراد هنا العامل في اسم "إنَّ وأخواتها" وخبرها.

ص٣٣٥ س١-٢ "أنَّ خبر (إنَّ) مرفوع، ولا رافع إلَّا (إنَّ) فكان الرَّفع منسوباً **إليه**"، لعلَّ الصَّواب "...ولا رافع *له* إلَّا (إنَّ)... منسوباً **إليها**".

ص٣٣٥ هامش (١) س١ قال ابن السّراج... والدَّليل **أنّها** هي الرّافعة للخبر..." والصَّواب (والدَّليل *على*[١٣٧] أنَّها).

ص٣٣٦ س٧ "نُسلّم أنَّ اقتضاء الفعل أقوى من اقتضاء (أنَّ)" والصَّواب (إنَّ) بكسر الهمز؛ لأنَّ المسألة التي هي قيد الخلاف هي "العامل في خبر (إنَّ)".

ص٣٣٦ س٩-١٠ "وأسماء الفعل **الفعل** تعمل لشبهها بالفعل، ومع ذلك تعمل النَّصْب والرَّفْع، كقولك: زيدٌ ضارِبٌ أبوه عمراً، **ومعطي** غلامُهُ درهماً" والصَّواب **حَذْف كلمة (الفعل)** لأنّها مكرّرة. و(مُعْطٍ) بتنوين العِوَض؛ لأنَّه اسم منقوص نكرة في حال رفع على الخبريّة.

ص٣٣٧ س٢ "لا تَتْرُكَنّي فِيهُمُ **شطيراً** إنيّ إذاً **أهلَكَ** أو أطيرا،

فَنَصَبَ (أهلك) بـ(إذاً) ولو كان الفعل **خبراً لم** يعمل فيه (إذاً)" والصَّواب (شطيرا) من غير تنوين و(أهْلِكِ)[١٣٨] بكسر اللَّام على زِنة (أفْعِل). وقد كُرّر هذا الخطأ

ص٣٣٨ س٧. و(لو كان الفعل خبراً *لـ(إنَّ)*...) وهذا ما جاء **في ص٣٣٨ س٦** في قوله: "((لا نُسَلّم أنَّه خبر (إنَّ)" وكذا في "اللُّباب" ٢١١/١ في قوله: فَنَصَبَ (أَهْلِك) بـ(إذن) ولم يجعله خبر (إنَّ)".

ص٣٣٧ س٥ "قولهم: (إنَّ **بك مأخوذٌ**) فألغاها وأدخلها على حَرْف الجرّ، ولم ينصب بها (زيدا)" والصَّواب (إنَّ بك *زيدٌ* مأخوذٌ) والدَّليل ما جاء في السياق ذاته في قول: "ولم ينصب بها **زيداً**" وكذا في ص٣٣٩ س١ في قول: "والتقدير: إنَّه بك **زيدٌ** مأخوذٌ".

ص٣٣٧ س٤ من أسفلها "ألا تَرى أنَّ ضَعْفَها لم **يَسْلِبْ** عملها النَّصب" والصَّواب (**يَسْلُب**)[١٣٩] بضمّ اللَّام على زِنة (يَفْعُل).

ص٣٣٨ س٣-٤ من أسفلها "نقدّر أنَّه الخبرُ ولكن وَقَعَت (**إذا**) موقع الخبر، وأشبهت (لن) كما تقول: "إنَّ زيداً لن **يَضْرِبْ**"" والصَّواب (**إذاً**... **يَضْرِبَ**).

ص٣٣٩ هامش (٣) س٣ "... ... ... فاضَ **ماءَ** الشُّؤون فَيْضَ الغُروبِ" والصَّواب (**ماءُ**) بالرَّفع على الفاعليّة.

ص٣٤٢ س١ "لنا فيه **الرَّفْعِ** في المعطوف لا بُدَّ له من رافعٍ، ولا رافعَ فلا رَفْعَ" لعلَّ الصَّواب الذي يستقيم والسيّاق (لنا فيه **[أنَّ] الرَّفْعَ**...).

ص٣٤٢ س٤-٥ "أنَّ الرَّفْعَ لو كان لكان إمّا **المعطوف** على (إنَّ) واسمها، أو على **أنَّ** مبتدأ وما بعده خبر". والصَّواب فيما أراه "إمّا **معطوفاً** على... أو على **أنَّه** مبتدأٌ...".

ص٣٤٣ هامش (١) س٤ "أنَّك **زيد** ذاهبان" والصَّواب (***و*** زيدٌ) بواو العطف على محلّ اسم (إنَّ) قبل دخولها عليه، وهو الرّفع على المبتدأ.

ص٣٤٤ هامش (١) سورة الأحزاب، آية (**٦٥**) والصَّواب آية (**٥٦**) والآية هي (إنَّ اللهَ وملائكته يُصَلّون على النبيّ).

ص٣٤٥ س٣ من أسفلها "حتّى لو قُلْتَ: إنَّ زيداً وعمرٌو قائم جازَ، ويكون (قائمٌ) **خبرُ** (إنَّ)" والصَّواب (**خَبَرَ**) بالنّصب على الخبريّة لِـ(يكون).

ص٣٤٨ س٣ "فإنْ قيل: النَّصْبُ هنا بغير (**إنَّ**)" والصَّواب (**إنْ**) بالنون المخفَّفة من الثقيلة في قوله تعالى: (**وإنْ** كُلّاً لمّا لَيُوَفِّيَنَّهم).

ص٣٤٨ س٦-٧ "قلنا: كلاهما خَطَأٌ **أما (يوفى)** فهو جوابُ القسم، وجواب القسم لا يعمل فيما قبله، وإنْ جعلته **مفسراً** للعامل، **فكذلك**؛ لأنَّ التقدير على هذا: (وإنْ **كلاً لما ليوفينّ**)" ما خُطَّ تحته بعضه جاء مهملاً من الضبط، وبعضه فيه سقط، والصَّواب **أَمّا (يُوَفَّى)**... **مُفَسّراً** للعامل... فكذلك ***لَمَّاً***... **(وإنْ كُلًّا لمَّاً لَيُوَفِّيَنَّ)** والدَّليل على كلمة (لمّاً) قوله في السّياق ذاته: "وأمّا إعمال (لمّاً) فلا سبيل إليه على أيّ تفسير فُسّرت".

ص٣٤٩ س٥ "كأنْ وريديه **رِشَادٌ** خُلْب" والصَّواب (**رِشَاءٌ**)[١٤٠] بالهمزة "والرّشاء هو رَسَنُ الدّلو، أي: حَبْله، والجمع أرْشِيَة"[١٤١].

ص٣٥٠ س١ "بأَنْكَ الرَّبيع وغيثٌ **مُرِيع** وقِدْماً هناك **يكون** الثّمالا"

والصَّواب (**مَرِيع**) بفتح الميم بمعنى مُخْصِب، و(**تكون**)[١٤٢] بالتّاء.

ص٣٥٠ س٤-٨ "ولم يَبْقَ إلَّا التخفيف **في** الحذف، ومثل ذلك لا يمنعُ من العمل للفعل، كقولك: لم يَكُ ولم **أُبَلْ**... يدلُّ عليه أنَّ (لَعَلَّ) تعمل، **وإذا حُذِف منه أَو أُبدلت اللَّام فيها نوناً** بقي عملها، مثل: علَّك، وعنَّك هذا مع أنَّ أصلَ التصرُّف للأفعال، وقد دخل **الحرفُ** هنا للتصرُّف، ولم يمنع العمل". والصَّواب (التخفيف **بالحَذْف** و(لم **أُبَلْ**) بتسكين اللَّام، (**وإذا حُذِفت منها اللَّام أو أبدلت فيها نوناً**) و(دخل **الحَذْف**) والمراد بالحَذْف حذْف النون من (إنَّ) بتخفيفها (إنْ) ودليل بعض ما تقدَّم قول سيبويه: "وذلك لأنَّ الحرف بمنزلة الفعل، فلمّا حُذِف من نَفْسه شيءٌ لم يُغَيَّر عملُه، كما لم يُغَيَّر عَمَلُ (لم يك، ولم أُبَلْ) حين حُذِف"[١٤٣].

ص٣٥١ س١ "(عَلِمَ أنْ **سيكونَ** منكم مَرْضى)" والصَّواب **(سيكونُ)**[١٤٤] بالرَّفع؛ لأنَّ (أنْ) ليست بمصدريّة ناصبة، بل هي مخفَّفة من الثقيلة (أنَّ)، والأصل: (أنَّه سيكونُ).

ص٣٥١ س٣ "وحكمها أنْ تَلِيَها الأسماءُ فإذا حُذِفت وخُفِّفت، وَليَها الفعل **عوضٌ** من الاسم المحذوف السين **وسوف ولا** في النَّفي" لعلَّ الصَّواب فيما أرى والذي يقتضيه السياق هو "**وَعُوِّضَ** من الاسم المحذوف **[قد، و]** السين، وسوف في **[الإثبات]** و(لا) **[ولم، وليس]** في النَّفْي، وهاهنا قد وليها الاسم فعملت من غير تعويض"، ودليله قوله في "اللُّباب" ٢٢١/١: "والثاني: أنَّ المخفَّفة إذا وليها الفعل وحذف اسمها لا يخلو من عوض، والعِوَض هو (قد، والسين، وسوف، ولم، ولا، وليس". ومن الشَّواهد على الإثبات والنَّفي ما ورد في "أوضح المسالك" ٣٣٢/١-٣٣٣ من قوله تعالى: (ونَعْلَم أنْ قد صَدَقْتَنَا)، (علم أنْ سيكونُ)، (وحَسِبُوا أنْ لا تكونُ فتنةٌ)، (أيَحْسَبُ أنْ لن يقدر عليه أحد)، (أيَحْسَبُ أنْ لم يَرَه أحدٌ).

ص٣٥١ س١ من أسفلها "يدلُّ عليه أنَّ **(أنْ)** عملت بالشَّبه، وشبهها بالفعل المحذوف كشبهها بالعاملة في الفعل". والصَّواب **(إنْ)** بكسر الهمزة -كما سبق-، وهي المخفَّفة من الثقيلة مدار الخلاف في المسألة ذات الرقم (٥٣).

ص٣٥١ هامش (١) س٤-٥ "إنمّا قلنا ذلك؛ لأنَّ **(أن)** المشدّدة من عوامل الأسماء، و**(أن)** المخفّفة من عوامل الأفعال" والصَّواب "**(إنَّ)** المشدّدة و**(إنْ)** المخفّفة" بكسر الهمزة فيهما، وبتضعيف النون في الأولى، وتخفيفها في الثانية.

ص٣٥٢ س٢ "فعندَ ذلك يَتَعارضُ الشَّبهان فَيَتَساقطان، وتَرجعُ إلى الأصل، وهو إلغاؤها **عن** العَمَل" والصَّواب **(من)**.

ص٣٥٢ س٣ من أسفلها "بخلاف **(إنْ)** الناصبة للفعل" والصَّواب **(أنْ)** بفتح الهمزة.

ص٣٥٢ هامش (١) س١ "قال ابن الأنباري: "أمّا قولهم: إنَّما عملت **لشبهة** الفعل لفظاً" والصَّواب كما في "الإنصاف" ٢٠٨/١ "**لِشَبَه**".

ص٣٥٤ س٤-٧ "وبيانه: أنَّ (لكنَّ) للاستدراك، ولا تعرُّضَ فيها للتوكيد، فلا يجوز أنْ **تدخل**؛ وذلك لأنَّ الحرف زائدٌ، والأصل أَلاّ يُزَادَ شيءٌ إلَّا لمعنىً، والمعنى في **لام (إنَّ)** توكيد الخبر، وإذا تجرَّد الحرفُ عن معنىً لم يَجُز ذكرُهُ، ومثال ذلك قولك: (ما قام زيدٌ **لكن** جعفراً قائمٌ) فالغرض الكُلّي إثبات القيام لجعفرٍ، **ونفيه** عن زيدٍ". إنَّ ما خُطَّ تحته بعضه اعتراه نقصٌ، وبعضه خَطأٌ في الضبط، والصَّواب كما في "اللُّباب" ٢١٧/١-٢١٨، و"الإنصاف" ٢٠٨/١-٢٠٩، (فلا يجوز أنْ تدخل ***اللَّام في خبرها***... والمعنى في **اللَّام و(إنَّ)** توكيد الخبر... (ما قام زيدٌ **لكنَّ** جعفراً)... **ونَفْيُه**) وقد جاء هذا الخلاف في مسألة دخول لام التوكيد في خبر (لكنَّ)، كما في قول الشاعر: "ولكنّني من حُبّها لَكميدُ".

ص٣٥٤ هامش (١) س١-٢ "والثاني: **أن** اللَّام لو جازت مع **(لكن) لقدمت** عليها؛ لأنَّ **موضوعها** صدرُ الجملة، وإنَّما أُخّرت في **(إن)** لئلا يتوالى حرفا **توكيد**" هذا القول منقول من "اللُّباب" ٢١٨/١ والصَّواب فيما خُطّ تحته "**أنَّ**... مع **(لكنَّ) لتقدّمت**... **موضعها**... في **(إنَّ)**... حرفا **تأكيد**".

ص٣٥٥ س١-٢ "ألا ترى أنَّهم أبدلوا **الهاء في (إن)** وزادوا عليها اللَّام في قول الشاعر:

لهنَّكِ من عَبْسِيَّةٍ لَوَ سيمَةٌ ... ..."

لعلَّ الصَّواب الذي يقتضيه الشَّاهد في قول: "لَهِنَّكِ" هو (أبدلوا الهاء ***من الهمزة*** في **(إنَّ)**) ودليله قول ابن جنّي: "...أنَّ العرب قد نطقت بهذا نطقاً وذلك مع إبدال الهمزة هاء في نحو قولهم: لَهِنَّك قائمٌ، إنَّما أصلها: لأنَّك قائمٌ، **ولكنَّهم أبدلوا الهمزة هاءً، كما أُبدلت هاءً في نحو**: هِيَّاك، وهَرَقْتُ الماء، فلمّا زال لفظ الهمزة، وحَلَّت مكانها الهاءُ صار ذلك مُسَهّلاً للجَمْع بينهما، **إذْ حَلَّت الهاء محلَّ الهمزة، فزال لفظ**

(إنَّ) فَصَارت كأنَّها حرف آخر"[١٤٥]. وكذا قول الأنباري: "قُلْنا: لا نُسَلّم أنَّ الهاء في قوله: (لَهِنَّك) زائدة، وإنَّما هي مبدلة من ألف (إنَّ)، فإنَّ **الهاء تُبدل من الهمزة في** مواضع كثيرة من كلامهم، يُقال: هَرَقْتُ الماءَ، والأصل فيه: أرقت... و(هِيَّاك) والأصل: (إيَّاك)"[١٤٦].

ص٣٥٦ س٢ "والإبدال مثل (**لَهَنَّك**) في (**إنك**)" والصَّواب –كما تقدّم– (**لَهِنَّكَ**) بفتح اللَّام، وكسر الهاء، وليس العكس و(**إنَّك**) بتضعيف النّون.

ص٣٥٦ س٣–٤ "تُقدّر **إنَّ** الأمر كما ذكروه... ولكن زيدت اللَّام فيه لضرورة الشّعر كما يزيد الشاعر لإقامة الوزن، **ويَنقصُ** لذلك أيضاً" والصَّواب (**أنَّ**) بفتح الهمزة، و(**يُنْقِصُ**) بضمّ ياء المضارعة.

ص٣٥٦ هامش (٣) س٢–٣ "أمّا النّقل فقد جاء عن العرب إدخال اللَّام **في** خبرها... وأمّا القياس **فإن** الأصل في (**لكن**) (**أن**) زيدت عليها..." هذا القول منقول من "الإنصاف" ٢٠٩/١ والصَّواب فيما خُطّ تحته (**على**) خبرها... **فلأنَّ** الأصل في (**لكنَّ**) (**إنَّ**)"، وقد كُرّر هذا الخطأ في ص٣٥٧ من أسفلها، وهامش (٢) س٥ والصَّواب ما ذُكِرَ.

ص٣٥٧ س١–٢ "والثاني: أنَّ أصل (**لكن**) (إنَّ) زيدت عليها **الكاف وحذف** الهمزة، والكاف عوض **عن** المحذوف، و(لا) للنَّفي، والمعنى: (ما قام زيد **لا إنَّ** جعفراً منطلقٌ، وصار لها في التركيب حكم آخر" والصَّواب كما في "الإنصاف" ٢٠٩/١–٢١٣ "**لكنَّ**... زِيدت عليها *(**لا**) **و*** الكاف، **وحُذِفت** الهمزة، والكاف عِوَضٌ **من** المحذوف... ما قام زيدٌ **لاكنَّ** جعفراً منطلقٌ".

ص٣٥٧ س٤ "كما أنَّ أصل (لن): (لا) (أن) ثمّ **حُذف وغُيّر**، وصار لها حُكم آخر" لعلَّ الصَّواب (**ثُمّ حُذِفت *الألف والهمزة* وغُيّرت**..."[١٤٧].

ص٣٥٨ س١ "والهمزة محذوفة، و(لا) باقيةٌ على النَّفْي، وكلُّ ذلك لا **يهتدي** لما زيادته القياس" لعلَّ الصَّواب الذي يقتضيه السياق (لا **يُهْتَدَى *به***).

ص٣٥٩ س٥ "لا سيّما إذا أُريد **تقويةَ** الحرف" والصَّواب (**تقويةُ**) بالرَّفع.

ص٣٥٩ س٢ من أسفلها "وهذا **يونس** بكون (علَّ) ثلاثية، فأمّا (**كأن**) فأصلها (إنَّ) زِيدت عليها كاف التشبيه" والصَّواب (**يؤنس... كأنَّ**).

ص٣٦٠ س٦ "فجاز أن تكون **اللامَ زائدةٌ**" والصَّواب في حركة إعراب ما خُطّ تحته هو العكس أي (تكون **اللَّامُ زائدةً**).

ص٣٦٠ س٨-٩ "ولهذا حكمنا على الألف في (ما) و(لا) بأنَّها أصلٌ، وليست في الأسماء والأفعال **أصلٌ** بحال، بل إمّا **زائدةٌ أو منقلبةٌ، ويقوى** ذلك أنَّ نون الوقاية لا تكاد تجيء مع لعلَّ" والصَّواب (**أصلاً**) بالنّصب؛ لأنَّه خبر (ليس) واسمها ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على الألف في (ما) و(لا). و(إمّا **زائدةً** أو **منقلبةً**) بالنّصب على تقدير: (إمّا أنْ تكون زائدةً أو منقلبةً) و(**يُقَوّي**).

ص٣٦١ س٢-٣ "ألا ترى أنَّ النون لمّا تكرّرت في فعل الأمر، كقولك في جماعة المؤنّث: **اضربْنَانِ** فصلت فيه بالألف؛ لئلَّا **تتولى** ثلاثة أمثال... ويزداد **ثُقلاً** بزيادة اللَّام الأُولى". والصَّواب (**اضْرِبْنَانّ**) بتضعيف النون، وهي نون التوكيد الثقيلة، وكُسِرت لتقدُّم الألف عليها و(**تَتَوالَى**) و(**ثِقَلاً**)[١٤٨].

ص٣٦١ س١ من أسفلها "ولا يقال: **أن** الغين بَدَلٌ من العين" والصواب (**إنَّ**).

ص٣٦٢ هامش (١) س٢ "والصَّحيح في هذه المسألة ما ذهب **إلي** الكوفيون" والصَّواب (**إليه**).

ص٣٦٢ عنوان المسألة ذات الرقم (٥٦) "**بناء اسم** (لا) النافية للجنس" هذا العنوان الذي وضعه المحقّق الكريم غير دقيق من جانبين:

أولهما: أنَّه يقضي بأنَّ اسم (لا) النافية للجنس مبنيٌّ لا غير باتّفاق البصريين والكوفيين، ولا خلاف بينهما في ذلك. وثانيهما: أنَّه لم يُحدّد فيه حال اسم (لا) من حيث كونه مفرداً أو مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف، وعليه فالمحقّق بالعنوان ذا -كما سبق- ذهب إلى أنَّ اسم (لا) مبنيٌّ على الإطلاق بصرف النظر عن نوعه أو

حاله، وهذا غير صحيح، فهو في حال كونه مضافاً أو شبيهاً به معرب لا غير بإجماع البصريين والكوفيين، أمّا في حال كونه مفرداً نكرة ففي إعرابه خلاف بينهما، فهو مبنيٌّ على الفتح عند البصريين، ومعرب منصوب عند الكوفيين؛ وعليه فإنَّ وَجْهَ الصَّواب في العنوان المتقدّم لهذه المسألة هو "**اسم (لا) المفرد النكرة معربٌ أو مبنيٌّ**"(١٤٩). أو "**اسم (لا) النكرة بين الإعراب والبناء**"(١٥٠). أو –وهذا كما أرى– (**الاسم النكرة المنفيّ بـ(لا) أَمبنيٌّ هو أم معرب؟**).

ص٣٦٣ س٢ "أنَّ (لا) مركَّبة مع الاسم... وبيان أنَّها مركَّبة مع الاسم **أنَّها** إذا فُصل بينهما أُعرب" لعلَّ الصَّواب الذي يستقيم والسياق (**أنَّه**) بضمير المذكر، أي: أنَّ الأمر أو الحال أو الشأن "إذا فُصِل بينهما أُعرب...".

ص٣٦٤ س١٠ "لِمَ قلتم: إنَّ النُّقصان محصورٌ في اتّصال (لا) بما **بعده**" والصَّواب (**بَعْدَها**).

ص٣٦٤ س٢ من أسفلها "إذ لو كانت له عِلّةٌ **كانت لازمةٌ، لأن** معناه لا يختلف" والصَّواب (**لكانت لازمةً؛ لأنَّ**).

ص٣٦٤ الهامش (٣) س٣ "فاكتفوا بـ(لا) **عن** العامل" القول منقول من "الإنصاف" ٣٦٦/١ والصَّواب فيه (**من**).

ص٣٦٥ س١ "أنَّ الكلام متضمنٌ معنى الفعل، **وكان** هو العامل" لعلَّ والصَّواب (**فكان**).

ص٣٦٥ س٩ "وتقول: (قام القومُ ليس زيداً) وهو في المعنى: (قام القوم **غيرُ** زيدٍ)" والصَّواب (**غيرَ**) بالنّصب على الاستثناء.

ص٣٦٦ س٧ "ألا ترى أنّها في هذا الموضع مفتوحة غيرُ منوّنةٍ، وفي المواضع **الأُخر** تُفتح وتُنوّن" والصَّواب (**الأُخرى**).

ص٣٦٦ س٧ من أسفلها "قولهم: (**متضمّن** معنى الفعل) لا يستقيم" أرى أنَّ الصَّواب بناءً على ما جاء في الوجه الثاني السابق ذكره ص٣٦٥ س١ ((قولهم: *إنَّ الكلامَ* متضمّنٌ...)).

ص٣٦٦ س٤ من أسفلها "أحدهما: أنَّ (لا) لا **يدلُّ** على فعل معيّن" الصَّواب بناءً على جاء في ص٣٦٣ س٢ من قول: "أنَّ (لا) **مركبة**" بصيغة المؤنث هو (**لا تدلُّ**) بتلك الصيغة أيضاً.

ص٣٦٦ الهامش (١) س١-٢ "لأنَّ (لا) إنمّا عَمِلت **عَمَل** النَّصْب؛ لأنَّها نقيضة (**إن**)... و(**إن**) للإثبات" والصَّواب الوارد في "الإنصاف" ٣٦٧/١ والقول منقول منه هو... إنمَّا **عَمِلت النّصب**... (**إنَّ**)... و(**إنَّ**) **وتحذف كلمة (عَمَل)**؛ لأنّها زائدة".

ص٣٦٧ س٢ "**ووقع** (ليس) في الاستثناء بمعنى (غير) له معنى" والصَّواب (**وَوُقُوع**).

ص٣٦٨ س٥ "أنَّ (لا) واسمها رُكّبا فصارا **كاسمِ** واحدٍ" والصَّواب (**كاسمٍ**) بالتنوين؛ لانقطاعه عن الإضافة.

ص٣٦٩ س١ "و(لا) على هذا **كجزءِ** من الكلمة" والصَّواب (**كجزءٍ**) بالتنوين؛ لانقطاعه عن الإضافة أيضاً.

ص٣٧١ س٧-١١ "إذا سَمَّيت رجلاً بـ(حضرموت) فإنَّك تقول في **ثنّيت**: حضرموتان وحضرموتون، فأمّا خمسة عشرَ فإنَّ **التَّثنية في الاسم الثاني** امتنع تثنيته لعلةٍ أُخرى، وذلك أنَّ خمسةَ عشرَ عبارة عن خمسةٍ وعشرةٍ، فإذا **تثنَّيت** (عشراً) بقيت الخمسة على حالها، فلم تَصِحّ **تثنية؛ لأنَّه** بعض الكميّة". والصَّواب فيما أراه والذي يقتضيه السياق: "فإنك تقول في **التثنية *والجمع: جاءني*** حضرموتان، وحضرموتون[١٥١]... فإنَّ التّثنية ***في الاسم الأوّل، و*** الاسم الثاني امتنعت تثنيته لعلّة أخرى... فإذا **ثنّيت** (عشراً)... فلم تصحّ **تثنيتها**؛ لأنّها...".

ص٣٧٣ س٣ "أنَّها أسماء جامدة أُعملت بالمعنى، فلم يَجُز تقديم **معموله** عليها كالمصدر" والصَّواب (**معمولها**).

ص٣٧٤ س٢ "اقْتُصِرَ به في العمل على وقوعِهِ في **موضعهُ**" والصَّواب (**موضِعِهِ**) بكسر الضمير الهاء.

ص٣٧٥ س٣ "والثّاني: أنّها واقعةٌ موقعَ الأمر، ومعمول الأمر **لا يتقدَّم** عليه، كذلك هاهنا، فقولك: (عليك زيداً) في معنى (الزم زيداً) ولو قُلْت: (زيداً الزمْ) جازَ، كذلك عليك" والصَّواب (**يتقدَّم**) **بصيغة الإثبات، وليس النَّفْي**؛ لأنَّ هذه الحجّة هي الوَجْه الثاني من وَجْهَي القياس اللذين استدلَّ بهما الكوفيون على جواز تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها، وكذا معمول أسماء أفعال الأمر، خلافاً للبصريين الذين لم يُجَوّزوا ذلك، ودليل وَجْه الصَّواب ذا المثال الوارد في الحجّة نفسها من قول: "(**عليك زيداً**) في معنى (**الْزَمْ زيداً**)، ولو قلت: (**زيداً الْزَمْ**) جاز، كذلك (عليك)" وهذا ما قاله الأنباري أيضاً في وجه القياس ذاك(١٥٢).

ص٣٧٦ س٤-٥ "وهو منصوب بـ(**استقر**) وهو فعل، ومنهم مَنْ قال: المُقَدَّرُ (**مُسْتَقِرٌ**)، وهو اسم الفاعل" والصَّواب (**اسْتَقَرَّ... مُسْتَقِرٌّ**) بتضعيف الرّاء.

ص٣٧٧ س٤ "ولا بُدَّ للعمل من عامل، والعامل في الأصل هو **الفصل**" والصَّواب (**الفعل**).

ص٣٧٧ س٧ من أسفلها "أمّا كونُه **مرفوعُ** الموضع..." والصَّواب (**مرفوعَ**) بالنَّصب على الخبريّة للمصدر (كون).

ص٣٧٩ س٤ "استوى **الماءَ** ولابَسَ الخَشَبَةَ" الصَّواب (**الماءُ**) بالرّفع على الفاعليّة.

ص٣٨٠ الهامش س٣ "الدكتور مهدي **المخومي**" والصَّواب (**المخزومي**).

ص٣٨٠ هامش (١) س٣ "فتعدّى **إلا** الاسم فَنَصَبَهُ" والصَّواب (**إلى**).

ص٣٨٠ هامش (٣) س٤ "إنمَّا يعمل في هذا الباب في المفعول **يتوسط** الواو" والصَّواب (**يتوسَّط**).

ص٣٨١ س٨ "واحتجّ الزّجّاج بأنَّ الفعلَ لازمٌ، **والواوُ** غيرُ مُعَدِّية" والصَّواب (**والواوَ**) بالنَّصْب عطفاً على اسم (أنَّ)، والتقدير: (وأنَّ) الواوَ غيرُ مُعَدِّية.

ص٣٨٢ س٢-٣ من أسفلها "أنَّ الخلاف لا يوجب النَّصْب، كقولك: قام زيدٌ **لكنَّ** عمرٌو... وكذا قولك: قام زيدٌ لا **عمروٌ**" والصَّواب (**لكنْ**) بتخفيف النون، و(**عمرٌو**) بتنوين الرّاء وليس الواو.

ص٣٨٣ س١، ٣ "يجوز تقديمُ الحالِ على العامل فيها إذا كان فعلاً، أو ما قام **مقدامه**. وقال الكوفيون: لا يجوز إذا كان صاحبُ الحال اسماً ظاهراً، وإن كان **مضمراً**، كقولك: (راكباً جئْتُ)" والصَّواب (ما قام **مقامه**... وإنْ كان مضمراً ***يجوزُ***).

ص٣٨٣ س٥ "(شَتَّى تؤوبُ الحَلَبَةُ) أي: تؤوبُ الحَلَبَةُ **مختلفةٌ**" والصَّواب (**مختلفةً**) بالنصب على الحال.

ص٣٨٣ س١ من أسفلها "وأمّا القياس: **فإن** العاملَ متصرّف جازَ تقديم الحال عليه" لعلَّ الصَّواب الذي يقتضيه السياق، والقائم على صيغة التعليل أو بيان السبب هو (**فَلأنَّ**).

ص٣٨٤ س٥ "ومن هاهنا جازَ تقديم المفعول على الفعل، ولا يلزم عليه تقديم الحال على **هذا**، ولا على الظرف" والصَّواب فيما أراه (على هذا ***العامل***).

ص٣٨٤ س١٠ "وأمّا تقديمُ الحالِ على **العامل إذا** كان صاحبها مضمراً" والصَّواب (على العامل ***فيها***) وهذا ما جاء في ص٣٨٣ س١ كما تقدَّم.

ص٣٨٤ س٧ من أسفلها "أحدهما: أنَّ **المضمرة** يعود عليه ضمير، فلا **يكونُ** تقديمُ مضمرٍ على مظهرٍ" والصَّواب فيما أراه (أنَّ **المظهر**... **فلا يجوز**).

ص٣٨٦ س٤-٥ "وحُجّة الأولين: أنَّ الحالَ من الأسماء والأفعال ما **كان موجوداً** وقت **الأخبار**، أو مَحْكيَّةً، كقولك: (هذا زيدٌ قائماً) أي: في هذه الحال" لعلَّ الصَّواب (**ما كانت موجودةً**) بصيغة التأنيث، وهذا ما جاء في السياق ذاته: "**أو محكيَّةً... في هذه الحال**" فمرّة تُذكَّر الحال، ومرّة تؤنّث، ويجوز الوجهان، لكن من الأحسن اتّباع صيغة واحدة في هذا السياق، وهو التأنيث. و(**وقت الإخبار**) بكَسْر الهمزة، وقد أشرت إليه سابقاً.

ص٣٨٦ س٣ من أسفلها "وما كانَ **غيرُ** موجودٍ كيف يصحُّ أن يكون هيئةً" والصَّواب (**غَيْرَ**) بالنَّصْب على الخبريّة لِـ(كان).

ص٣٨٦ هامش (١) س٣ "ولا **بد** أن يكون معه (قد) **أما** ظاهرة **أو** مضمرة" والصَّواب الوارد في "الأصول" ٢١٦/١ والقول منقول منه هو "ولا بُدَّ *من* أنْ... **إمّا** ظاهرة **وإمّا** مضمرة".

ص٣٨٨ س٦-٧ "أحدهما: أنَّ الماضي يقعُ صفة للنكرة؛ فجازَ أنْ يقع حالاً من المعرفة كالفعل المضارع، ومثالهُ قولك: مررتُ برجلٍ كَتَبَ، أي: **كاتبٌ**، كما تقول: مررتُ **برجلٍ** يكتبُ، وتقديره: أنَّ الحال صفةٌ في الأصل، وإذا كان الماضي يصلُحُ أنْ يكون صفةً، فقد صلح لأصل الحال" والصَّواب (**كاتبٍ**) بالجرّ؛ لأنَّه في الأصل نعت لِـ"رجلٍ" بعد أنْ حلّ محلَّ جملة الماضي (كَتَبَ). و"**بالرّجُل**" بتعريفه بـ(أل)؛ ليصلح وقوع جملة المضارع بعده "يكتب" حالاً له. ودليل هذا ما جاء في "الإنصاف" ٢٥٣/١ في حجّة وقوع جملة الماضي حالاً من غير (قد)، ونصُّ القول فيه: "وأمّا القياس فلأنَّ كُلَّ ما جازَ أنْ يكون صفة للنّكرة نحو: (**مررتُ برجلٍ قاعدٍ، وغلامٍ قائمٍ**) جازَ أنْ يكون حالاً للمعرفة نحو: (**مررتُ بالرَّجل قاعداً، وبالغلام قائماً**) **فينبَغي أنْ يجوز أنْ يقع حالاً للمعرفة** نحو: (**مررتُ بالرَّجل قَعَدَ، وبالغُلام قام**)".

ص٣٨٩ س١ "أنَّ الماضي يقع **موضع** المستقبل" لعلَّ الصَّواب (**موقع**).

ص٣٩١ عنوان المسألة ذات الرقم (٦٤) "**إعراب الظّرف الواقع خبراً إذا تكرَّر بعد اسم الفاعل**". هذا العنوان الذي صاغه المحقّق الكريم كالعنوان الذي سبق الوقوف عنده من حيث عدم دقّته، وَوَجْه ذلك أنَّ الخلاف في هذه المسألة ليس في إعراب الظرف الواقع قبل اسم الفاعل، والمكرَّر بعده، بل الخلاف في إعراب اسم الفاعل نفسه، أو ما يُسمَّى الوصف الصالح للخبريّة إذا وُجد معه ظرف مُكرَّر؛ وعليه فإنَّ وَجْهَ الصَّواب في العنوان –كما أرى– هو: (**القَوْل في إعراب اسم الفاعل الصالح للخبريّة إذا وُجِدَ معه ظرفٌ مُكرَّر**) أو كما جاء في "الإنصاف"٢٥٨/١، و"ائتلاف النُصرة" ص٤٢، "**ما يجوز من وجوه الإعراب في الصّفة الصالحة للخبريّة إذا وُجِدَ معها ظرفٌ مُكَرَّر**".

ص٣٩١ س٣ "لا يجوزُ في (قائمٍ) إلَّا **النَّصْبَ**" والصَّواب (**النَّصْبُ**) بالرّفع على الفاعليّة؛ لأنَّ الاستثناء مُفَرَّغ.

ص٣٩١ س٥ "أنَّ قائماً صالحٌ أنْ يكون خبَر المبتدأ، والظرف **فيجوز** أن يتكرَّر توكيداً" لعلَّ الصَّواب الذي يقتضيه السياق (**يجوز**) بدون الفاء أو (**وأمّا** الظرف **فيجوز**...).

ص٣٩١ س٣ من أسفلها "ويدلُّ عليه أنَّك إذا نَصَبْت (قائماً) كانت (في) توكيداً أيضاً، **إذا** لو اقتصرت فقلتَ: (زيدٌ في الدّار قائماً) جاز" والصَّواب (**إذْ**).

ص٣٩٢ س٣ "ولمّا لم يكن في الكلام ظرفٌ آخر **جاء** الرّفع والنّصب" والصَّواب (**جازَ**).

ص٣٩٣ الهامش س١–٢ من أسفله "استشهد به أكثر الكوفيين على كفّ (ما) النافية عن العمل؛ لدخول (**إنَّ) عليهما**، وقد استشهد به المؤلف على توكيد (ما) النافية **بأن** الزّائدة" والصَّواب (**إنْ**) بكسر الهمزة وتخفيف النون، وجاء هذا في قول الشاعر: "فما إنْ طبُّنا جبنٌ ولكنْ و(**عليها**) بضمير المفرد العائد على (ما) النافية.

ص٣٩٤ س١ من أسفلها "أنَّه لفظٌ **مميز** فلم يجز تقديمه على العامل فيه" جاءت الكلمة مهملة من الضبط، ووجهه فيها لزوال اللّبس (**مُمَيّزٌ**) بصيغة اسم الفاعل.

ص٣٩٥ س٧ "فهما مُشتركان في كون كُلّ واحدٍ منهما **مميّزٌ منسوبٌ** إلى العامل" والصَّواب (**مُمَيّزاً منسوباً**) بالنَّصْب.

ص٣٩٦ س٤ "وأمّا القياس: فهو أنَّ العامل **هنا** متصرّف، **إذ** كان فعلاً متصرّفاً فهو كالمفعول، يجوز تقديمه على الفعل" لعلَّ الصَّواب فيما أرى وقد جاء هذا القول تعقيباً على قول الشاعر:

"وما كان نَفْساً بالفراق تطيبُ" هو(...أنَّ العامل هنا *فعلٌ* متصرّف *فإذا* كان).

ص٣٩٧ س٥، وهامش (١) س٤ "قد بَلَغتْ **سَوْءاتُهُمْ** هَجَرُ" والصَّواب (**سَوْءاتِهِمْ**)[١٥٣] بالكسر وهي علامة نَصْب في جمع المؤنث السالم، وهذا المثال جاء شاهداً على نَصْب الفاعل، وهو فيه (**سَوْءات**)، ورفع المفعول به وهو (**هَجْرُ**) وذلك على الحكاية. وقد ورد في (هجر) خطأ ثانٍ في الهامش (١) س٢ في الصفحة ذاتها، إذ ضُبطت فيه (**هَجْرُ**) بتسكين الجيم، والصَّواب ما تقدَّم (**هَجَرُ**) بفتح أوّله وثانيه[١٥٤].

ص٣٩٨ س٢ من أسفلها "فإنَّ تقديم المنصوب **يَمْنَحُ** هنا من كون الفاعل محتاجاً إلى التمييز" والصَّواب (**يَمْنَعُ**).

ص٣٩٩ عنوان المسألة ذات الرقم (٦٦): "مسألة العامل في **الاستثناء**" والصَّواب فيما أراه، وهو الوارد في كتب الخلاف التي وَقَفْتُ على بعضها هو "العامل في **المستثنى**"[١٥٥] وهو الاسم الواقع بعد (إلَّا) وكان مدار الخلاف بين البصريين والكوفيين حول عامل النَّصْب فيه. وهذا ما جاء في قول العُكْبَري في تلك المسألة، ونَصُّه: "المنصوب بعد (إلَّا) في الاستثناء منصوب بالفعل المتقدّم بواسطة (إلَّا)".

ص٣٩٩ س٢ "وقال المبرّد والزَّجَّاج: هو منصوب بمعنى **استثنى**" والصَّواب (**أَسْتَثْني**)[١٥٦] بصيغة المضارع، وقد كُرّر هذا الخطأ في الصفحة ذاتها هامش (٢) س٢، وص٤٠٠ س١، ٢ من أسفلها، وص٤٠١ س٤، ٦.

ص٤٠٠ س١-٢ "وقال الفرّاء: (إلَّا) مركَّبة من (**إنْ**) و(لا) فإذا نَصَبْتَ نَصَبْتَ بـ(**إنْ**)، وإذا رَفَعْتَ كانت (**لا**) للعطف" والصَّواب (**إنَّ**)[١٥٧] بتضعيف النون.

ص٤٠٠ س٧ "ألا ترى أنَّ **حرفَ** النَّفْي، والاستفهام، والتبعيض لا تعمل بمعانيها" والصَّواب (**حروفَ**) بصيغة الجمع.

ص٤٠٠ هامش (٢) س٢ "أنَّ النَّاصب له **مخالفة الأول**" والصَّواب الوارد في "الإنصاف" ٢٦١/١ والقول واردٌ فيه "**مخالفته للأوّل**".

ص٤٠١ س٤ "أنَّه ليس **تقديرَ (استثنى)** أولى من تقدير (تَخَلَّفَ) فيرتفع المستثنى أبداً" والصَّواب (**تقديرُ) (أَسْتَثْني)**، وأَرى -مُسْتَدِلّة بما جاء في "اللُّباب" ٣٠٤/١- أنَّ في القول نقصاً، ووجهه "أنَّه ليس **تقديرُ *(إلَّا) بـ* أَسْتَثْني)** أولى من تقدير (تَخَلَّفَ)..."

ص٤٠١ س٦-٧ "أنَّه إذا قُدّر العامل هنا (**استثنى**) **كان جملتين، وقد** أمكن أنْ يُجْعَل **جملةً** فهو أولى" أرى أنَّ فيما خُطّ تحته خَطأً ونقصاً، والصَّواب "**أَسْتَثْني** كان ***الكلام*** جملتين، **وإنْ** أمكن أنْ يُجْعَلَ جملةً ***واحدةً*** فهو أَوْلى"[١٥٨].

ص٤٠١ س٨-١٣ "ولا يجوز أنْ يكون العامل مركّباً من (**إن**) و(**لا**) لثلاثة أوجه: أحدها: أنَّ **التركيبَ خلافُ** الأصل، فلا يَثْبُت **إلا** بدليل ظاهر. والثاني: أنَّه لم يَبْقَ من المركّب حكمٌ؛ لأنَّ (**إن**) لا تنصب وبعدها حرفُ نَفْي، ولو قلت: (**إنْ لا زيدٌ** قائمٌ) لم يَجُز، و(لا) لا **تُعْطَفُ** على هذا المعنى؛ لأنَّها إذا دَخَلَتْ على معرفة لم تعمل فيها، ولزم تكريرُ تلك المعرفة، وإنْ جُعِلت حرف عطف فَسَدَ المعنى؛ لأنَّ حرفَ العطفِ **يُشَرِّك** بين الشيئين في الإعراب و(**إلا**) ليست كذلك" والصَّواب

(...من (إنَّ) و(لا)... أنَّ التركيب *فيها* خلافُ... (إلَّا)... (إنَّ) لا تنصب... (إنَّ لا زيداً قائمٌ)... لايُعْطَفُ بها... يُشْرِك... و(إلَّا)).

ص٤٠٣ س٣ من أسفلها "والواو تَشْرِكُ ما بعدها بما قبلها، هذا حقيقة التّضاد" والصَّواب (تُشْرِكُ... هذه... التّضادّ).

ص٤٠٣ هامش (١) س١ "أما الكوفيين فاحتجوا بأنْ قالوا" والصَّواب (أَمَّا الكوفيّون).

ص٤٠٤ س٣ "وقد جاء في هذا المعنى (إلَّا) بمعنى (مع) وهو معنى الواو، كقوله تعالى: (وأيديَكم إلى المرافق) و(مَنْ أنصاري إلى الله)" لعلَّ وَجْه الصَّواب الدّالّة عليه الآيتان هو (إلى) ويعزّزه قَوْلُ الأنباري في "الإنصاف" ٢٦٦/١: "ويؤيّد ذلك ما روى أبو بكر بن مجاهد عن بعض القُرّاء أنَّه قرأ: (إلى الذين ظلموا) مخفَّفاً يعني مع الذين ظلموا منهم. قال تعالى: (فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ) أي: مع المرافق، ومع الكعبين، وكما قال تعالى: (مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ) أي: مع الله". وقد كُرِّر ذاك الخطأ ص٤٠٥ س٤ في نصّ القول: "(مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ) ". فإلَّا فيه على بابها" والصَّواب –ما تقدَّم– وهو (إلى).

ص٤٠٧ س٢ "كما أنَّ عَمَلَ ما في حيّر (ما) النّافية فيما قبلها لا يجوز، يدل على أنَّ الاستثناء إخراج بعض الجملة كما أنَّ النَّفي كذلك" والصَّواب (حيّز) بالزّاي و(يدلُّ على *ذلك*) أو (يدلُّ *عليه*).

ص٤٠٧ س٧–٨ "وبَلْدَةٍ ليسَ بها طُوِرِيٌّ ولا خَلا الجنَّ بها إنْسِيُّ

تقديره: ولا بها إنسيٌّ خلا الجنَّ" والصَّواب (طُوِرِيٌّ) بكسر الرّاء وليس الواو، و(الجنّ)[١٥٩] بالجرّ.

ص٤٠٨ س٤ "ألا تَرى أنَّ قولك: (ما مررتُ إلَّا بزيدٍ) جائزٌ، وكذلك (**بزيدٍ مررتُ**)؛ **ولأنَّ** العامل في الاستثناء فعلٌ، وتقديم المفعول على الفعل جائزٌ"، لعلَّ الصَّواب الذي يستقيم والسياق (***إلاّ*** بزيدٍ ***ما*** مررت) (و***ذلك*** لأنَّ).

ص٤٠٨ س٦-٧ "والجواب: أمّا **البيتُ فمحمولٌ** على اسم (ليس)، تقديره: ليس بها إنسيٌّ **إلَّا الجنَّ**" والصَّواب (أمّا البيت ***الأوَّل***...) فأُسقطت تلك اللفظة بدليل قوله في الجواب والسياق ذاته س٩: "**أمّا البيت الثاني**". و(**خلا الجنّ**)[١٦٠] وهي رواية البيت -كما تقدم-.

ص٤٠٩ س٣ "**والفرقٌ** بينهما ظاهر" والصَّواب (**والفَرْقُ**) من غير تنوين.

ص٤٠٩ س٢ من أسفلها "(إلَّا) مركّبة من (**أنْ**) و(لا)" والصَّواب -كما تقدَّم- (**إنَّ**).

ص٤١٠ هامش (٢) س١ "البيتان **للجميع** الأسدي" والصَّواب (**للجُمَيح**) بالحاء. وقد كُرِّر هذا الخطأ ص٤٧٩.

ص٤١١ س١ "عمرو بن عبدالله إنَّ به ضَنَّاً على **المِلْحَاة** والشَّتْمِ"

والصَّواب (**المَلْحَاة**)[١٦١] بفتح الميم لا بكسرها.

ص٤١١ س٥ من أسفلها "أنَّه لا يجوز أنْ يكون صلة (ما) المصدريّة؛ فلا تقول: (قام القومُ **حاشا** زيداً) كما تقول: قاموا ما خلا زيداً" والصَّواب الذي يقتضيه السياق (قام القومُ **ما** حاشا زيداً).

ص٤١٢ س٣ "ألا تَراكَ تقول: (قام القومُ حاشى زيدٍ) **فَتُعَدَّى** قام بـ(حاشا)" والصَّواب (**فَتُعَدّي**) بصيغة المبني للمعلوم.

ص٤١٣ س٣-٥ "والثاني: أنَّه **يُعدى** باللَّام، كقوله تعالى: (حاش لله) ولو كان حرفَ **جَرّ لدخَل** على حرف جَرّ، وليس كذلك حكمُ **الحروف**. والثالث: أنَّه دخله التخفيف بالحَذْفِ، يقال: **حاشى الله**، وحَشَا **اللهَ**" والصَّواب "**يُعَدَّى**... ولو كان حرفَ جَرّ ***لَمَا* دَخَلَ** على حرف جرّ، وليس كذلك حكمُ **الأفعال**... يقال: **حاشَ لله**،

وحَشَ لله" ودليل هذا ما قاله في "اللُّباب" ٣٠٩/١-٣١٠ في الاستدلال على حجّة الكوفيين الذّاهبين فيها إلى أنَّ (حاشا) فعلٌ، ونَصُّه: "والثاني: أنَّ الحذف يدخلها، قالوا: **حاشَ لله، وحَشَ لله**. والثالث: أنَّ حرف الجرّ يتعلّق بها، كقولك (حاشا للهِ) **وذلك من خصائص الأفعال**" وكذا قول الأنباري: "ومنهم مَنْ تمسَّك بأنْ قال: الدَّليل على أنَّه فعل أنَّ لام الخفض تتعلَّق به، قال الله تعالى: (**حَاشَ** للهِ مَاهَذَا بَشَرًا) **وحرف الجرّ إنَّما يتعلّق بالفعل لا بالحرف؛ لأنَّ الحرفَ لا يتعلّق بالحرف**"[١٦٢].

ص٤١٥ س١ "ألا تراك تقول **مبتدأ**: حاشا زيداً أنْ يَسْرِقَ". والصَّواب (**مُبْتَدِئاً**).

ص٤١٧ س١ "ويتأيَّد ذلك من ثلاثة أوجه: **أحدهما**..." والصَّواب (**أحدها**).

ص٤١٧ س٥-٦ "والثالث: **أنا** وجدنا من المبنيَّات ما يُعرب إذا أُضيف، وهذا يدلُّ على أنَّ الإضافة علّةٌ لازمةٌ **للبناء**، فكيف تكون علّةَ البناءِ". والصَّواب (**أَنَّا**) بتضعيف النون و(علّةٌ لازمة **للإعراب**) وليس للبناء.

ص٤١٧ س٧-٨ "ولا يلزم على ما ذكرناه إذا **أُضيفت** إلى غير متمكّنٍ؛ لأنَّ المضافَ يكتسي كثيراً من أحكام المضافِ إليه، والمُبْهم هنا **مبنيٌّ والمضاف** إليه كالشيءِ الواحد" والصَّواب "إذا **أُضيفَتْ** إلى... ***والمضاف*** والمضاف إليه كالشيء الواحد".

ص٤١٧ س٥ من أسفلها "(**من** خِزْيِ يومئذٍ)" والصَّواب (***و من**) بالواو. سورة الذاريات آية (٢٣).

ص٤١٨ س٣-٦ "والثاني: أنَّ وقوع الاسم **موضع** الحرف لا يُوجب البناء، ألا تَرى أنَّ قولك: (أخذت بعضَ المالِ) معربٌ، ولو قلت: (أخذتُ من المالِ) صحَّ المعنى، وقد **وبعدت** (بعضُ) موضع (من)، وتقول: (زيدٌ مثل عَمْرٍو) **فترفعُ مع** جواز أن تكونَ في موضع **الكاف**" أرى أنَّ ما خُطَّ تحته يشوبه خطأٌ ونقص، ولعلَّ الصَّواب (وقوع الاسم **موقع** الحرف... وقد **وُضِعَتْ** (بعضُ)... فترفع ***مثل*** مع جواز أن تكون في موضع الكاف [**زيدٌ كعمرٍو**]) ودليل بعض هذا ما جاء في

"الإنصاف" ٢٩٠/١ في الجواب عن كلمات الكوفيين من قول: "أمّا قولهم: إنَّها في معنى (إلَّا) فَيَنْبَغي أنْ تُبْنَى، قلنا: هذا فاسدٌ؛ وذلك لأنَّه لو جازَ أنْ يُقال ذلك لَجَازَ أنْ يُقَال: (**زيدٌ مِثْلَ عمرٍو**) فَيُبْنَى (**مثل**) على الفتح؛ لقيامه مقام الكاف؛ لأنَّ قولك: (**زيدٌ مثلُ عمرٍو**) **في معنى: (زيدٌ كعمرٍو)**".

ص٤٢١ س٥ "وكثرة استعمالها غير ظرفٍ يدلُّ على **أن موضوعَها** على ذلك" والصَّواب (**أنَّ مَوْضعَها**).

ص٤٢١ الهامش (٣) س٥ "(**حذوه** فاعتلوه إلى سواء الجحيم)" والصَّواب (**خُذُوه**) بإعجام الحاء، سورة الدُّخان، آية (٤٧).

ص٤٢٣ س٢ من أسفلها "فإنَّ (كم) حرفان، ولا يمكن أنْ يكون كلُّ واحدٍ منهما، ولا أحدهما **كلمةٌ تامّةٌ**" والصَّواب (**كلمةً تامَّةً**) بنصب (كلمةً) على الخبريّة لـ(يكون)، و(تامةً) على النّعت.

ص٤٢٤ س٤ من أسفلها "واحتجَّ الآخرون: بأنَّ **المعنى على (ما)**، والكاف كالَّلام، كما قالوا: لِمَ فَعَلْتَ؟ قالوا: كم فعلت؟". لعلَّ الصَّواب (بأنَّ **المعنى *في كم***) (**ما**)، والكاف كالَّلام...) أي أنَّ الكاف في (كم) كالَّلام في (لِمَ) والمعنى فيهما كالمعنى في (ما).

ص٤٢٩ س٤-٥ "وَجْه القول الأوّل مبنيٌّ على **الجار** هل هو (كم) أو (من) مقدَّرة، والصَّحيح هو الأوّل، وبالفَصْل تبطُلُ الإضافة، فيجب أن يخرج **المُمَيَّز** على الأصل" والصَّواب (**الجارّ**) بتضعيف الرّاء و(**المُمَيِّز**) بصيغة اسم الفاعل، والمراد التّمييز، أي تمييز (كم) الخبريّة.

ص٤٢٩ هامش (١) س١ "البيت **للرَّبيع** بن **ضُبع**" والصَّواب كما جاء ضَبْطه في "الكتاب" ٢٠٨/١ "**للرُّبيع** بن **ضَبُع**".

ص٤٣٠ س٢ "كم نالني **مِنْهُمْ** فضلاً على عَدَمٍ **إذا** لا أكاد من **الأَقتارِ** أحْتَمِلُ"

والصَّواب (**مِنْهُمُ**) بضمّ الميم في الضمير (هُمُ) وهذا ما يستقيم وبَحْر البيت وهو (البسيط)، و(**إذْ**) و(**الإقتار**)[١٦٣] بكسر الهمزة كما يقتضيه المعنى[١٦٤] في البيت. وقد كُرّرت هذه الأخطاء ص٤٧٧.

ص٤٣٠ س٥ "كم بجودٍ **مُقْرِفٌ** نال العُلَى وكريمٍ بُخْله قدْ وَضَعَهْ"

والصَّواب الذي يقتضيه رأي الكوفيين الذاهبين فيه إلى أنَّه إذا فُصِل بين (كم) الخبريّة وتمييزها بالظّرف، أو الجارّ والمجرور جُرَّ التمييز، وهو (**مُقْرِفٍ**) وهذا ما جاء في قول العُكْبَري –بعد الاستشهاد بالبيت–: "**فَجَرَّ مع الفصل**"، وكذا يؤكده جَرُّ الاسم المعطوف عليه "**وكريمٍ**" في الشطر الثاني.

ص٤٣٢ س٥ "فلو أَضَفْتَ (خمسة) إلى (عشرة) فقلت: (قَبَضْتُ خمسة **عشر**) لم تكن (العشر) مقبوضة" جاءت الكلمة مهملة من الضبط، وَوَجْهه فيها كما يقتضيه سياق القول، وهو أنْ تكون مضافة هو (**عَشَرٍ**).

ص٤٣٢ س٣ من أسفلها "**والفصل** المنسوب إلى المضاف غيرُ منسوبٍ إلى المضاف إليه، كقولك: (جاءني غلامُ زيدٍ) فالمجيءُ منسوب إلى الغلام لا إلى زيد" والصَّواب (**والفعْلُ**).

ص٤٣٣ س٣ "ولأنَّ اسمَ **الأوّلَ** غيرُ الثاني" والصَّواب (**الأوّلِ**) بالجرّ على الإضافة.

ص٤٣٣ س١ من أسفلها "ألا ترى أنَّ المُضْمرات أسماء ولا يصحُّ إضافتُها، وكذا هاهنا لا يصحُّ إضافة النيّف إلى **العشر**" وَجْه الصَّواب –وهو الوارد في "الإنصاف" ٣١٢/١– "**العشرة**" بتاء التأنيث.

ص٤٣٤ س١ "تقول: قبضت الخمسة **عشرَ** تدخل الألف واللّام في الاسم الأوّل دون الثاني **والثالث**" لعلّ قوله: "دون الثاني والثالث" وأخصُّ هنا (الثالث) يدلُّ على أنَّ في القول كلمة قد أُسقطت منه، وهي تمييز العدد المركَّب "الخمسة عشر"؛ وعليه فالصَّواب فيما أرى القول: (قَبَضْتُ الخمسة عشر ***درهماً***) ودليله ما ورد

في ص٤٣٥ س٩ من قول: "وأمّا دخول الألف واللّام على **الدّرهم** فبعيد جدّاً لما يُذكر في باب التمييز" وكذا ما جاء في "اللُّباب" ٣٢٦/١-٣٢٧ من قول: "إذا أردت تعريف العدد المضاف، أدخلت أداة التَّعريف على الاسم الثاني... فأمّا ما لم يُضَف منه فأداة التّعريف في الأوّل نحو: **الخمسة عشر درهماً**، إذْ لا تخصيص هنا بغير اللّام" وكذا جاء في "الإنصاف" ٣١٢/١-٣١٣ في قول: "ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز أنْ يقال في خمسة عشر درهماً: (**الخمسة العَشَرَ درهماً، والخمسَةَ العَشَرَ الدّرهمَ**). وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز إدخال الألف واللّام في العشر، ولا في **الدّرهم**، وأجمعوا على أنَّه يجوز أنْ يقال: (**الخمسة عَشَرَ درهماً**) بإدخال الألف واللّام على الخمسة وَحْدَها".

ص٤٣٤ س٦ "لأنَّ الألف واللّام تدلُّ على تعريف ما **دخلتا** عليه" والصَّواب (**دَخَلَتْ**) بصيغة المفرد، بدليل إفرادها في السياق ذاته (تدلُّ).

ص٤٣٤ س١ من أسفلها "خَلَّصَ **أمُّ** العمرو **عن** أسيرها" والصَّواب (**أُمَّ... مِنْ**)[١٦٥].

ص٤٣٥ س٤ "ولأنَّ (عشراً) **اسمُ نكرة فجاز** دخول اللّام عليها كسائر الأسماء" لعلَّ الصَّواب (**اسمٌ نكرةٌ جازَ**).

ص٤٣٥ هامش (١) س٢ "أما ودماءٌ ما **نزال** كأنَّها" والصَّواب (**تزال**) بتاء المضارعة.

ص٤٣٥ هامش (١) س٢ من أسفله "العندم: دم الغزال **بلحا** الأرطى" والصَّواب (**بلحاء**)[١٦٦].

ص٤٣٥ هامش (٢) (سورة نوح، آية **٢٢**) والصَّواب (آية **٢٣**) والآية المذكورة هي (ولا يغوث ويعوق ونَسْرَاً).

ص٤٣٥ هامش (٣) "يقول الخنا **وأبعض** العُجْم ناطقاً" والصَّواب (**وأبغض**)[١٦٧] بالغين.

ص٣٣٦ س١ "يجوزُ أنْ تقول: هذا **ثالثُ** عشر ثلاثة عَشَرَ، وهذا **ثالثُ** ثلاثة **عشرةَ**" والصَّواب (**ثالثَ**) بالبناء على الفتح؛ لأنَّه في الحال الأُولى مركّب مع العدد (**عشرَ**) وكلاهما مبنيٌّ على فتح الجزأين، وفي الحال الثانية مركَّب مع العدد (ثلاثة **عشرَ**) بتذكير (**عشر**) وليس بتأنيثها؛ وذلك لأنَّ صدره العدد (ثلاثة) بصيغة المؤنث، ومن ثَمَّ فإنَّه لا يُقال: (ثلاثة عشرة) بتأنيث العدد المركّب في كلا جُزأيه. والمسألة الوارد فيها هذا القول هي "إضافة العدد المركّب إلى مثله".

ص٤٤٠ س٣ "فلّما **حذفتَ الألفَ** ضُمّ" لعلَّ الصَّواب (**حُذِفتِ الألفُ** ضُمّ) بصيغة المبني للمجهول.

ص٤٤٠ س٢ من أسفلها "والمبنيُّ الذي يقع هذا موقِعَهُ **أما** الكاف التي هي حرف الخطاب، **أو** الاسم المضمر المخاطب" والصَّواب (**إمّا** الكاف... **وإمّا** الاسم...).

ص٤٤١ س٦ "يا أبجر بن مُرَّةٍ يا أنتا أنتَ الذي طَلَّقْتَ عام **جِعْتا**"

والصَّواب (**جُعْتَا**) بضمّ الجيم. وقد كُرِّر فيها خطأ ثانٍ في ص٤٧٤ إذْ وردت هذه الكلمة (**بعتا**) بدل (**جُعْتَا**).

ص٤٤١ س٨ "إذا جازَ أن يُبْنَى الاسمُ لوقوعهِ موقِعَ المُضمر، فبناؤه من أجل الصَّوتين المكتنِفَين **له بطريق** الأَولى" لعلَّ الصَّواب (المكتنفَيْن به **من طريق** الأَولى).

ص٤٤١ س٤-٥ من أسفلها "قولهم: **أن** البناء كان لشبه المنادى بـ(**قبل**) و(**بعد**)، ومن حيث **بنينا** بني" بعض ما خُطّ تحته خطأ، وبعضه مُهْمَل من الضبط، والصَّواب (**إنَّ**... بـ(**قَبْلُ**) و(**بَعْدُ**)... **بُنِيَتَا**).

ص٤٤١ هامش (١) س٢، ٦ "**الأحوض**" والصَّواب (**الأحوص**) بالصاد، وهو لقب لأحد الشُّعراء.

ص٤٤٢ س٢ "وقال بعض النّحويين: هو **مرفوع** بنفس (**ما**)" والصَّواب "**منصوب** بنفس (**يا**)" والمراد الاسم المنادى، وهو مذهب الكوفيين، ودليل وَجْه الصَّواب ذا ما

جاء في ص٤٤٣ س٢ من قول: "إنَّ موضِعَهُ **نَصْبٌ بـ"ياء" نفسها**" وكذا قول العُكْبَري: "**المنادى منصوب** اللفظ والموضع، واخْتُلِفَ في **ناصبه**، فقال بعضهم: **النَّاصب** له فعل محذوف لم يستعمل إظهاره، وهو (أُنادي، وأدعو، وأُنبّه)؛ وذلك لأنَّ (يا) حرف، والأصل في الحروف أَلاَّ تعمل... وقال آخرون: **العامل فيه حرف النّداء**"(١٦٨). وكذا قول الأنباري: "فإنْ قيل: فما العامل فيه **النَّصْب**؟ قيل: اختلف النّحويون في ذلك، فذهب بعضهم إلى أنَّ العامل فيه **النَّصْب** فعل مُقَدَّر، والتقدير فيه: (أَدعو زيداً، وأُنادي) وذَهَبَ آخرون إلى **أنَّه منصوب بـ(يا)؛ لأنَّها** نابت عن أدعو، وأُنادي"(١٦٩).

ص٤٤٣ س١١ "ولمّا أُشبهت الفعل من هذه الوجوه نَصَبَت؛ ولذلك **تُنصب** النكرة غير المقصودة، والمضاف، والمشابه له" لعلَّ الصَّواب فيما أرى (تُنْصَبُ ***بها*** النكرة...) إنْ أبقينا على صيغة المبني للمجهول، أو (**تَنْصُبُ النكرة**) بصيغة المبنيّ للمعلوم.

ص٤٤٤ س٥-٦ "لأنَّ الغرض من التَّعريف التخصيص **وإزالة** الاشتراك، وهذا يحصُلُ بواحدٍ، فلا يجوز أنْ ينضمّ إليه آخر، كما لا **يَجمع** بين حرفي استفهام" والصَّواب (**وإزالةُ**) بالرَّفع عطفاً على خبر (أنَّ) وهو (التخصيص) و(**يُجْمَع**) بصيغة المبني للمجهول، وهذا ما يستقيم والسياق.

ص٤٤٥ س٥، ٧ "فأدخلت **اللَّام** لتعرّف (الحسن) وبقيت صورة الإضافة، وجَرت الألف واللَّام هنا مجرى (الذي)، ويجوز أن تجمع بينها وبين الإضافة إذا **كان** بمعنى الذي" والصَّواب (فأدخلت ***الألف و*** اللَّام... إذا **كانت**).

ص٤٤٧ س٥ "وأمّا القياسُ على قولهم: (**يالله**)" والصَّواب (يا **الله**) بهمزة الوصل، أو القطع (يا **أَلله**)(١٧٠) وقد كُرّر هذا الخطأ في الصفحة ذاتها س٩، وص٤٤٩ س٢، وص٤٥١ س٦ والصَّواب ما ذُكِر.

ص٤٤٧ س٧ من أسفلها "ومنها الإبدال كقولك: (**هالله**) و(**فالله**)" والصَّواب (**هألله**) و(**أفألله**)[١٧١].

ص٤٤٧ س١-٢ من أسفلها "فـ(يا) أحد **جزءي** أداة التعريف، وهذا إنَّما يُحتاج إليه فيما لم **يتعين**، والألف واللَّام **تعين**" والصَّواب (**جُزْأَيْ**) برسم الهمزة على ألف و(**يَتَعَيَّنْ... تُعَيّنْ**) وقد وردتا مُهْملتين من الضبط.

ص٤٥٠ س٨ "والخامس: أَنَّهم خَصُّوا ذلك بالنداء إجماعاً حتّى أنَّهم لا يقولون: (**غفر** اللهمّ لفلانٍ)" لعلَّ الصَّواب (**اغفر**) بصيغة الأمر، والذي يقتضي ذلك هو صيغة الدُّعاء في (اللّهمّ).

ص٤٥٠ س٥ من أسفلها "ويدلُّ على أنَّها عوضٌ أيضاً أنَّها في موضع **غير المعوّض** منه، وهذا شأن العِوَض" والصَّواب فيما أراه (في موضع غير ***موضعٍ*** المُعَوَّض منه).

ص٤٥١ س٢-٤ "وما عليكِ أنْ تقولي كُلّما سبَّحت واسترجعت يا **اللهمّا**

أردِدْ علينا شَيْخَنَا مُسَلّما

والأصل أن لا **يُجمع العوضُ والمعوَّضُ**". والصَّواب (يا **اللهمّا... ارْدُدْ**)[١٧٢] بهمزة الوصل فيهما، وبضمّ الدّال عين الفعل في (ارْدُدْ)؛ لأنَّه بصيغة الأمر، وقد كُرّر الخطأ فيهما ص٤٧٩. و(أنْ لا يُجمع ***بين* العِوَضِ والمُعَوَّضِ**)[١٧٣].

ص٤٥١ س٣ من أسفلها "دَرَسَ المَنَا **بِمَتَالعٍ** فأبان" والصَّواب (**بِمُتَالعٍ**)[١٧٤] بضمّ الميم.

ص٤٥١ هامش (٣) "وتقادمت بالحبس **فالسُّويان**" والصَّواب (**فالسُّوبان**) بالباء كما هو وارد في المصادر المذكورة في الهامش ذي الرّقم (١٧٣).

ص٤٥٢ س٥ "أنَّه يجوزُ أن يتبع بقوله: (**لعنة الله**)" لعلَّ وَجْه الصَّواب وهو الوارد في كتب الخلاف التي تناولت مسألة أصل الميم في (اللّهمَّ)، ومنها كتاب (التَّبيين) موضع هذه الدراسة "**اللّهمَّ الْعَنْ فلاناً**"[١٧٥] أو "**اللَهمَّ الْعَنْه**"[١٧٦].

ص٤٥٣ س٥ "وإنّما ساغَ في الاسم الواحدِ؛ لاستقلاله بنفسه، ودلالة ما **بقي ما** سقط، يدلُّ عليه أنَّ المضاف إليه في حكم **عَجُز** الاسم" والصَّواب (ودلالة ما بقي *على* ما سقط)، و(**عَجُز**) بالزّاي.

ص٤٥٤ س٢ "**حذو** حظّكم يا آل عِكْرِمَ واحفظوا أواصرنا **والرّحِمُ** بالغيب يُذْكَرُ فحذفوا (**الهاء**) من المضاف إليه" والصَّواب (**خذوا... والرَّحْمُ**"[١٧٧] بتسكين الحاء لا بكسرها،وهذا ما يستقيم وبحر البيت، وهو الطّويل. و(فحذفوا **التّاء**) والمراد التّاء المربوطة في المضاف إليه (عِكْرِمة)، ويؤكّده قول ابن الشجري في أماليه، ١٩١/١، ٣١٥/٢ بعد إيراده ذاك البيت: "**فحذفَ التّاء**، وبقيت فتحة الميم دالَّةً عليها". وكذا قول الأنباري: "أراد يا (آل عِكْرِمَة) إلَّا أنَّه **حَذَفَ التّاء** للتّرخيم"[١٧٨].

ص٤٥٤ س٤ "أبا عروَ لا **تَبعُد** فكلُّ ابن حرَّةٍ سيدعوه داعِي مِيْتة فَيُجِيبُ" والصَّواب (**تَبْعَد**)[١٧٩] بفتح العين بمعنى "تهلك"[١٨٠]، وهذا ما يقتضيه معنى البيت.

ص٤٥٤ س٦ "وهذا رِدائي عندَه يستعيره ليسلُبني ثَوبي **أعامُ** بن **حَنَظل**" والصَّواب (**أمَالُ** بن **حَنْظلِ**)[١٨١] الاسم الأوّل هو ترخيم (مالك)، والاسم الثاني بتسكين النون "أراد يا **مالك** بن **حَنْظل**"[١٨٢]. وقد كُرّر الخطأ الأوّل ص٤٧٨، وص٤٥٤ هامش (٣)، وورد في هذا الهامش خطأٌ ثانٍ وهو أنَّ رواية البيت: "**وألقى** سلاحي..." والصَّواب كما في روايته الواردة في الهامش السابق ذي الرقم (١٨١) هو (**وألفى**) بالفاء.

ص٤٥٤ س٢ من أسفلها "فهو أنَّ المضافَ إليه كزيادة في المضاف، **وحذفِ** الزيادة من المفرد جائزٌ" والصَّواب (**وحَذْفُ**) بالرَّفع على الابتداء.

ص٤٥٦ س٣ "وقال بعضهم: **يجو** إذا كان الحرفُ الثاني متحرّكاً" والصَّواب (**يجوزُ**).

ص٤٥٧ س١ "فإنَّ الحركة غيرُ **مستقلةٍ** بالمنع، بل بضميمة تأنيث المُسَمَّى" والصَّواب (**مُسْتَثْقَلةٍ**).

ص٤٥٧ س٥-٧ "نحو: عمٍ، شجٍ، وقاضٍ، وليس كذلك إذا **سَكَنَ** ما قبلَ الياء، نحو: ظبي، فإنَّ الياء لا تُحذف في الوقف لمّا **سكن** ما قبلها" والصَّواب الذي يستقيم والسياق (عمٍ *و* شجٍ) بواو العطف، و(**سُكّنَ**).

ص٤٥٧ س٨-٩ "والثلاثي لا **تُقل** فيه؛ فلا حاجة إلى التخفيف، فتخفيفه **يَلحقه** بالحروف" الصَّواب (**ثَقَل**) بكسر الثّاء وفتح القاف -كما سبق- و(**يُلْحِقُهُ**) بضمّ الياء، مضارع (أَلْحَقَ).

ص٤٥٧ س٥-٦ من أسفلها "فالأصل في (بِدٍ: **بدو**)... فإذا حُذِف منه فقد دخله الوهن، فلا **يبقى** أصلاً يُقاس عليه" والصَّواب (**يَدْيٌ**)[١٨٣] و(**يُبْقِي**) مضارع (أبقى)، والذي يقتضي ذلك نَصْب الاسم بعده (أصلاً)، وكذا السياق الوارد فيه.

ص٤٥٨ س٣-٤ "وقال الكوفيون: إذا **كان قبلَ الطَّرفِ ساكناً** حُذِفَ الثّالث والرابع، نحو: **قمطر، وبرثن**، يبقى: **قمَ**، بُرْ".

"إذا **كان قبلَ الطَّرفِ ساكناً**" في هذه الجملة الواردة في نَصّ القَوْل ذُكِرت (كان) وخبرها "ساكناً" ولم يُذكَر لها اسم، ولعلّ وَجْه القول لتكتمل أركان الجملة النحويّة هو (إذا كان **الحرف الذي** قَبْلَ الطّرف **ساكناً**) أو (إذا كان **ما قبل** الطّرف **ساكناً**) أو (**الذي** قبل الطّرف **ساكناً**) وإنْ كان الأصل في الجملة كما هو واردٌ في السّياق، فيجب الرّفع في الاسم النكرة، فيقال: "إذا كان **قبلَ الطَّرف ساكنٌ**"[١٨٤]؛ فيكون هذا الاسم النكرة اسم كان مؤخَّراً، وخبرها شبه الجملة الظرفية مُقدَّماً.

(**قمطر، وبرثن**) جاءتا مهملتين من الضبط، ووجهه فيهما (**قِمَطْرٌ، وبُرْثُن**) وبعد هذا الضبط يتبيَّن لنا أنَّ وَجْه الصَّواب يقتضي أن لا تكون كلمة (**بُرْثُن**) مثالاً لرأي الكوفيين المتقدّم في ترخيم الاسم الرُّباعي؛ وذلك لأنَّ الحرف الذي قبل الطَّرف فيها متحرّك بالضّمة وليس ساكناً؛ وعليه فمثال مذهبهم هو "**قِمَطْرٌ**" فقط، يُقال فيها في التّرخيم "**يا قِمَ**". ويؤكّد هذا ما جاء في "اللُّباب" ٣٤٨/١ في مذهب الكوفيين، وقد نَسَبه العُكْبَري فيه إلى الفرّاء وَحْدَه في قوله: "وقال الفرّاء: إنْ كان الثالث ساكناً

حَذَفْتَه مع الأخير، نحو (سِبَطْر)، تقول: (يا سِبَ) واحتجّ لذلك بأنَّه إذا بَقِيَ السّاكن أُشبه الأدوات". ويعزّزه أيضاً قول الأنباري: "ذَهَبَ الكوفيون إلى أنَّ ترخيم الاسم الذي قبل آخره ساكنٌ يكون بحَذْفه وحَذْف الحرف الذي بعده، وذلك نحو قولك في (**قِمَطْرٍ**): (**يا قِمَ**) وفي (**سِبَطْرٍ**): (**يا سِبَ**) وَذَهب البصريون إلى أنَّ ترخيمه يكون بحَذْف الحرف الأخير منه فقط"[١٨٥]. وأضاف ذاكراً حجّة البصريين: "وأمّا البصريون فاحتجّوا بأنْ قالوا: الدَّليل على أنَّ التّرخيم يكون في هذه الأسماء بحَذْف حَرْفٍ واحدٍ، أنّا نقول: أجمعنا على أنَّ حركة الاسم المرخَّم باقية بعد دخول التّرخيم، كما كانت قبل دخول التّرخيم من ضَمّ، وفَتْحٍ، وكَسْرٍ، ألا تَرى أنَّك تقول في (بُرْثُن): (يا بُرْثُ)، وفي (جَعْفَرٍ): (يا جَعْفَ) وفي (مالِكٍ): (يا مالِ)" [١٨٦].

من كُلّ ما تقدَّم نرى أَنَّ كلمة (بُرْثُن) ونظائرها من الأمثلة المتقدّمة ليس في ترخيمها موضع خلاف بين البصريين والكوفيين، بل كلّهم أجمعوا على حَذْف الحرف الرابع –وهو الأخير– مطلقاً، والقول فيه –كما سبق–: (يا بُرْثُ). هذا يعني أنَّ البصريين يجوّزون حَذْف الحرف الأخير لا غير من الاسم الرّباعي المُراد ترخيمه، سواء كان الحرف الواقع قبله ساكناً أو متحرّكاً. وهذا ما قاله العُكْبَري في "التّبيين" ص٤٥٨، ونَصُّه: "يجوز حَذْف الحرف الرابع من الاسم الرّباعي في التّرخيم مطلقاً". وكذا قاله في "اللُّباب" ٣٤٨/١.

(**قِمَ**، بُرْ) والصواب (قِمَ ***و*** بُرْ)

فهرس الشَّواهد الشعريّة ص٤٧٣–٤٨٠

ص٤٧٧ "وما قصدت من أهلها **السوائكا**" والصَّواب (**لسوائكا**)

ص٤٧٧ "ولقد **اغتذى** وما صقع..." والصَّواب (**أَغْتَدِي**)

ص٤٧٨ "فَلَسْتُ بآتيه ولا أستطيعه **ولك أسقني**..." والصَّواب (**ولَكَ**) بألف بعد اللَّام أي (ولاك)، و(**اسْقِنِي**) بهمزة الوصل، لأنَّه أمر الفعل الثلاثي (سَقَى).

ص٤٧٩ "**إذا** لقام بنصري معشر خُشُن عند **الحفظة** إن..."
والصَّواب (**إذاً... الحفيظة**).
ص٤٧٩ "إذا جلسوا **مناولا** من سوائنا" والصَّواب (**منَّا ولا**)
ص٤٨٠ "**فألاّ** يكنها أو تكنه فإنَّه" والصَّواب (فإلَّا) بكسر الهمزة.

وبعد، فَلَعَلّي أكون قد وُفّقتُ فيما بذلته من جهد لتصويب ما اعْوَجّ في الكتاب، وما خَرَج فيه عن نصّه؛ لإظهاره بالصورة السليمة أو القريبة منها التي ارتآها مؤلفه –رحمه الله–؛ ولينتفع بها المحقّق الكريم في طبعاته القادمة للكتاب –إن أراد ذلك–، وكذا الدّارسون والباحثون الذين قد يكون هذا الكتاب أحد مراجعهم في دراساتهم وأبحاثهم لتأكيد رأي، أو دحض آخر، ويعلم الله أنَّني قَصَدْتُ بعملي هذا الإصلاح، وإحقاق الحقّ فإنْ أصَبْتُ فمن الله التَّوفيق والسّداد، وإنْ جانبته فمعذرتي أنّني اجتهدت، وتحرَّيت الدّقة بالبحث بكل ما أُتيتُ من وقت وجهد، والحمدُ لله ربّ العالمين.

هوامش البحث:

(١) جاء عند ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمَّد بن مكرم (ت٧١١هـ/١٣١١م): **لسان العرب**، دار صادر، بيروت للطباعة والنشر، ط٤، ٢٠٠٧م، (غلل) ٧٤/١١ "الغُلّ والغُلّة، والغَلّ والغليل كلّه: شدّة العطش وحرارته قَلَّ أو كثر؛ رجل مَغْلول وغَليل ومُغتَلّ بيّن الغُلّة... والغِلّ بالكسر والغَليلُ: الغِشّ والعَداوة والضَّغْنُ والحِقْد والحَسَد، وفي التنزيل: (ونَزَعْنَا ما في صدورهم من غِلّ)... غَلَّ صَدْرُه يَغِلُّ بالكسر، غِلّاً إذا كان ذا غِشٍّ أو ضِغْن وحقد، ورجلٌ مُغِلٌّ: مُضِبٌّ على حِقْد وغِلٍّ" وجاء عند الفيومي، أحمد بن محمَّد (ت٧٧٠هـ/١٣٦٨م): **المصباح المنير**، المطبعة الأميرية، مصر، ط٣، (غلل) ٦٩٣/٢ "الغِلّ بالكسر: الحِقْد، والغُلُّ بالضمّ: طَوْق من حديد يُجْعَل في العُنُق، والجمع أغلال، مثل: قَفْل وأقْفَال. والغَلّة: كُلّ شيء يحصل من رَيْع الأرض أو أُجرتها، ونحو ذلك، والجمع: غَلّات، وغِلال، وأغَلَّت الضَّيْعَة بالألف صارت ذات غَلَّة...".

(٢) محمَّد الطنطاوي: **نشأة النَّحو وتاريخ أشهر النُّحاة**، دار المنار، ١٤١٢هـ/١٩٩١م، ص٩٥.

(٣) المصدر السَّابق، ص١٢٥.

(٤) انظر نصّ القول: العُكْبَري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت٦١٦هـ/١٢١٩م): **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمَّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ٣٤٦/١.

(٥) انظر: العُكْبَري: **اللُّباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريّة، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ٢٠٦/١.

(٦) انظر: العُكْبَري: **مسائل خلافيّة في النحو**، حقَّقه وجمع إليه: د. عبدالفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص٤٣، والمصدر نفسه، حقَّقه وقدّم له د. محمد خير الحلواني، دار المأمون للتّراث، دمشق، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص٣٢، **واللُّباب في علل البناء والإعراب**، ٤١/١.

(٧) انظر: **مسائل خلافية في النَّحو**، تحقيق: د. عبدالفتاح سليم، ص٤٣، وص٣٩ (صورة ص١ من المخطوطة)، وتحقيق: د. محمَّد خير الحلواني، ص٣٢، وص٢٥ (صورة ص١ من المخطوطة)، **واللُّباب في علل البناء والإعراب**، ٤١/١.

(٨) انظر: **مسائل خلافية في النَّحو**، تحقيق: د. عبدالفتاح سليم، ص٤٣، وتحقيق: د. محمَّد خير الحلواني، ص٣٣.

(٩) جاء عند ابن دُريد، أبي بكر محمَّد بن الحسن الأزدي (ت٣٢١هـ/٩٣٣م): **جمهرة اللغة**، مكتبة الثقافة الدينيّة، مادة (عوض) ٩٤/٣ " والعِوَض: كلُّ ما اعتضته من شيءٍ، فكان خَلَفاً منه... وعاضَني الله منه عِوَضاً، أي: أعطاني خَلَفاً، وهو العِوَض والمعوضة". وجاء في **اللسان** (عوض)، ٣٣٦/١٠ "العِوَض: البدل... عاضه منه، وبه... واعتاض: أخذ العِوَض، واعتاضَه منه واستعاضه، وتَعَوَّض كلّه: سأله العِوَضَ... وتقول: عَوَّضته من هبته خيراً"، وانظر: **المصباح المنير**، ٦٧١/٢، والفيروز أبادي، مجد الدين محمَّد بن يعقوب (ت٨١٧هـ/١٤١٤م): **القاموس المحيط**، دار الجيل، بيروت، (عوض)، ٣٥٠/٢ .

(١٠) انظر: ابن السكّيت (ت٢٤٤هـ/٨٥٨م): **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق: أحمد محمَّد شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٣، ص٥٧، ٣٤٢، وابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ/١٠٠١م): **الخصائص**، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، منشورات محمَّد علي بَيْضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ٧٧/١، والرواية فيه (مَهْلاً) بدل (سَلّاً)، وابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمَّد (ت٥٤٢هـ/١١٤٧م): **أمالي ابن الشجري**، تحقيق ودراسة: د. محمود محمَّد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٥١/٢، وابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمَّد بن أبي سعيد (ت٥٧٧هـ/١١٨١م): **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ١٣٠/١، والرواية فيه أيضاً (مَهْلاً) بدل (سَلّاً) وكذا عند ابن يعيش، موفَّق الدين بن علي (ت٦٤٣هـ/١٢٤٥م): **شرح المفصَّل**، مكتبة المتنبي، القاهرة، ١٣١/٢، ١٢٥/٣، **ومسائل خلافية في النَّحو**، تحقيق: د. عبدالفتاح سليم، ص٤٤، وتحقيق: د. محمَّد خير الحلواني، ص٣٤، والرواية فيه (سَيْلاً) بدل (سَلّاً)، واللسان (قطن)، ١٤٥/١٢، و(قطط)، ١٣٧/١٢، والرواية فيه (سَلّاً).

(١١) **اللّسان**، (سلل)، ٢٣٨/٧.

(١٢) انظر: **مسائل خلافية في النَّحو** بتحقيق د. عبدالفتاح سليم، ص٤٧، وبتحقيق: د. محمَّد خير الحلواني، ص٣٩.

(١٣) المصدر السَّابق، بتحقيق د. عبدالفتاح سليم، ص٤٧، وبتحقيق: د. الحلواني، ص٣٩.

(١٤) المصدر السَّابق، بتحقيق د. عبدالفتاح سليم، ص ٤٦.

(١٥) ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت٣٩٥هـ/١٠٠٤م): **الصَّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها، وسنن العرب في كلامها**، حقَّقه وضبط نصوصه، وقدَّم له: د. عمر فاروق الطّبَّاع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص٨٣.

(١٦) **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها**، ص٨٥.

(١٧) ابن الأنباري: **أسرار العربية**، عُنِي بتحقيقه: محمَّد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، دار الآفاق، ص١٠.

(١٨) الفاكهي، عبدالله بن أحمد (ت٩٧٢هـ/١٥٦٤م): **شرح كتاب الحدود في النَّحو**، تحقيق: د. رمضان أحمد الدُّميري، مكتبة وهبة، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص٤٩.

(١٩) انظر: **مسائل خلافيّة في النَّحو** بتحقيق د. عبدالفتاح سليم، ص٤٩، وبتحقيق د. الحلواني، ص٤٣.

(٢٠) جاء في **اللسان** (نتج) ١٨٤/١٤ "ومَنْتِج النّاقة: حيث تُنْتَجُ فيه، وأَتتِ النَّاقَةُ على مَنْتِجِها، أي الوقت الذي تُنْتَجُ فيه، وهو مَفْعِل بكسر العين"، وانظر: **القاموس المحيط** (باب الجيم، فصل النون)، ٢١٦/١.

(٢١) **القاموس المحيط** (باب الجيم، فصل النون) ٢١٦/١.

(٢٢) انظر: **مسائل خلافية في النحو**، بتحقيق د. عبدالفتاح سليم، ص٥٠، وبتحقيق د. الحلواني، ص٤٥.

(٢٣) **الخصائص** ٧٦/٢؛ وانظر ابن القطاع الصقلّي (ت ٥١٥هـ/١١٢١م): **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، تحقيق ودراسة: أ. د. أحمد محمَّد عبدالدايم، دار الكتب والوثائق القوميّة، مركز تحقيق التُّراث، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٣٦٣، والسيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ/١٥٠٥م): **الأشباه والنظائر**، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، ١٤٤/١.

(٢٤) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ/٧٩٦م): **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ٢١١/٢.

(٢٥) **اللُّباب في علل البناء والإعراب**، ٣٢٦/٢؛ وانظر: الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ/١١٤٣م): **أساس البلاغة**، تحقيق: عبدالرحيم محمود، عرَّف به: أمين الخولي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص٤٧٧، واللسان، ٣٨٧/١٤-٣٨٨، **والمصباح المنير**، ٩٧٦/٢، وجميعها مادة (نوق)، والعيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت٨٥٥هـ/١٤٥١م): **شرح المراح في التصريف**، حقَّقه وعلّق عليه د. عبدالستار جواد، ص٢٢٥.

(٢٦) انظر نصَّ القول: **الأشباه والنظائر**، ١٤٤/١.

(٢٧) جاء في **جمهرة اللغة**، ٣٠٥/٣ "وسِبَطْر وهو الشديد الصَّلْب... ويقال: بعير سِبَطْر وسَبَاطر إذا كان طويلاً جسيماً، ورُبّما وُصف به الرّجل أيضاً". وجاء في **اللسان** (سَبْطَر) ١١٢/٧ "السّبَطْرَى: الانبساط في المَشْي... والسّبَطْرُ: من نعت الأسد بالمضاءة والشّدّة... والسّبَطْر من الرّجل: السّبط الطويل وقال الليث: السّبَطْر: الماضي".

(٢٨) انظر: **الكتاب**، ١٢/١، **ومسائل خلافيّة في النَّحو** بتحقيق د. عبدالفتاح سليم، ص٥٩، وبتحقيق د. الحلواني، ص٦٤. ويؤكّده أيضاً أنَّ المحقّق أشار في هامش (٤) س٢، ص١٤٠ أنَّ الوارد في نسخة (ب) من المخطوطة هو (لِمَا **يكون**) فهو بهذا قد عَدَل عن الصَّواب.

(٢٩) **الصاحبي في فقه اللغة**، ص٨٦.

(٣٠) انظر: **مسائل خلافيّة في النَّحو** بتحقيق د. عبدالفتاح سليم، ص٦١، وبتحقيق د. الحلواني، ص٦٧.

(٣١) انظر: المصدر السَّابق بتحقيق د. عبد الفتاح، ص٦٢، وبتحقيق د. الحلواني، ص٦٨.

(٣٢) جاء في **جمهرة اللغة** (رقن) ٤٠٩/٢ "والنُّقْرَة من الذهب والفضة وغيرها: ما سُبك مجتمعاً" وانظر: الأزهري، أبو منصور محمَّد بن أحمد (ت٣٧٠هـ/٩٨٠م): **تهذيب اللغة**، إشراف: محمَّد عوض مرعب، علّق عليها: عُمَر سلامي، وعبدالكريم حامد، تقديم الأستاذة: فاطمة محمَّد أصلان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢١هـ/٢٠٠١م)، (نقر) ٩٢/٩، ونصُّ القول فيه "النُّقْرَةُ: قطعة فضَّة مذابة" وكذا في **أساس البلاغة**، ص٤٧٠، **واللسان**، ٣٣٥/١٤، **والمصباح المنير**، ٩٦٠/٢، **والقاموس المحيط**، ١٥٢/٢، وجميعها في مادة (نَقَرَ).

(٣٣) انظر: **مسائل خلافيّة في النَّحو** بتحقيق د. عبدالفتاح سليم، ص٦٣، وبتحقيق د. الحلواني، ص٧١.

(٣٤) جاء في **اللسان**: (وَلِيَ) ٢٨٥/١٥: "والتَّوْلية تكون انصرافاً، قال تعالى: (ثُمَّ وَلَّيْتُم مُدْبرين) وكذلك قوله تعالى: (يُوَلُّوكم الأدبار)... وتولّى عنه: أعْرَضَ، وَوَلَّى هارباً أي: أدْبَرَ... وقد وَلَّى الشيء وتَوَلّى: إذا ذَهَبَ هارباً ومُدْبراً". وانظر: **القاموس المحيط** (باب الياء فصل الواو) ٤٠٤/٤.

(٣٥) انظر: **مسائل خلافيّة في النَّحو**، بتحقيق د. عبدالفتاح سليم، ص٦٧.

(٣٦) المصدر السَّابق بتحقيق د. عبدالفتاح سليم، ص٦٨، وبتحقيق د. الحلواني، ص٨١.

(٣٧) **أسرار العربية**، ص٢٢.

(٣٨) المصدر السابق، ص٢٢.

(٣٩) **اللّسان** (فَرَقَ)، ١٦٨/١١؛ وانظر: **القاموس المحيط** (فَرَقَ)، ٢٨٢/٣-٢٨٣.

(٤٠) **المصباح المنير** (فَرَقَ)، ٧٢١/٢.

(٤١) انظر: **اللسان** (عجز)، ٤٢/١٠.

(٤٢) انظر: **الكتاب** ٤٣/٣، والفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت٣٧٧هـ/٩٨٧م): **المسائل المنثورة**، تحقيق وتعليق: د. شريف عبدالكريم النجّار، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط١، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م)، ص١٥٦، **ومسائل خلافيّة في النّحو** بتحقيق د. عبدالفتاح سليم، ص٦٩-٧٠، **واللُّباب في علل البناء والإعراب**، ٤١/٢-٤٢.

(٤٣) انظر: **مسائل خلافيّة في النَّحو** بتحقيق: د. عبدالفتاح سليم، ص٧٢، وبتحقيق د. الحلواني، ص٩٠، **واللُّباب في علل البناء والإعراب**، ٥٦/١.

(٤٤) انظر: **مسائل خلافيّة في النَّحو** بتحقيق د. عبدالفتاح سليم، ص٧٢، وبتحقيق د. الحلواني، ص٩٠.

(٤٥) المصدر السَّابق، بتحقيق د. عبدالفتاح سليم، ص٧٤، وبتحقيق د. الحلواني، ص٩٤.

(٤٦) انظر: المصدر السابق، بتحقيق د. عبدالفتاح سليم، ص٧٥، وبتحقيق د. الحلواني، ص٩٦.

(٤٧) جاء في **اللسان** (جَرَد) ١١٤/٣ "وتَجَرَّدَ من ثوبه وانجرد: تَعَرَّى... وقد جَرَّده من ثَوْبه... وجَرَّدَ السَّيفَ من غمده: سَلَّه... وانجردت الإبل من أوْبارها إذا سقطت عنها... جَرَّدوا القرآن من النَّقْط والإعراب والتّعجيم وما أشبهها". وانظر: **أساس البلاغة** ص٥٥-٥٦، **والمصباح المنير**، ١٥٠/١، **والقاموس المحيط**، ٢٩٢/١، مادة (جَرَد).

(٤٨) انظر: **مسائل خلافيّة في النَّحو**، بتحقيق د. عبدالفتاح سليم، ص٧٦، وبتحقيق د. الحلواني، ص٩٧.

(٤٩) المصدر السَّابق، بتحقيق د. عبدالفتاح سليم، ص٧٧، وبتحقيق د. الحلواني، ص٩٩.

(٥٠) المصدر السَّابق، بتحقيق د. عبدالفتاح سليم، ص٧٨، وبتحقيق د. الحلواني، ص١٠١.

(٥١) جاء في **اللسان** (قَلَبَ)، ١٦٩/١٢ "وتقلَّب في الأمور وفي البلاد: تَصَرَّف فيها كيف شاء وفي التنزيل العزيز: (فلا يَغْرُرْك تقلُّبهم في البلاد)، وقوله تعالى: (تتقلَّب فيه القلوبُ والأبصار)". وانظر: **أساس البلاغة**، ص٣٧٤، **والقاموس المحيط**، ص١٢٤/١، مادة (قَلَبَ).

(٥٢) جاء في اللسان (دَلَل) ٢٩١/٥ "دَلَّه على الشيءِ يَدُلُّه دَلّاً ودلالة فاندلَّ: سدَّده... وقد دَلَّه على الطريق يَدُلُّه دَلالة ودِلالة". وانظر: **أساس البلاغة**، ص١٣٤، **والمصباح المنير**، ٣٠٥/١، **والقاموس المحيط**، ٣٨٨/٣، مادة (دلل).

(٥٣) انظر: **مسائل خلافيّة في النَّحو**، بتحقيق د. عبدالفتاح سليم، ص٨٠، وبتحقيق د. الحلواني، ص١٠٥.

(٥٤) انظر: المصدر السابق، بالتحقيق نفسه على الترتيب، ص٨٢، وص١٠٨.

(٥٥) انظر: المصدر السَّابق، بالتحقيق نفسه على الترتيب، ص٨٣، وص١١١، **والأشباه والنظائر**، ١٧٥/١.

(٥٦) انظر: المصدر السَّابق، بالتحقيق نفسه على الترتيب، ص٨٤، وص١١٢، **والأشباه والنظائر**، ١٧٥/١.

(٥٧) البيت لأبي طالب عمّ الرسول "صلى الله عليه وسلم". انظر: **ديوانه:** جمعه وشَرَحه د. محمَّد التّونجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، (١٢١٤هـ/١٩٩٤م)، ص٦١، والكتاب ٨/٣، والمبرّد، أبو العبّاس محمَّد بن يزيد (ت٢٨٥هـ/٨٩٨م): **المقتضب**، تحقيق: محمَّد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٣٢/٢، وابن السرّاج، أبو بكر محمَّد بن سهيل (ت٣١٦هـ/٩٢٨م): **الأصول في النّحو**، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط٣، (١٤١٧هـ/١٩٩٦م)، ١٧٥/٢، والزَّجّاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ/٩٤٨م): **اللّامات**، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، ط٢، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ص٩٦، **والصاحبي في فقه اللغة**، ص١١٨، **وأمالي ابن الشجري**، ١٥٠/٢، ١٥١، **والإنصاف في مسائل الخلاف**، ٥٣٠/٢، **وأسرار العربية**، ص٣١٩، **واللُّباب في علل البناء والإعراب**، ١٨/٢، **ومسائل خلافية في النّحو**، بتحقيق د. عبد الفتاح سليم، ص٨٦، وبتحقيق د. الحلواني، ص١١٦، **وشرح المفصّل**، ٣٥/٧، ٦٠، ٦٢، ٢٤/٩.

(٥٨) **الإنصاف**، ٥٢٨/٢؛ وانظر: **أسرار العربية**، ص٣١٩.

(٥٩) جاء في **اللّسان** (عَدَد) ٥٧/١٠ وعِدَّةُ المرأة: أيام قروئِها، وعِدَّتُها أيضاً: أيام إحدادها على بَعْلها، وإمساكها عن الزّينة شهوراً كان أو أقراء... وجَمْع عِدّتها: عِدَد... وقد انقضت عِدَّتُها، وفي الحديث "لم تكن للمطلّقة عِدَّةٌ، فأنزل الله تعالى العِدَّة للطلاق". وانظر: **المصباح المنير** (عدد)، ٦٠٤/٢.

(٦٠) سورة الطلاق، آية (١)؛ وانظر: السورة نفسها آية (٤٠).

(٦١) **شرح المفصّل**، ٧٦/٩-٧٧.

(٦٢) انظر: **اللُّباب**، ٢٠٨/٢.

(٦٣) الأعشى الكبير، ميمون قيس: **الديوان**، شرح وتعليق: د. محمَّد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجيّة، ص٣٧.

(٦٤) جاء في **اللسان** (عرا) ١٢٩/١٠ "عَرِيَ من ثوبه يَعْرَى عُرْياً، وعُرْيةً فهو عارٍ... وأعراه من الشيء... وعَرِي البَدَنُ من اللَّحْم كذلك". وانظر: **المصباح المنير** (عَرَا)، ٦٢١/٢.

(٦٥) جاء في **اللسان** (سَلَبَ) ٢٢٤/٧ "سَلَبَهُ الشيءَ يَسْلُبُهُ سَلْباً، وسَلَباً، وكُلُّ شيءٍ على الإنسان من اللّباس فهو سَلَبٌ، والفعل سَلَبْتُهُ أَسْلُبُهُ سَلْباً... ويُقَال: اسْلُب هذه القصبة، أي: قَشِّرْها". وجاء في المصباح المنير (سَلَبَ)، ٤٣٣/١ "سَلَبْتُهُ ثَوْبه سَلْباً من باب (قَتَلَ)" فَحَمْلُه على (قَتَلَ) يعني أنّه (سَلَبَ يَسْلُبُ) كـ(قَتَلَ يَقْتُلُ) بضمّ عين الكلمة صَرْفِيّاً.

(٦٦) جاء في **اللّسان** (دَلَلَ) "والدّلالة: ما جعلته للدّليل... وقال ابن دُريد: الدَّلالة بالفتح: حِرْفة الدّلاّل. ودليل بيَّن الدّلالة بالكسر لا غير". وانظر: **المصباح المنير** (دَلَلَ)، ٣٠٥/١.

(٦٧) جاء في **اللّسان** (فضا)، ١٩٤/١١ "وأفضى فلانٌ إلى فلان، أي: وَصَلَ إليه... وأفضى إليه الأمر كذلك، والإفضاء في الحقيقة: الانتهاء، ومنه قوله تعالى: (وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ)، أي: انتهى وأَوى، عَدَّاه بـ(إلى)؛ لأنَّ فيه معنى وصل". وانظر: **المصباح المنير**، ٧٣٠/٢-٧٣١، **والقاموس المحيط**، ٣٧٦/٤، مادة (فضا).

(٦٨) انظر البيت: **إعراب القرآن المنسوب للزّجّاج** (٣١١هـ/٩٢٣م)، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٤، (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م)، ص١٥١، ٩٣٢، **وأمالي ابن الشجري**، ٣٣٧/١، ٤١٩/٢، **والإنصاف**، ٢٤/١، **والأشباه والنظائر**، ١٨٦/١.

(٦٩) جاء في **اللّسان** (نَقَدَ)، ٣٣٤/١٤ "والنَّقْدُ والتَّنْقَاد: تمييز الدّراهم، وإخراج الزَّيْف منها، أنشد سيبويه:

تَنْفِي يَدَاها الحَصَى في كُلّ هاجرةٍ نَفْيَ الدَّنانير تَنْقَاد الصَّياريف".

وانظر البيت: **الكتاب**، ٢٨/١، **وإعراب القرآن المنسوب للزّجّاج**، ص٩٣٢، **وأمالي ابن الشجري**، ٢١٥/١، ٢٣٧، ٣٢٣/٢، ٤١٩، **والإنصاف**، ٢٨/١، **والأشباه والنظائر**، ١٨٦/١.

(٧٠) انظر عنوان المسألة: **الإنصاف**، ٢٨/١، والشَّرجي الزّبيدي، عبداللطيف بن أبي بكر (ت٨٠٢هـ/١٣٩٩م): **ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق د. طارق الجنابي، دار دجلة، ناشرون وموزعون، المملكة الأردنيّة الهاشميّة، عمّان، جمهوريّة العراق، بغداد، (٢٠١٢م)، ص٣٣.

*يريد حروف المدّ في المثنّى وجمع المذكر السّالم.

(٧١) **اللُّباب**، ١٠٣/١؛ وانظر: **ائتلاف النُّصرة**، ص٩٠-٩١، **والأشباه والنظائر**، ٢١٢/١.

(٧٢) **اللُّباب**، ١٠٣/١.

(٧٣) **الإنصاف**، ٣٣/١؛ وانظر: ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ/١٢٤٨م): **الكافية في النّحو**، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، ٣٠/١.

(٧٤) **اللُّباب**، ١٠٤/١؛ وانظر: **الكافية في النّحو**، ٢٩/١.

(٧٥) **أمالي ابن الشجري**، ٢٦/١-٢٧، وانظر: **أساس البلاغة** (ذَرَى)، ص١٤٣، والميداني، أبو الفضل أحمد بن محمَّد بن أحمد بن إبراهيم (ت٥١٨هـ/١١٢٤م): **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، (١٤١٦هـ/١٩٩٦م)، ٣٠٥/١، والجواليقي: أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمَّد (ت٥٤٠هـ/١١٤٦م): **شرح أدب الكاتب**، تحقيق ودراسة: د. طيبة حمد بودي، كلية الآداب، جامعة الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، ط١، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م)، ص٣٤٦، **واللسان** (ذرا)، ٣٠/٦-٣١، و(ثني)، ٤٨/٣، **والقاموس المحيط** (باب الواو والياء، فصل الذّال)، ٣٣٢/٤.

(٧٦) **شرح أدب الكاتب**، ص٣٤٦، وانظر: **أساس البلاغة** (ذَرى)، ص١٤٣.

(٧٧) انظر: **شرح ديوان عنترة للخطيب التبريزي**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م)، ص٦٩، والفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ/٧٩١م): **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، مطبعة دار الصدر، ط٢، (١٢١٠هـ)، ١٨٦/٨ (مذر)، **وأمالي ابن الشجري**، ٢٦/١، **واللسان** (ذَرَا)، ٣٠/٦.

(٧٨) **الإنصاف**، ٣٥/١.

(٧٩) انظر نصّ القول: **الكافية في النَّحو**، ٣٠/١.

(٨٠) جاء في **جمهرة اللغة**، ٣٦٣/٢ "وبعير يَمْشي العِرَضْنَة: إذا مَشَى معارضاً من النشاط". وانظر: **تهذيب اللغة** (عَرْضَنَ)، ٢١٠/٣، وابن فارس، أبو الحسن أحمد (ت٣٩٥هـ/١٠٠٤م): **معجم مقاييس اللغة**: تحقيق: عبدالسّلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، (١٤١١هـ/١٩٩١م)، (عَرَضَ)، ٢٧٧/٤؛ **واللّسان**، (عَرَضَ) ١٠٧/١٠ وجاء فيه "ونظرت إلى فلان عِرَضْنَة، أي: بِمُؤَخَّر عيني".

(٨١) **الإنصاف**، ٤١/١.

(٨٢) انظر: **اللُّباب**، ١٢٢/١.

(٨٣) جاء في **اللّسان** (رَوَي)، ٢٧١/٦، ٢٧٢ "رَجُلٌ راوٍ... وراوية كذلك إذا كثرت روايته، والهاء للمبالغة في صفته بالرّواية". وانظر: **المصباح المنير**، ٣٧٨/١، **والقاموس المحيط**، ٣٣٩/٤، مادة (رَوَيَ).

(٨٤) **الإنصاف**، ٤٠/١.

(٨٥) انظر: **اللُّباب**، ٢٢٦/١.

(٨٦) جاء في **اللّسان** (جَزَمَ)، ١٤٢/٣-١٤٣ "جَزَمْتُ الشيءَ أَجْزِمُهُ جَزْماً: قَطَعْتُه... ومنه جَزْم الحرف، وهو في الإعراب كالسُّكون في البناء... ومن القراءة أَنْ تَجْزِمَ الكلام جَزْماً بوضع الحروف مواضعها في بيان ومَهَل، وجَزَمَ يَجْزِمُ جَزْماً... وجَزَمَ النَّخْل يَجْزِمُهُ جَزْماً... خَرَصَهُ وحَزَرَه". وانظر: **المصباح المنير**، ١٥٦/١، **القاموس المحيط**، ٩١/٤، مادة (جَزَمَ).

(٨٧) جاء في **اللّسان** (خَلا)، ١٤٩/٥ "وأنت خَلِيٌّ من هذا الأمر، أي: خالٍ فارغ من الهمّ... وأنا خَلِيٌّ منك، أي: بَرِيءٌ منك، ويُقال: هو خِلْوٌ من هذا الأمر، أي: خالٍ". وانظر أساس البلاغة، ص١١٩، **والمصباح المنير**، ٢٧٩/١، مادة (خَلا).

(٨٨) انظر: **اللُّباب**، ١٤٣/١، **والإنصاف**، ٥٤/١، **والكافية في النّحو**، ٩٤/١.

(٨٩) انظر: **مجمع الأمثال**، ٤٤٢/٢، والزّجّاجي، أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ/٩٤٨م): **الجمل في النّحو**، حقّقه وقدّم له: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط٥، (١٤١٧هـ/١٩٩٦م)، ص١٢٠، **وشرح المفصّل**، ٩٢/١، **والأشباه والنظائر**، ١٠٤/١.

(٩٠) انظر: ابن مالك، أبو عبدالله محمَّد جمال الدين (٦٧٢هـ/١٢٧٣م): **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصريّة صيدا، بيروت، (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، ٢٠٠/١-٢٠١، وابن هشام الأنصاري، أبو محمَّد عبدالله جمال الدين (٧٦١هـ/١٣٥٩م): **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، (١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ١٨٣/١-١٨٤.

(٩١) انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ/٧٩١م): **الجمل في النّحو**، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٥، (١٤١٦هـ/١٩٩٥م)، ص١٦٤، **والإنصاف**، ٥٣/١.

(٩٢) انظر الهامش ذا الرقم (٨٧).

(٩٣) **شرح المفصّل**، ١٤٥/٨-١٤٦.

(٩٤) انظر البيت: **اللُّباب**، ١٣٣/١، **والإنصاف**، ٧٣/١، **وأمالي ابن الشجري** ٥١١/٢ الهامش، **وشرح المفصّل**، ٢٩٥/١، ١٤٦/٨، **والكافية في النَّحو**، ١٠٤/١، **واللّسان** (عَذَر)، ٧٤/١٠، والسُّكّري، أبو سعيد الحسن بن الحسين (ت٣٨٢هـ/٩٩٢م): **شرح أشعار الهذليين**، حقّقه: عبدالستّار أحمد فَرّاج، راجعه: محمود محمَّد شاكر، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، ٨٧١/٢، والرواية فيه (آئبَها) بدل (زائرَها) و(بباقي) بدل (ببعض).

(٩٥) انظر البيت: الشمّاخ بن ضرار الذُّبياني: **الديوان**، حقّقه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، ص٣١٩، **وإعراب القرآن** المنسوب للزَّجّاج، ص٢٧٤، وأبو علي الفارسي:

المسائل الحلبيات، تقديم وتحقيق: د. حسن هنداويّ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ص٢٥٦، وابن جنّي: **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات، والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبدالحليم النجّار، د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، جمهورية مِصْر العربيّة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء كُتب السُّنَّة، القاهرة، (١٤٢١هـ/٢٠٠٤م)، ٣٢١/١، **والإنصاف**، ٦٧/١، **واللُّباب**، ١٤٤/١، **وشرح المفصّل**، ١٠١/٣، **واللّسان** (طول)، ١٦٥/٩.

(٩٦) انظر: العُكْبَري: **التّبيان في إعراب القرآن**، ٤١٣/١، **وإملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، صُحّح ووُضع حواشيه بعناية ومراجعة النَّاشر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٣، (١٤٠٩هـ/١٩٨٨م)، ص٢١٢.

(٩٧) انظر: الطّفيل الغنوي: **الديوان**، تحقيق: محمَّد عبدالقادر أحمد، دار الكتاب الجديد، ط١، (١٩٦٨م)، ص٢٣، **والكتاب**، ٧٧/١، **والمقتضب**، ٧٥/١، **والإنصاف**، ٨٨/١، **وشرح المفصّل**، ٧٨/١، ٧٩، **واللّسان** (دَمَيَ)، ٣٠٦/٥، وجاء فيه "والمُدَمَّى: الثّوب الأحمر، والمُدَمَّى: الشديد الشُّقْرة... ويُقَال: كُمَيْتٌ مُدَمَّى".

(٩٨) انظر الشَّاهد: **الكتاب**، ٧٨/١، **والمقتضب**، ٧٦/٤-٧٧ والرواية فيه (السُؤالا) بـ(أل) التعريف، وكذا في: **الجمل في النَّحو للزَّجَّاجي**، ص١١٦، والأعلم الشنتمري، أبو الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت٤٧٦هـ/١٠٨٣م): **تحصيل عين الذّهب من معدن جوهر الأدب في مجازات العرب**، حقّقه وعلّق عليه: د. زهير عبدالمحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامّة، آفاق عربية، العراق، بغداد، أعظمية، ط١، (١٩٩٢م)، ص٩٦، **والإنصاف**، ٨٥/١-٨٦، **وائتلاف النُّصرة**، ص١٢٨، ولعلّه هو الصَّواب انسجاماً مع (الخدالا) في عَجز البيت الثاني.

(٩٩) انظر: عمر بن أبي ربيعة: **الديوان**، شرح: د. يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت، ط١، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م) (ملحقات الديوان)، ص٥٢٣، والطُّفيل الغنوي: **الديوان**، شرح الأصمعي، بتحقيق: حسّان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، (١٩٩٧م)، ص٨٩، **والكتاب**، ٧٨/١ هامش (١)، **وتحصيل عين الذّهب**، ص٩٦، **وشرح المفصّل**، ٧٨/١، ٧٩، والشنقيطي، أحمد بن الأمين (ت١٣٣١هـ/١٩١٢م): **الدرر اللوامع على همع الهوامع**، شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، (١٤٢١هـ/٢٠٠١م)، ٢٢٢/١.

(١٠٠) **اللسان**، ١٤١/٧، **والقاموس المحيط**، ٤٠٦/٣، مادة (سَحَلَ).

(١٠١) وهذا ما جاء في **رواية الديوان**، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ص٣٩، **والكتاب**، ٧٩/١، **والمقتضب**، ٧٦/٤، **والخصائص**، ١٦٢/٢، **والإنصاف**، ٨٤/١، ٩٢،

واللُّباب، ١٥٦/١، **وشرح المفّصل**، ٨٧/١، ٧٩، ٥٧/٨، **والكافية في النَّحو**، ٨١/١، ٨٢، **ومغني اللبيب**، ٢٨٥/١، والرواية فيه "ولو" بالواو، والاسفرائيني، محمَّد بن أحمد تاج الدّين (٦٨٤هـ/١٢٨٥م): **اللُّباب في علم الإعراب**، حقّقه: د. شوقي المعرّى، مكتبة لبنان، ناشرون، ط١، (١٩٩٦م)، ص٦١، **وأوضح المسالك**، ١٦٦/٢.

(١٠٢) انظر: **الإنصاف**، ٥٩/١، **واللُّباب**، ١٣٧/١ هامش (٧) **واللّسان** (خضع)، ٩٣/٥، وجاء في **اللّسان** مادة (صدأ)، ٢٠٧/٨ "يُقال: كُمَيْتٌ أصدَأُ إذا عَلَتْهُ كُدْرة، والفعل على وجهين: صَدِئَ يَصْدَأُ، وأصْدَأَ يُصْدِئُ".

(١٠٣) انظر: الأعشى الكبير، **الديوان**، ص٢٢٣، والرواية فيه (أسْرَى) بدل (أفْضَى) و(فيافٍ تنوفاتٌ) بدل (من الأرضِ موماةٌ) و(خَيْفَقُ) بدل (سَمْلَقُ) و(لصوته) بدل (دعاءه)، والسُّكّري، أبو محمَّد الحسن بن عبدالله بن سعيد (ت٣٨٢هـ/٩٩٢م): **شرح ما يقع فيه التَّصحيف والتَّحريف**، تحقيق: عبدالعزيز أحمد، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط١، (١٣٨٣هـ/١٩٦٣م)، ص٣٠٦، ٣٠٧، والرواية فيه (أهداك بيني وبينه) بدل (أفضى إليكِ ودونه)، و(فيافٍ تنوفاتٌ ويهماء خَيْفَق) بدل (من الأرضِ موماةٌ وبَيْداءُ سَمْلَقُ)، و(لصوته) بدل (دعاءه)، و(موفَّق) بصيغة النكرة، **وأمالي ابن الشجري**، ٥٥/٢-٥٦، **والإنصاف**، ٥٨/١، **واللُّباب في علم الإعراب**، ص٥٧، **واللّسان** (حقق)، ١٧٧/٤ وليس (خفق) كما جاء في (التَّبيين)، ص٢٦١، هامش (٣) س٢ من أسفله.

(١٠٤) انظر: **الإنصاف**، ٨١/١.

(١٠٥) انظر: **التَّبيين** نفسه، ص٢٧١، **والتبيان في إعراب القرآن**، ١١٥١/٢، **وإملاء ما مَنَّ به الرحمن**، ص٥٢٨، والفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ/٨٢٢م): **معاني القرآن**، تحقيق ومراجعة: محمَّد علي النجّار، الدّار المصريّة للتأليف والتّرجمة، ٤٦/٣، والنحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمَّد إسماعيل (ت٣٣٨هـ/٩٤٩م): **إعراب القرآن**، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربيّة، ط٣، (١٤٠٩هـ/١٩٨٨م)، ١٤٣/٤، وابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ/٩٨٠م): **إعراب القراءات السَّبع وعللها**، حقّقه وقدَّم له: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م)، ٣١٣/٢، وابن الجزري، أبو الخير محمَّد بن محمَّد (ت٨٣٣هـ/١٤٣٠م): **النّشر في القراءَات العشر**، قدّم له الأُستاذ: علي محمَّد الصَّبَّاغ، خرَّج آياته: زكريّا عميرات، منشورات محمَّد علي بَيْضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، ٢٧٨/٢.

(١٠٦) **التبيان**، ١١٥١/٢، وانظر: **إملاء ما منَّ به الرحمن**، ص٢٥٨، وأبو حيّان الأندلسي، محمَّد بن يوسف (ت٧٤٥هـ/١٣٤٤م): **تفسير البحر المحيط**، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمَّد معوض، شارك في تحقيقه: د. زكريا عبدالمجيد النوتي، ود. أحمد النجولي الجمل، قرظه: أ. د. عبدالحي الفرماوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، ٤٥/٨.

(١٠٧) انظر: **ائتلاف النُّصرة**، ص٨٧.

(١٠٨) انظر: **اللُّباب**، ١٦١/١، **وائتلاف النُّصْرَة**، ص٨٧.

(١٠٩) انظر: الأنصاري، أبو زيد (ت٢١٥هـ/٧٣٠م): **النّوادر في اللغة**، تحقيق ودراسة: د. محمَّد عبدالقادر أحمد، دار الشّروق، بيروت، القاهرة، ط١، (١٤٠١هـ/١٩٨١م)، ص٢٥٣، **وأمالي ابن الشجري**، ٤١٣/٢، **والإنصاف**، ١٠٥/١-١٠٦، **واللّسان** (رَبَبَ)، ٧٤/٦، **وشرح ابن عقيل**، ٣٤/٢، **والدُّرر اللّوامع**، ٢٠٨/٤.

(١١٠) انظر: النّابغة الذُّبياني: **الدّيوان، صَنْعة ابن السكّيت**، أبي يوسف يعقوب بن إسحاق (ت٢٤٤هـ/٨٥٨م)، تحقيق د. شكري فيصل، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٢، (١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، ص٢٦، والرواية فيه (إلاّ) بدل (إنْ لم)، وكذا في **ديوانه**، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ص٢٨، **وكتاب العين** (هاء) ١٠٣/٤ و(التاء)، ١٤٢/٨، والجوهري، إسماعيل بن حمّاد (ت٤٠٠هـ/١٠٠٩م): **الصحاح، تاج اللغة، وصحاح العربيّة**، تحقيق: أحمد عبدالغفور العطّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤، (١٩٩٠م)، (عذر)، ٧٣٩/٢، **وشرح المفصّل**، ١١٣/٨، **واللّسان** (تا)، ٢٠٥/٢، و(عذر)، ٧٤/١٠، و(ها)، ٥/١٥، **والدّرر اللوامع**، ١١٦/٥.

(١١١) انظر: **اللسان** ٧٤/١٠، **والقاموس المحيط**، ٨٨/٢، مادة (عَذَرَ).

(١١٢) ذكَرَ المحقّق في ص٢٧٨ هامش (٣) أنَّ البيت غير منسوب، وقد عثرت عليه في ديوان حميد بن ثور الهلاليّ، صَنْعَة: عبدالعزيز المَيْمَنِي، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط٢، (١٩٩٥م)، ص١٣٣، والرواية فيه (بَلَى) بدل (ألا)، وانظر: **شرح المفصّل**، ٣٩/٣، ٤١.

(١١٣) **أسرار العربيّة**، ص١٠٠، **وأمالي ابن الشجري**، ٤٠٦/٢، **والدُّرر اللّوامع**، ٧٦/١.

(١١٤) انظر البيت: **أمالي بن الشجري**، ٤٠٥/٢، **والإنصاف**، ١١٢/١، **وأسرار العربية**، ص٩٩، **واللُّباب** للعكبريّ، ١٨١/١، **وشرح المفصّل**، ٦٢/٣، **واللُّباب** للاسفرائيني، ص٥١، **والدُّرر اللوامع**، ٧٦/١، والرواية فيه (لَيْلِي) وفي ج٢٤/٦ الرواية فيه (زيد) بدل (لَيْلِي)، وكذا في **الخصائص**، ١٤٦/٢، ١٤٧، **واللّسان** (نوم)، ٣٩٠/١٤.

(١١٥) انظر الشَّاهد: **الخصائص**، ١٤٧/٢، **والمحتسب**، ٢٢٧/٢، **وأمالي ابن الشجري**، ٤٠٦/٢، **والإنصاف**، ١١٤/١، **وشرح المفصّل**، ٦٢/٣، وابن عصفور، علي بن مؤمن (٦٦٩هـ/١٢٧٠م): **المقرّب**، تحقيق: أحمد عبدالستّار الجواري، وعبدالله الجبوري، ط١، (١٣٩٢هـ/١٩٧٢م)، ٢٢٧/١، **واللّسان** (كونَ)، ١٣٩/١٣، و(مَنَنَ)، ١٣٧/١٤، **ومغني اللبيب**، ١٨٢/١، والرواية فيه (سَوْطٍ) بدل (سَهْمٍ)، **والدُّرر اللّوامع**، ٢٢/٦.

(١١٦) انظر: **المحتسب**، ٢٥٨/٢، **وأمالي ابن الشجري**، ٣٣٧/١، ٤١٩/٢، **والإنصاف**، ٢٤/١، **وشرح المفصّل**، ١٠٦/١٠، **واللّسان** (شري)، ٢٧/٨، **والدُّرر اللّوامع**، ٢٠٤/٦.

(١١٧) انظر: **المسائل الحلبيات**، ص١١٢، **والخصائص**، ٣٤٨/٢، **والمحتسب**، ١٦٦/١، **وأمالي ابن الشجري**، ٣٣٨/١، ٤٢٠/٢، **والإنصاف**، ٢٥/١، **والأشباه والنظائر**، ١٨٦/١.

(١١٨) انظر المثل: **الكتاب**، ٣٢٩/١، **والخصائص**، ٣٢١/١، **ومجمع الأمثال للميداني**، ١٧٢/٢، **واللُّباب**، ١٣١/١، **وشرح المفصّل**، ٨٥/١، ٨٦، ١٤٦/٧.

(١١٩) انظر: المبرّد: أبو العبّاس محمَّد بن يزيد (ت٢٨٥هـ/٨٩٨م): **الكامل**، حقّقه وعلّق عليه وصنع فهارسهُ: د. محمَّد أحمد الدّالي، مؤسسة الرّسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، ٤٦٧/١، والرواية فيه (يَحْمِلُني)، وفي ص٤٦٨ جاءت الرواية (حامِلَني)، وكذا في **الإنصاف**، ١٢٩/١، **واللُّباب**، ١٩٧/١، **وشرح المفصّل**، ١٤٣/٧، **والكافية في النَّحو**، ٢٨٣/١.

(١٢٠) هذا عجز بيت للعبّاس بن مرداس السّلمي: **الديوان**، جمعه وحقَّقه: د. يحيى الجبُّوري، مؤسسة الرّسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، (١٤١٢هـ/١٩٩١م)، ص٩٣، وصدره: "أكَرَّ وأَحْمَى للحقيقة مِنْهُم"، وانظر: **النّوادر في اللغة**، ص٢٦٠، **وشرح المفصّل**، ١٠٥/٦ و١٠٦، **واللّسان** (قَنَسَ)، ١٩٩/١٢.

(١٢١) انظر: **ديوان النابغة**، ص٢٣١-٢٣٢، والرواية فيه (ونمسك) بدل (ونأخذ)، والمقتضب، ١٧٧/٢، والرواية فيه (والبلدُ) بدل (والشَّهْرُ)، **وتحصيل عين الذّهب من معدن جوهر الأدب**، ص١٥٧، **وأمالي ابن الشجري**، ٢٩/١، ٣٩٨/٢، **والإنصاف**، ١٣٤/١ والرواية فيه (والبلدُ) أيضاً، **وشرح المفصّل**، ٨٣/٦، ٨٥، **والكافية في النَّحو**، ٣٠٩/٢، والرواية فيه (ولُذْنا) بدل (ونأخذ).

(١٢٢) انظر: **الإنصاف**، ١٣٦/١.

(١٢٣) المصدر السابق، ١٤١/١.

(١٢٤) المصدر السابق، ١٥١/١، واللُّباب، ٢٠١/١

(١٢٥) انظر: **الإنصاف**، ٨٢٧/٢، **واللُّباب**، ٢٨٦/١، **والكافية في النحو**، ٢٠١/١-٢٠٢، وابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ/١٢٧٠م): **شرح المقرّب**، تحقيق: د. علي محمَّد فاخر، مطبعة السّعادة، ط١، (١٩٩٠م)، ٥٠٤/٢.

(١٢٦) سورة الزّمر، الآيتان (٢٧و٢٨) وليس (٢٨و٢٩) كما ورد في ص٢٩٧ هامش (٤).

(١٢٧) انظر: **اللّسان** (جَوَب)، ٢٣٠/٣.

(١٢٨) انظر: الشّاهد: الكامل، ٥١/١، **وإعراب القرآن المنسوب للزّجّاج**، ص٦٨٢، **واللّامات**، ص٥٨، **والخصائص**، ٢٦٠/١، والمرزوقي، أبو علي أحمد بن محمَّد بن الحسن (ت٤٢١هـ/١٠٣٠م): **شرح ديوان الحماسة**، نَشَرَه: أحمد أمين، وعبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، (١٤١١هـ/١٩٩١م)، ص٦٩٦.

(١٢٩) **الصاحبي في فقه اللغة**، ص١٧٣.

(١٣٠) جاء في **اللّسان** (خَلَعَ)، ١٣٠/٥ "وكُلُّ ثوب تَخْلَعُه عنك خِلْعة... وخَلَعَ الرّبقة عن عُنُقه: نَقَضَ عَهْدَه... ورجلٌ خَلِيع مخلوع عن نفسه". وانظر: **المصباح المنير** (خَلَعَ)، ٢٧٥/١.

(١٣١) جاء في **جمهرة اللغة** (د ص ي) ٢٧٥/٢ وبعد التقليبات الصوتية (ص ي د): " والصَّيَدُ: داءٌ يصيب الإبل تلتوي منه أعناقها؛ فلذلك سُمّي المتكبّر أصْيدَ إذا لَوَى عُنقه". وانظر: **اللّسان**، ٣١٣/٨، **والقاموس المحيط**، ٣٢٠/١، مادة (صَيَدَ).

(١٣٢) جاء في **تهذيب اللغة** (هَجَمَ)، ٤٤/٦ "هَجَمْنَا على القوم هُجُوماً... الرّيح تَهْجُم التُّراب على الموضع: إذا جَرّته فأَلْقَتْهُ عليه". وجاء في **اللّسان** (هَجَمَ)، ٢٨/١٥: "هَجَمَ على القوم يَهْجُم هُجُوماً: انتهى إليهم بغتة... وهَجَمْتُ أنا على الشيءِ بَغْتة أَهْجُمُ هُجُوماً" وانظر: **أساس البلاغة**، ص٤٨٠، **والمصباح المنير**، ٩٨٢/٢، مادة (هَجَمَ).

(١٣٣) انظر: **اللُّباب**، ٤٥٦/١، **والإنصاف**، ١٦١/١.

(١٣٤) **الإنصاف**، ١٦٦/١.

(١٣٥) **شرح المفصّل**، ٥٧/١-٥٨.

*(المراد بضمير المثنّى في "هما" الجارّ والمجرور بدليل قوله ص٣٢٥ س١ من أسفلها "فيكون الجارُّ والمجرور كالظرف، فإذا حُذِف الحرف خَلَفَهُ الاسم في الانتصاب").

(١٣٦) انظر: **الإنصاف**، ١٧٨/١، **وائتلاف النُّصرة**، ص١٨٩، **وأوضح المسالك**، ٢٩٣/١-٢٩٤.

(١٣٧) **الأصول**، ٢٣٠/١.

(١٣٨) جاء في **اللّسان** (هَلَك)، ٨٠/١٥ "هَلَك يَهْلِك هُلْكاً وهَلاكاً: مات. ابن جنّي: ومن الشّاذ قراءة من قَرَأ: ويَهْلَك الحَرْثَ والنَّسْل". وانظر: **القاموس المحيط** (باب الكاف، فصل الهاء) ٣٣٥/٣،

ورواية (أهْلِك) بكسر اللّام هي رواية البيت في: **معاني القرآن للفرّاء**، ٣٣٨/٢، **والإنصاف**، ١٧٧/١، **واللُّباب**، ٢١١/١، **وأساس البلاغة** (شطر) ص٢٣٥، **وشرح المفصّل**، ١٧/٧، **والكافية في النَّحو**، ٢٣٨/٢، **والمقرّب**، ٢٦١/١، **واللسان** (شطر)، ٧٩/٨، **ومغني اللبيب**، ٢٩/١، **وأوضح المسالك**، ١٥١/٤.

(١٣٩) جاء في **اللّسان** (سَلَبَ) ٢٢٤/٧ "سَلَبَهُ الشيءَ يَسْلُبُه سَلْباً وسَلَباً... والفعل: سَلَبْتُهُ أسْلُبُهُ... ويُقَال: اسْلُب هذه القصبة، أي: قَشّرها". وانظر: **المصباح المنير** (سَلَبَ)، ٤٣٣/١.

(١٤٠) انظر الشَّاهد: **مجموع أشعار العرب**، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجّاج، وملحقاته، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البرونسيّ، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ص١٦٩، وجاءت الكلمة فيه (رشاءُ) من غير تنوين، والكتاب، ١٦٤/٣، ١٦٥، **والأصول**، ٢٣٨/١، **والإنصاف**، ١٩٨/١، والرواية فيه (رِشاءا) بصيغة المثنى، وكذا في **شرح المفصَّل**، ٨٢/٨، ٨٣، **والمقرّب**، ١١٠/١، والرواية فيه (رِشاءٌ)، **واللّسان** (أنن)، ١٧٩/١، و(خَلَب)، ١٢٠/٥.

(١٤١) **اللّسان**، (رَشَا)، ١٦٠/٦.

(١٤٢) انظر الشَّاهد: **معاني القرآن**، ٩٠/٢، **والإنصاف**، ٢٠٧/١، **وشرح المفصّل**، ٧٥/٨، **والكافية في النَّحو**، ٣٥٩/٢، **وأوضح المسالك**، ٣٣٠/١.

(١٤٣) **الكتاب**، ١٤٠/٢؛ وانظر: **اللُّباب**، ٢٢٢/١.

(١٤٤) سورة المزمّل، آية (٢٠).

(١٤٥) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ/١٠٠١م): **سرّ صناعة الإعراب**، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ٣٧١/١، ٥٥٢/٢.

(١٤٦) **الإنصاف**، ٢١٤/١-٢١٥، وانظر: **الكافية في النّحو**، ٣٥٧/٢.

(١٤٧) انظر: **الخصائص**، ٣٧٣/٢، **والإنصاف**، ٢١٣/١.

(١٤٨) جاء في **أساس البلاغة** (ثَقُلَ) ص٤٦ "ثَقُلَ الشيء ثِقَلاً". وانظر: اللّسان، ١١٢/٢، **وتهذيب اللغة**، ٧٩/٩، **والمصباح المنير**، ١٣١/١، مادة (ثَقُلَ).

(١٤٩) **الإنصاف**، ٣٦٦/١، **وائتلاف النُّصرة**، ص٥٦.

(١٥٠) **مسائل خلافيّة في النّحو**، بتحقيق د. عبدالفتاح سليم، ص١٠٤.

(١٥١) **اللُّباب**، ٢٤٠/١.

(١٥٢) **الإنصاف**، ٢٢٩/١؛ وانظر: **ائتلاف النُّصرة**، ص٣٩.

(١٥٣) انظر: الأخطل التّغلبي: **الديوان**، شرحه وصَنَّف قوافيه، وقدّم له: مهدي محمّد ناصر الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط٢، (١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، ص١٠٩، ورواية البيت فيه:

على العيارات هدَّاجون قد بلغت نجران أو حُدّثت سَوْءاتِهِم هَجَرُ

والجمل في النحو للفراهيدي، ص٧٩، **والمحتسب**، ١١٨/٢، **والأصول**، ٢٦٤/٣، **والصحاح** (نجر) ٨٢٣/٢، **وأمالي ابن الشجري**، ١٣٦/٢، **واللّسان** (نجر) ١٩٨/١٤، **وأوضح المسالك**، ٧٦/٢، **والدُّرر اللّوامع**، ٥/٣.

(١٥٤) جاء في **معجم البلدان**، ٣٩٣/٥ "هَجَرُ بفتح أوّله وثانيه... مدينة، وهي قاعدة البحرين".

(١٥٥) انظر: **الإنصاف**، ٢٦٠/١، **وائتلاف النُّصرة**، ص١٩٦.

(١٥٦) انظر: **الإنصاف**، ٢٦١/١، **وأسرار العربية**، ص٢٠١، **واللُّباب**، ٣٠٣/١، **وائتلاف النُّصرة**، ص١٩٦.

(١٥٧) انظر المصادر في الهامش السّابق، والصفحات ذاتها.

(١٥٨) انظر: **اللُّباب**، ٣٠٤/١، **والإنصاف**، ٢٦٤/١.

(١٥٩) انظر: **ديوان العجّاج**، ص٢٩٩، ورواية صدر البيت فيه "وبلدةٍ ليس بها طُورِيُّ" وليس كما ذَكَرَ المحقِّق ص٤٠٧ هامش (١) بأنَّ الرواية فيه –الدّيوان– "وخَفْقةٍ ليس بها طُوئيُّ"، **والأصول**، ٣٠٥/١، **والإنصاف**، ٢٧٤/١، ٢٧٧، **والكافية في النَّحو**، ٢٢٨/١، **واللّسان** (طور) ١٥٧/٩، **والدُّرر اللوامع**، ١٧٥/٣.

(١٦٠) انظر: **التَّبيين** نفسه، ص٤٠٧، **والإنصاف**، ٢٧٧/١، **وائتلاف النُّصرة**، ص١٩٨.

(١٦١) جاء في **اللّسان** (لحا) ١٨٥/١٣ "لَحَا الرَّجُلَ يَلْحَاه لَحْياً: لامه وشَتَمَهُ، وعَنَّفَهُ، وهو مَلْحِيٌّ، ولا حيته مُلاحاه ولحاءً: إذا نازَعْته". إذن "المَلْحَاة –بفتح الميم– مصدر ميمي بمعنى المُلاحاة، وهي المنُازعة" كما في: **شرح المفصّل**، ٨٤/٢، ٤٧/٨، **والدُّرر اللّوامع**، ١٧٦/٣، ١٧٧، وبوَجْه الصَّواب ذا جاء ضبط الكلمة –المَلْحَاة– فيهما، وكذا في: **المحتسب**، ٣٤١/١، والزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ/١١٤٣م): **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٣١٧/٢، **والإنصاف**، ٢٨٠/١، **واللّسان** (حشا)، ١٣٥/٤، **ومغني اللبيب**، ١٤١/١، **وائتلاف النُّصرة**، ص٢٠١.

(١٦٢) **الإنصاف**، ٢٨٠/١، **وأسرار العربية**، ص٢٠٩، **والكافية**، ٢٤٥/١، **وائتلاف النُّصرة**، ص٢٠٠.

(١٦٣) انظر البيت: القطامي: **الديوان**، تحقيق: د. إبراهيم السّامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثّقافة، بيروت، ط١، (١٩٦٠م)، ص٣٠، والرواية فيه (فضلٌ) بالرّفع، ويجوز الجرّ أيضاً، **والجمل في**

النّحو للفراهيدي، ص١٢٥، **والكتاب**، ١٦٥/٢، **وتحصيل عين الذّهب**، ص٩٦، **والإنصاف**، ٣٠٥/١، **وشرح المفصّل**، ١٢٩/٤ و١٣١، **والكافية**، ٩٧/٢، **وائتلاف النُّصرة**، ص٤٧، **والدُّرر**، ٤٩/٤.

(١٦٤) جاء في **اللّسان** (قَتَرَ)، ٢٠/١٢ و٢١ "الإقتار: التَّضييق على الإنسان في الرّزق، ويُقال: أَقْتَرَ الله رِزْقَهُ، أي ضَيَّقَهُ، وقلّله، والقَتَرُ: ضيقُ العَيْش، وكذلك الإقْتَار" أمّا الأَقْتَار –بفتح الهمزة– فهو "جَمْع القُتْر. والقُتْر: الناحية والجانب، لغة في القُطْر، وهي الأَقْتار والأَقْطَار... وقال اللّيث: هي الأَقْتَار، وهي سهام صغار". وانظر: **المصباح المنير** (قتر)، ٧٥٣/٢.

(١٦٥) البيت لأبي النَّجْم العجلي، الفضل بن قدامه (ت١٣٠هـ/٧٤٧م): الديوان، جَمَعَه وشَرَحَهُ وحقَّقه: د. محمَّد أديب عبدالواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، ص٢١٢، والرواية فيه (باعَدَ) بدل (خَلَّصَ) ووجه الصَّواب في (أُمَّ) هو النّصْب على المفعوليّة والفاعل هو (حُرّاس) الوارد في عجز البيت: "حُرّاس أبواب على قُصُورها"، وانظر: **سرّ صناعة الإعراب**، ٣٦٦/١، **وتحصيل عين الذّهب**، ص٢٨٨، **والإنصاف**، ٣١٧/١، **وأمالي ابن الشجري**، ٥٨٠/٢، **وشرح المفصّل**، ٣٨،٤٤/١، ١٣٢/٢، ٦٠/٦، **ومغني اللّبيب**، ٦٣/١، **واللّسان** (وَبَرَ)، ١٤٢/١٥، **والدُّرر**، ٢٤٧/١. أمّا وَجْه الصَّواب في "من" فدلالته متأتية من المعنى، جاء في **اللّسان** (خَلُصَ) ١٢٥/٥ "والتّخليص: التَّنْجية من كلّ مَنْشب، وتقول: خَلَّصْته من كذا، أي: نَجَّيْتُهُ تَنْجِية فَتَخَلَّص"، وانظر: **المصباح المنير**، (خَلُصَ)، ٢٩٩/١٠.

(١٦٦) انظر: **اللّسان** (عَنْدَم)، ٢٩٩/١٠.

(١٦٧) انظر: **النوادر في اللغة**، ص٢٧٦، **والإنصاف**، ٣١٦/١.

(١٦٨) **اللُّباب**، ٣٢٩/١.

(١٦٩) **أسرار العربية**، ص٢٢٦–٢٢٧، **والكافية في النَّحو**، ١٣١/١–١٣٢، **والمرادي**، الحسن بن القاسم (ت٧٤٩هـ/١٣٤٨م): الجني الدّاني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمَّد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، (١٤٠٣هـ/١٩٨٣)، ص٣٥٥.

(١٧٠) انظر: **معاني القرآن**، ٢٠٣/١، ٢٠٤، **والإنصاف**، ٣٣٩/١، ٣٤٢ (الهامش)، ٣٤٣، **وأسرار العربية**، ص٢٣٢، ٢٣٣، **واللُّباب**، ٣٣٨/١، **والكافية في النَّحو**، ١٤٦/١.

(١٧١) انظر: **اللُّباب**، ٣٣٦/١، **وأسرار العربية**، ص٢٣١، **وشرح المفصّل**، ١٠٦/٩.

(١٧٢) انظر: **الجمل في النّحو** للفراهيدي، ص١٣٧، **ومعاني القرآن**، ٢٠٣/١، **والّلامات**، ص٩٠، **والإنصاف**، ٣٤٢/١، **وأسرار العربية**، ص٢٣٣، **والكافية**، ١٤٦/١، **والمقرّب** ١٨٣/١، **وائتلاف النُّصرة**، ص٥٢، **والدُّرر**، ٢٥٢/٦.

(١٧٣) انظر: **الإنصاف**، ٣٤٣/١، ٣٤٥، **واللُّباب**، ٣٣٨/١، **وائتلاف النُّصرة**، ص٥٣.

(١٧٤) جاء في **معجم البلدان**، ٥٢/٥ "مُتَالِعٌ: بضمّ أوّله وكسر اللّام... جبل بناحية البحرين بين السَّوْدة والأحساء، وفي سفح هذا الجبل عين يسيحُ ماؤها يُقَال لها: عين مُتَالع" وانظر: **اللّسان** (تَلَعَ) ٢٣٢/٢، **والقاموس المحيط** (باب العين، فصل التّاء) ١٠/٣، وبوَجْه الصَّواب الوارد جاءت رواية البيت في: شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ، حقّقه وقَدَّم له: إحسان عبّاس، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، (١٩٨٤م)، ص٢٠٦، وعجزه "وتقادمت بالحُبْس فالسُّوبان" وكذا في **الخصائص**، ١٢٤/١، ٢٠٣/٢، **والمحتسب**، ٨٠/١، **واللّسان** (تَلَعَ)، ٢٣٢/٢، و(مني)، ١٣٩/١٤، و(نَزَلَ)، ٢٣٨/١٤.

(١٧٥) انظر: **التَّبيين**، ص٤٥٠، **واللُّباب**، ٣٣٨/١.

(١٧٦) انظر: **الإنصاف**، ٣٤٤/١، **وأسرار العربية**، ص٢٣٤.

(١٧٧) انظر: زهير بن أبي سلمى: **الدّيوان**، شرحه وضبط نصوصه، وقدَّم له: عمر فاروق الطّبّاع، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص٣١، والرواية فيه (تُذْكَرُ) بتاء المضارعة. وكذا في: **الكتاب**، ٢٧١/٢، **والأصول**، ٤٥٧/٣، **وتحصيل عين الذَّهب**، ص٣٣٦، **وأمالي ابن الشجري**، ١٩١/١، ٣١٥/٢، **والإنصاف**، ٣٤٧/١، **وأسرار العربية**، ص٢٣٩، **واللُّباب**، ٣٤٦/١، **ومسائل خلافية في النحو**، بتحقيق د. عبدالفتاح سليم، ص١٢٧، **وشرح المفصَّل**، ٢٠/٢، **واللّسان** (عَذَرَ)، ٧٦/١٠، **وائتلاف النُّصرة**، ص١٢٧، **والدُّرر**، ١٩١/١، ٥١/٣.

(١٧٨) **الإنصاف**، ٣٤٨/١، **وأسرار العربية**، ص٢٣٩.

(١٧٩) انظر: **أمالي ابن الشجري**، ١٩٥/١، **والإنصاف**، ٣٤٨/١، **وأسرار العربيّة**، س٢٣٩، **واللُّباب**، ٣٤٧/١، **ومسائل خلافية في النّحو** بتحقيق د. عبدالفتاح سليم، ص١٢٧، **والكافية**، ١٤٩/١، **وأوضح المسالك**، ٥٣/٤.

(١٨٠) جاء في **اللّسان** (بعد)، ١١٠/٢ "...أنَّ العرب بعضهم يقول: (بَعُدَ) في المكان و(بَعِدَ) في الهلاك، وقال يونس: العرب تقول: بَعِدَ وسَحِقَ لا غير". وجاء في **المصباح المنير** (بَعِدَ)، ٨٦/١ "وبَعِدَ بَعَداً من باب تَعِبَ: هَلَك".

(١٨١) البيت للأسود بن يَعْفُر: **ديوانه**، صَنَعَهُ: نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، مديرية الثقافة العامّة، سلسلة كُتب التُّراث، ص٥٦، والرواية فيه: "وألفى سلاحي كاملاً فاستعاره ليَسْلُبني نَفْسي أمال بن حَنْظَل".

وانظر: **الكتاب**، ٢٤٦/٢، **والجمل في النَّحو** للزَّجَّاجي، ص١٧٤، **وتحصيل عين الذهب**، ص٣٢٦، **وأمالي ابن الشجري**، ١٩٣/١، **والمُقرّب**، ١٨٨/١.

(١٨٢) **أمالي ابن الشجري**، ٣١٦/٢.

(١٨٣) جاء في **الجمل في النَّحو** للفراهيدي، ص٢٤١ "تقول: يَدٌ، ويَدْيٌ، فإذا صاروا إلى الاثنين قالوا: يَدْيان، قال الشاعر:

فإنْ أذكُرُ النُّعمان إلَّا بصالحٍ فإنَّ لَهُ يَدْياً عليَّ وأنْعُمَا.

وقال آخر: يَدْيان بَيْضَاوان عِنْدِ مُحَلَّم". وجاء في **سرّ صناعة الإعراب**، ٧٢٩/٢: "قالوا: (يَدٌ) وأصلها (يَدْيٌ) بوزن (فَعْل)... ويَدُلُّ على أنَّ اللَّام ياءٌ قولهم: "يَدَيْتُ إليه يَداً" ولم يقولوا: "يَدَوْتُ". وكذا جاء في **الإنصاف**، ٣٥٧/١ في المسألة ذاتها "هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي" في قول: "والأصل في (يد): يَدْيٌ". وأيضاً في "**مسائل خلافية في النّحو**" بتحقيق د. عبدالفتاح سليم، س١٢٩، **واللّسان**، ٣٠٩/١٥، **والمصباح المنير**، ١٠٥٣/٢، **والقاموس المحيط**، ٤٠٨/٤، **والأشباه والنظائر**، ١٥٥/١، مادة (يدي).

(١٨٤) انظر: **الأشباه والنظائر**، ٣٠٧/١.

(١٨٥) **الإنصاف**، ٣٦١/١.

(١٨٦) المصدر السَّابق، ٣٦١/١؛ وانظر: **أسرار العربية**، ص٢٤١-٢٤٢.

قائمة المصادر والمراجع
References

١. التّغلبي، الأخطل: **الديوان**، شـــرحه وصَـــنَّف قوافيه، وقدّم له: مهدي محمَّـد نـاصـــر الـدين، دار الكتـب العلميّـة، بيروت، لبنـان، ط٢، (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

Al-Taghluby, Al-Akhtal: ***Al-Diwan***, explained and introduced by Mahdi M. Nasir Al-Din, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah,2nded., Beirut, Lebanon. 1414 AH / 1994 AD

٢. الأزهري، أبو منصور محمَّد بن أحمد (ت٣٧٠هـ/٩٨٠م): **تهذيب اللغة**، إشراف: محمَّد عوض مرعب، علّق عليها: عُمَر سلامي، وعبدالكريم حامد، تقديم الأستاذة: فاطمة محمَّد أصلان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢١هـ/٢٠٠١م).

Al-Azhari, Abu Mansour M. Bin Ahmad (370 AH / 980 AD):***Tahtheeb Al-Lughah***, supervised by M. Awadh; commented on by Omar Salami and Abdul Kareem Hamed; introduced by Fatima M Aslan. Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi, 1st ed., Beirut, Lebanon. 1421 AH / 2001 AD

٣. الإسفرائيني، محمَّد بن أحمد تاج الدّين (٦٨٤هـ/١٢٨٥م): **اللُّباب في علم الإعراب**، حقّقه: د. شوقي المعرّى، مكتبة لبنان، ناشـرون، ط١، (١٩٩٦م).

Al-Isfra'ini, Mohammad Bin Ahmad Tajuddin (684 AH / 1285 AD): ***Allubab Fi Ilm Al-I'rab***, revised by Dr. Shawqi Al-Ma'arri, Library of Lebanon Publishers,1st ed., Beirut, Lebanon. 1996

٤. الأسود بن يَعْفُر: **ديوانه**، صَنَعَهُ: نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، مديرية الثقافة العامّة، سلسلة كُتب التُّراث.

Bin Ya'fur, Al-Aswad: ***Al-Diwan***, revised by Nouri H. Al-Qaisi. Ministry of Culture and Media, Directorate of public culture, Tradition books series. Baghdad.

٥. الأعشى الكبير، ميمون قيس: **الديوان**، شرح وتعليق: د. محمَّد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجيّة.

Al-A'sha Al-Kabir, MaymunQais: ***Al-Diwan***, explained and commented on by Dr. Mohammad Hussein, the Library of Arts in Al-Jamamiz, Cairo.

٦. الأعلم الشنتمري، أبو الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت٤٧٦هـ/١٠٨٣م): **تحصيل عين الذّهب من معدن جوهر الأدب في مجازات العرب**، حقّقه وعلّق عليه: د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامّة، آفاق عربية، العراق، بغداد، أعظمية، ط١، (١٩٩٢م).

Al-A'lam Al-Shantamari, AbulhajjajYousuf Bin Suleiman Bin Issa (476 AH / 1083 AD): ***Obtaining the Essence of Gold from the Core of Literature in the Science of Arab Metaphors***, revised by Dr. Abdulmohsen Sultan, House of Public Cultural Affairs, Afaq Arabia, Iraq, Baghdad,Azamiya, 1st ed., 1992.

٧. ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمَّد بن أبي سعيد (ت٥٧٧هـ/١١٨١م): **أسرار العربية**، عُنِي بتحقيقه: محمَّد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، دار الآفاق.

Ibn Al-Anbari,KamaluddinAbul-BarakatAbdulrahman Bin Mohammad Bin AbiSa'eed (577 AH / 1181 AD): ***The Secrets of Arabic (Language)***, revised by Muhammad BahjatAl-Bitar, Publications of the Arab Academy of Sciences, Damascus, Dar Al-Afaq.

٨. ابن الأنباري: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

Ibn Al-Anbari: ***Fairness in the Issues of Disagreement Between Basra and Kufa Linguists***, revised by Mohammad MuhyiddinAbdulhameed, Modern Library, Sidon, Beirut, 1414 AH / 1993 AD.

٩. الأنصاري، أبو زيد (ت٢١٥هـ/٧٣٠م): **النّوادر في اللغة**، تحقيق ودراسة: د. محمَّد عبدالقادر أحمد، دار الشّروق، بيروت، القاهرة، ط١، (١٤٠١هـ/١٩٨١م).

Al-Ansari, Abu Zaid (215 AH / 730 AD): ***The Rarities in the Language***, revised by Dr. Mohammad Abdulqader Ahmed, Dar Al-Shorouq, Beirut, Cairo, 1st ed., 1401 AH / 1981 AD.

١٠. ابن الجزري، أبو الخير محمَّد بن محمَّد (ت٨٣٣هـ/١٤٣٠م): **النّشر في القراءات العشر**، قدّم له الأُستاذ: علي محمَّد الصَّبَّاغ، خرَّج آياته: زكريّا

عميرات، منشورات محمَّد علي بَيْضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

Ibn Al-Jazri, Abulkhair Mohammad Bin Mohammad (833 AH / 1430 AD): ***Publishing in the Ten Readings***, introduced by Professor Ali Mohammad Al-Sabbagh, verses revised by ZakariaOmairat, Mohammad Ali Baydoun's publications, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon 1st ed., 1418 AH / 1998 AD.

١١. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ/١٠٠١م): **الخصائص**، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، منشورات محمَّد علي بَيْضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٢١هـ/٢٠٠١م).

IbnJinni,Abulfath Othman (392 AH / 1001 AD):***The Characteristics***, revised by Dr. AbdulhameedHindawi, Mohammad Ali Baydoun's publications, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1421 AH / 2001 AD.

١٢. ابن جنّي: **سرّ صناعة الإعراب**، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

Ibn Jinni: ***The Secret of Parsing***, revised by Dr. HasanHindawi; Dar Al-Qalam for printing, publishing, and distribution; Damascus, 1st ed., 1405 AH / 1985 AD.

١٣. ابن جنّي: **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات، والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبدالحليم النجّار، د. عبدالفتاح

إسماعيل شلبي، جمهورية مِصْر العربيّة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء كُتب السُّنَّة، القاهرة، (١٤٢١هـ/٢٠٠٤م).

Ibn Jinni: ***'Al-Muhtaseb' in Clarifying the Aspects of Anomaly in Readings***, revisedby Ali A. Nasef; Dr. Abdulhaleem Al-Najjar; Dr. Abdulfattah I. Shalabi; Egypt, Ministry of Awqaf, Higher Council for Islamic Affairs, Committee of Reviving the Books of Sunnah, Cairo, 1421 AH / 2004 AD.

١٤. الجواليقي: أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمَّد (ت٥٤٠هـ/١١٤٦م): **شرح أدب الكاتب**، تحقيق ودراسة: د. طيبة حمد بودي، كلية الآداب، جامعة الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، ط١، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

Al-Jawaliqi, Abu Mansour MawhoobBin Ahmed Bin Mohammad (540 AH / 1146 AD): ***Explanation of the Writer's Literature***, revised by Dr. TeebaHamadBodi, College of Arts, Kuwait University, Kuwait University Publications, 1st ed., 1415 AH / 1995 AD.

١٥. الجوهري، إسماعيل بن حمّاد (ت٤٠٠هـ/١٠٠٩م): **الصحاح، تاج اللغة، وصحاح العربيّة**، تحقيق: أحمد عبدالغفور العطّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤، (١٩٩٠م).

Al-Jawhari, Isma'ilIbnHammad (400 AH / 1009 AD): ***Al-Sihah: Taj Al-LughahWaSihah Al-Arabia***, revised by Ahmad Abdulghafoor Al-Attar, Dar Al-IlmLilmalayeen, Beirut, Lebanon, 4th ed., 1990.

١٦. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ/١٢٤٨م): **الكافية في النّحو**، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

Ibn Al-Hajib, Abu Amr Othman Bin Omar (646 AH / 1248 AD): ***The Sufficient in Syntax***,DarAl-KotobAl-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1415 AH / 1995 AD.

١٧. الهلاليّ، حميد بن ثور، **الديوان**، صَنْعَة: عبدالعزيز المَيْمَنِي، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط٢، (١٩٩٥م).

Al-Hilali, Hameed Bin Thawr: ***Al-Diwan***, revised by Abdulaziz Al-Maymani, Egyptian National LibraryPress, Cairo, 2nd ed., 1995.

١٨. أبو حيّان الأندلسي، محمَّد بن يوسف (ت٧٤٥هـ/١٣٤٤م): **تفسير البحر المحيط**، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمَّد معوض، شارك في تحقيقه: د. زكريا عبدالمجيد النوتي، ود. أحمد النجولي الجمل، قرظه: أ. د. عبدالحي الفرماوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

Abu HayyanAl-Andalusi, Mohammad Bin Yusuf (745 AH / 1344 AD):***'Tafseer Al-Bahr Al-Muheet'***, revised and commentated on by Adel A. Abdulmawjood; Ali M. M'awwadh; in collaboration with Dr. Zakaria A. Al-Nouti and Dr. Ahmad A. Al-Jamal; praised by Prof. Abdulhay Al-Farmawi,DarAl-KutubAl-Ilmiyya, Beirut, Lebanon,1st ed.,1413 AH / 1993 AD.

١٩. ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ/٩٨٠م): **إعراب القراءات السَّبع وعللها**، حقّقه وقدَّم له: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

IbnKhalawayh, Abu Abdullah Al-Hussein Bin Ahmad (370 AH / 980 AD): ***Parsing the Seven Readings and Their Flaws***, revised and introduced by Dr. Abdulrahman Bin Sulaiman Al-Utheimeen, Al-Khanji Library, Cairo, 1st ed., 1413 AH / 1992 AD.

٢٠. الخطيب التبريزي، **شرح ديوان عنترة**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).

Al-Khateeb Al-Tabrizi: ***Explanation of Antara'sDiwan***, introduced and indexed by MajeedTrad, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1412 AH / 1992 AD.

٢١. ابن دُريد، أبو بكر محمَّد بن الحسن الأزدي (ت٣٢١هـ/٩٣٣م): **جمهرة اللغة**، مكتبة الثقافة الدينيّة.

IbnDureid, Abu Bakr Mohammad Bin Al-Hasan Al-Azdi (321 AH / 933 AD):***Jamharat Al-Lughah***, Religious Culture Library.

٢٢. رؤبة بن العجّاج، **الديوان وملحقاته**، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البرونسيّ، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.

Ru'bahBin Al-Ajjaj: ***Al-Diwan and Its Annexes***, revised and processed by William Bin Al-Ward Al-Brousey, Dar Qutaibah for printing, Publication, and Distribution, Kuwait.

٢٣. الزّجّاج، أبو إسحاق إبراهيم السّري (٣١١هـ/٩٢٣م): **إعراب القرآن المنسوب إليه**، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٤، (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

Al-Zajjaj, Abu Ishaq Ibrahim Al-Sary (311 AH / 923 AD): ***'Parsing of the Quran' (attributed to him)***, revised by Ibrahim Al-Abyari, Dar Al-Kitab Al-Misri, Cairo, Dar Al-Kitab Al-Lubnani, Beirut, 4th ed.,1420 AH / 1999 AD.

٢٤. الزجّاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ/٩٤٨م): **الجمل في النحو**، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، (١٤١٧هـ/١٩٩٦م).

Alzajjajy, AbulqasimAbdulrahman Bin Ishaq (337 AH / 948 AD): ***The Sentences in Syntax***, revised and introduced by Ali T. Al-Hamad, Al-Resalah Foundation, Beirut, 5thed,1417 AH / 1996 AD.

٢٥. الزَّجّاجي: **اللّامات**، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، ط٢، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

Al-Zajjajy: ***Al-Lamat***, revised by Mazin Al-Mubarak, Dar Al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution, Damascus, 2nd ed., 1405 AH / 1985 AD.

٢٦. الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ/١١٤٣م): **أساس البلاغة**، تحقيق: عبدالرحيم محمود، عرَّف به: أمين الخولي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

Al-Zamakhshari, JarallahAbulqasim Mahmoud BinOmar (538 AH / 1143 AD): ***AsasAl-Balaghah (The Foundation of Eloquence)***, revised by Abdulraheem Mahmoud, introduced by Amin Al-Khouli, Dar Al-Ma'rifah for Printing and Publishing, Beirut, Lebanon.

٢٧. الزمخشري: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

Al-Zamakhshari: The Revealer of the (Holy Quran's) Facts and the Essence of the Aspects ofInterpretation,Dar Al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution.

٢٨. بن أبي سلمى، زهير: **الدّيوان**، شرحه وضبط نصوصه، وقدَّم له: عمر فاروق الطّبَّاع، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

IbnAbi Salma, Zuhair: ***Al-Diwan***, revised and introduced by Omar F. Al-Tabba', Dar Al-Qalam for printing, publishing, and distribution, Beirut, Lebanon.

٢٩. ابن السرّاج، أبو بكر محمَّد بن سهيل (ت٣١٦هـ/٩٢٨م): **الأصول في النّحو**، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط٣، (١٤١٧هـ/١٩٩٦م).

Ibn Al-Sarraj, Abu Bakr Mohammad IbnSuhail (316 AH / 928 AD):***TheOrigins in Syntax***, revised by Dr. Abdulhussein Al-Fatli, Al-Resalah Foundation, Beirut, 3rd ed., 1417 AH / 1996 AD.

٣٠. السُّكّري، أبو سعيد الحسن بن الحسين (ت٣٨٢هـ/٩٩٢م): **شرح أشعار الهذليين**، حقّقه: عبدالستّار أحمد فَرَّاج، راجعه: محمود محمَّد شاكر، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني.

Al-Sukkary, Abu Sa'idAl-Hassan Bin Al-Hussein (382 AH / 992 AD): ***Explanation of "Al-Hathleyyin's" Poems***, revised by Abdulsattar A. Farraj; reviewed by Mahmoud M. Shaker, Dar Al-Uroobah Library, Al-Madani Press.

٣١. السُّكّري: **شرح ما يقع فيه التَّصحيف والتَّحريف**، تحقيق: عبدالعزيز أحمد، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط١،(١٣٨٣هـ/١٩٦٣م).

Al-Sukkary: ***Explanation of Errors Made During the processes of Printing the Holy Quran***, revised by Abdulaziz Ahmad, Mustafa Al-Babi Al-Halabi and Sons' Library and Press, Egypt, 1st ed., 1383 AH / 1963 AD.

٣٢. ابن السكّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت٢٤٤هـ/٨٥٨م): **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق: أحمد محمَّد شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر، ط٣.

Ibn Al-Sikkit, Abu Yusuf Yacoub Bin Ishaq (244 AH / 858 AD):***Islah Al-Mantiq (Restoration of Reasoning)***, revised and explained by Ahmad M. Shaker and AbdulsalamHaroun, Dar Al-Ma'aref in Egypt, Cairo, 3rd ed.

٣٣. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ/٧٩٦م): **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).

Sibawayh, Abu BishrAmr Bin Othman Bin Qunbur(180 AH / 796 AD):***The Book***, revised and explained by AbdulsalamHaroun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd ed., 1427 AH / 2006 AD.

٣٤. السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ/١٥٠٥م): **الأشباه والنظائر**، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، (١٤٠٥هـ/١٩٨٤م).

Al-Suyouti, Jaluddin (911 AH / 1505 AD): ***Al-AshbahWa AL-Natha'er***, Dar AL-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1405 AH / 1984 AD.

٣٥. ابن الشجري، **أماليه**، تحقيق ودراسة: د. محمود محمَّد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

Ibn Al-Shajari: ***Al-Amaly***, revised by Dr. Mahmoud M. Al-Tanahi, Al-Khanji Library, Cairo.

٣٦. الشَّرجي الزّبيدي، عبداللطيف بن أبي بكر (ت٨٠٢هـ/١٣٩٩م): **ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق: د. طارق الجنابي، دار دجلة، ناشرون وموزعون، المملكة الأردنيّة الهاشميّة، عمَّان، جمهوريّة العراق، بغداد، (٢٠١٢م).

Al-Sharji Al-Zubaidi, Abdullateef Bin Abu Bakr (802 AH / 1399 AD):***The Coalition of 'Nusrah' in the Differences between the Linguists Kufa and Basrah***. Revised by: Dr. Tareq Al-

Janabi, Dar Dijlah, Publishers and Distributers, HKJ, Amman, Iraq, Baghdad, 2012 AD.

٣٧. الشمّاخ بن ضرار الذُّبياني: **الديوان**، حقّقه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر.

Al-Shammakh, Bin Dhirar Al-Thibyani: ***Al-Diwan***, revised and explained by Salahuddin Al-Hadi, Dar Al-Ma'aref, Egypt.

٣٨. الشنقيطي، أحمد بن الأمين (ت١٣٣١هـ/١٩١٢): **الدرر اللوامع على همع الهوامع**، شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، (١٤٢١هـ/٢٠٠١م).

Al-Shanqeeti, Ahmad Bin Al-Ameen (1331 AH / 1912 AD): ***addurar al-lawami' ala ham' alhawami'***, revised and explained by Dr. Abdul'al S. Mukram, Alam Al Kotob, Cairo, 1421 AH / 2001 AD.

٣٩. أبو طالب، عم الرسول صلى الله عليه وسلم، **الديوان**: جمعه وشَرَحه د. محمَّد التّونجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، (١٢١٤هـ/١٩٩٤م).

Abu Talib, Prophet Mohammad's uncle:***Al-Diwan***, collected and explained by Dr. mohammad Al-Tounji, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 1st ed., 1214 AH / 1994 AD.

٤٠. الغنوي، الطُّفيل: **الديوان**، شرح الأصمعي، بتحقيق: حسّان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، (١٩٩٧م).

Al-Ghanawi, Al-Tufail: ***Al-Diwan***, Al-Asma'i explanation, revised by Hassan F. Uguli, Dar Sader, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1997.

٤١. الغنوي، الطّفيل: **الديوان**، تحقيق: محمَّد عبدالقادر أحمد، دار الكتاب الجديد، ط١، (١٩٦٨م).

Al-Ghanawi, Al-Tufail:***Al-Diwan***, revised by Mohammad A. Ahmad, Dar Al-Kitab Al-jadeed, 1st ed., 1968.

٤٢. السّلمي، العبّاس بن مرداس: **الديوان**، جمعه وحقَّقه: د. يحيى الجبُّوري، مؤسسة الرّسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).

Al-Salami, Al-Abbas Bin Merdas: ***Al-Diwan***, collected and revised by Dr. Yehya Al-Jabouri, Al-Resalah Foundation, Beirut, 1st ed., 1412 AH / 1991 AD.

٤٣. العجّاج، **الديوان**، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر.

Al-Ajjaj: ***Al-Diwan***, revised by Mohammad A. Ibrahim, Dar Al-Ma'aref, Egypt.

٤٤. ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ/١٢٧٠م): **شرح المقرّب**، تحقيق: د. علي محمَّد فاخر، مطبعة السّعادة، ط١، (١٩٩٠م).

IbnAsfourAl-Ishbeeli,Ali Bin Mu'min (669 AH / 1270 AD): ***sharh al-muqarrab***, revised by Dr. Ali M. Fakher, Al-Sa'adah Press, 1st ed., 1990 AD.

٤٥. ابن عصفور: **المقرّب**، تحقيق: أحمد عبدالستّار الجواري، وعبدالله الجبوري، ط١، (١٣٩٢هـ/١٩٧٢م).

IbnAsfour:***al-muqarrab***, revised by Ahmad A. Al-Jawari and Abdullah Al-Jabouri, 1st ed., 1392 AH / 1972 AD.

٤٦. العُكْبَري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت٦١٦هـ/١٢١٩م): **إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، صُحّح ووُضع حواشيه بعناية ومراجعة النَّاشر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٣، (١٤٠٩هـ/١٩٨٨م).

Al-Ukbari, Abu Al-Baqa' Abdullah Bin Al-Hussein (616 AH / 1219 AD): ***Orthography of the Aspects of Parsing and Readings of the Holy Quran***, corrected and edited by the publisher, Dar Al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution, Beirut, Lebanon, 3rd ed., 1409 AH / 1988 AD.

٤٧. العُكْبَري: **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمَّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢، (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

Al-Ukbari: ***Interpretation of Parsing the Holy Quran***, revised by Ali M. Al-Bajjawi, Dar Al-Jeel, Beirut, Lebanon, 2nd ed., 1407 AH / 1987 AD.

٤٨. العُكْبَري: **اللُّباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريّة، ط١، (١٤١٦هـ/١٩٩٥م).

Al-Ukbari: ***The Core of Parsing Defects***, revised by Ghazi M. Tlaimat, Dar Al-Fikr, Beirut, Lebanon, Dar Al-Fikr, Damascus, Syria, 1st ed., 1416 AH / 1995AD.

٤٩. العُكْبَري: **مسائل خلافيّة في النحو**، حقَّقه وجمع إليه: د. عبدالفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م).

Al-Ukbari: ***Controversial Issues in Syntax***, revised by Dr. AbdulfattahSaleem, Al Adab Publishing House, Cairo, 1425 AH / 2004 AD.

٥٠. العُكْبَري: **مسائل خلافيّة في النحو**، حقَّقه وقدّم له د. محمد خير الحلواني، دار المأمون للتّراث، دمشق، ط١، (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).

Al-Ukbari: ***Controversial Issues in Syntax***, revised and introduced by Dr. Mohammad K. Al-Halawani, Dar Al-Ma'moun for Tradition, Damascus, 1st ed., 1429 AH / 2008 AD.

٥١. ابن أبي ربيعة، عمر: **الديوان**، شرح: د. يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت، ط١، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).

IbnAbiRabee'a, Omar: ***Al-Diwan***, explained by Dr. Yusuf S. Farahat, Dar Al-Jeel, Beirut, 1st ed., 1412 AH / 1992 AD.

٥٢. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت٨٥٥هـ/١٤٥١م): **شرح المراح في التصريف**، حقَّقه وعلّق عليه د. عبدالستار جواد.

Al-Ayni, Badruddin M. Bin Ahmad (855 AH / 1451 AD): ***Explaining Morphology***, revised by Dr. AbdulsattarJawad.

٥٣. ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت٣٩٥هـ/١٠٠٤م): **الصَّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها، وسنن العرب في كلامها**، حقَّقه وضبط نصوصه، وقدَّم له: د. عمر فاروق الطّبَّاع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط١، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

IbnFaris, Abu Al-Hussein Ahmad (395 AH / 1004 AD):***Al-SahibifiFiqh Al-Lugha Al- Arabia***, revised, edited, and

introduced by Dr. Omar F. Al-Tabba', Al-Ma'aref Library, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1414 AH / 1993 AD.

٥٤. ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة:** تحقيق: عبدالسّلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، (١٤١١هـ/١٩٩١م).

IbnFaris: ***Lexicon of(Arabic) Language Standards***, revised by AbdulsalamHaroun, Dar Al-Jeel, Beirut, 1st ed., 1411 AH / 1991 AD.

٥٥. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت٣٧٧هـ/٩٨٧م): **المسائل الحلبيات،** تقديم وتحقيق: د. حسن هنداويّ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

Al-Farisi, Abu Ali Al-Hasan Bin Ahmad (377 AH / 987 AD): ***Al-Masa'el Al-Halabeyyat***, revised and introduced by Dr. HasanHindawi, Dar Al-Qalam for printing, publishing, and distribution, Damascus, Dar Al-Manarah for printing, publishing, and distribution, Beirut, 1st ed., 1407 AH / 1987 AD.

٥٦. الفارسي: **المسائل المنثورة،** تحقيق وتعليق: د. شريف عبدالكريم النجّار، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط١، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م).

Al-Farisi: ***Al-Masa'el Al-Manthourah***, revised and commented on by Dr. Shareef A. Al-Najjar, Dar Amman for publishing and distribution, Amman, Jordan, 1st ed., 1424 AH / 2004 AD.

٥٧. الفاكهي، عبدالله بن أحمد (ت٩٧٢هـ/١٥٦٤م): **شرح كتاب الحدود في النَّحو**، تحقيق: د. رمضان أحمد الدُّميري، مكتبة وهبة، ط٢، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

Al-Fakihi, Abdullah Bin Ahmad (972 AH / 1564 AD): ***sharhkitab al-hudood fi al-nahw***, revised by Dr. Ramadan A. Al-Dumairi, Wahbah Library, 2nd ed., 1414 AH / 1993 AD.

٥٨. الفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ/٨٢٢م): **معاني القرآن**، تحقيق ومراجعة: محمَّد علي النجّار، الدّار المصريّة للتأليف والتّرجمة.

Al-Farra', Abu ZakariaYahya Bin Ziad (207 AH / 822 AD): ***Ma'ani Al-Quran (Meanings of the Quran)***, revised and reviewed by Mohammad A. Al-Najjar, Egyptian House for Authoring and Translation.

٥٩. الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد (ت١٥٧هـ/٧٩١م): **الجمل في النّحو**، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٥، (١٤١٦هـ/١٩٩٥م).

Al-Farahidi, Al-Khalil Bin Ahmad (170 AH / 786 AD): ***The Sentences in Grammar***, revised by Dr. FakhruddinQabawah, 5th ed., 1416 AH / 1995 AD.

٦٠. الفراهيدي: **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، مطبعة دار الصدر، ط٢، (١٢١٠هـ).

Al-Farahidi: ***Al-Ayn***, revised by Mahdi Al-Makhzoumi and Dr. Ibrahim Al-Samirra'i, Dar Al-Hijrah corp., Dar Al-Sadr Printer, 2nd ed., 1210 AH.

٦١. الفيروز أبادي، مجد الدين محمَّد بن يعقوب (ت٨١٧هـ/١٤١٤م): **القاموس المحيط**، دار الجيل، بيروت.

Al-FayrouzAbadi, Majduddin Mohammad Bin Yacob (817 AH / 1414 AD): ***Al-Qamous Al-Muheet***, Dar Al-Jeel, Beirut.

٦٢. الفيومي، أحمد بن محمَّد (ت٧٧٠هـ/١٣٦٨م): **المصباح المنير**، المطبعة الأميرية، مصر، ط٣.

Al-Fayyoumi, Ahmad Bin Mohammad (770 AH / 1368 AD): ***Al-Misbah Al-Muneer***, Amiria Press, Egypt, 3rd ed.

٦٣. ابن القطاع الصقلّي، أبو القاسم علي بن جعفر (ت٥١٥هـ/١١٢١م): **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، تحقيق ودراسة: أ. د. أحمد محمَّد عبدالدايم، دار الكتب والوثائق القوميّة، مركز تحقيق التُّراث، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، (١٩٩٩م).

Al-Siqilly, Ibn Al-Qatta' Abul-Qasem Ali Bin Ja'far(515 AH / 1121 AD)**: *The Structure of Nouns, Verbs, and Gerunds***, revised by Prof. Ahmad M. Abduldayem, National Library and Archive, Center of Tradition Revision, Dar Al-Kotob Al-Masreyah Press, Cairo, 1999 AD.

٦٤. القطامي: **الديوان**، تحقيق: د. إبراهيم السّامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثّقافة، بيروت، ط١، (١٩٦٠م).

Al-Qutami: ***Al-Diwan***, revised by Dr. Ibrahim Al-Samirra'i and Ahmad Matloub, Dar Al-Thaqafa, Beirut, 1st ed., 1960 AD.

٦٥. العامريّ، لبيد بن ربيعة، **الديوان**، حقّقه وقَدَّم له: إحسان عبّاس، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، (١٩٨٤م).

Al-Ameri, Labeed Bin Rabee'ah: ***Al-Diwan***, revised and introduced by Ehsan Abbas, Kuwait Government Press, 2nd ed., 1984 AD.

٦٦. ابن مالك، أبو عبدالله محمَّد جمال الدين (٦٧٢هـ/١٢٧٣م): **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصريّة صيدا، بيروت.

IbnMalek, Abu Abdullah Mohammad Jamal Al-Deen (672 AH / 1273 AD): ***IbnAqeel's Explanation of AlfeyyatIbnMalek***,revised by Mohammad M. Abdulhameed, Modern Library, Sidon, Beirut.

٦٧. المبرّد: أبو العبّاس محمَّد بن يزيد (ت٢٨٥هـ/٨٩٨م): **الكامل**، حقّقه وعلّق عليه وصنع فهارسهُ: د. محمَّد أحمد الدّالي، مؤسسة الرّسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

Al-Mubarred, Abul-Abbas Mohammad Bin Yazeed (285 AH / 898 AD): ***Al-Kamel,*** revised, commented on and edited by Dr. Mohammad A. Al-Dali, Al-Resalah Foundation, Beirut, 2nd ed., 1413 AH / 1993 AD.

٦٨. المبرّد: **المقتضب**، تحقيق: محمَّد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

Al-Mubarred: ***Al-Muqtadheb***, revised by Mohammad A. Adheemah, Alam Al Kotob, Beirut.

٦٩. الطنطاوي، محمَّد: **نشأة النَّحو وتاريخ أشهر النُحاة، دار المنار**، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).

Al-Tantawi, Mohammad: The Evolution of Syntax and the History of the most Famous Grammarians, Dar Al-Manar, 1412 AH / 1991 AD.

٧٠. المرادي، الحسن بن القاسم (ت٧٤٩هـ/١٣٤٨م): **الجني الدّاني في حروف المعاني**، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمَّد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

Al-Maradi, Al-Hasan Bin Al-Qasem (749 AH / 1348 AD): ***Aljana Al-Dani fi Horouf Al-Ma'ani***, revised by Dr. FakhruddinQabawah and Mohammad N. Fadel, Dar Al-Afaq Al-Jadeedah, Beirut, 2nd ed., 1403 AH / 1983 AD.

٧١. المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمَّد بن الحسن (ت٤٢١هـ/١٠٣٠م): **شرح ديوان الحماسة**، نَشَرَه: أحمد أمين، وعبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، (١٤١١هـ/١٩٩١م).

Al-Marzouqi, Abu Ali Ahmad Bin Mohammad Bin Al-Hasan (421 AH / 1030 AD): ***Explanation of Diwan Al-Hamasah***, published by Ahmad Ameen and AbdulsalamHaroun, Dar Al-Jeel, Beirut, 1st ed., 1411 AH / 1991 AD.

٧٢. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمَّد بن مكرم (ت٧١١هـ/١٣١١م): **لسان العرب**، دار صادر، بيروت للطباعة والنشر، ط٤، (٢٠٠٧م).

IbnManthour, Abul-Fadhl Jamal Al-Deen Mohammad BinMakram (711 AH / 1311 AD): ***Lisan Al-Arab***, Dar Sader for Printing and Publishing, Beirut, 4th ed., 2007 AD.

٧٣. الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمَّد بن أحمد بن إبراهيم (ت٥١٨هـ/١١٢٤م): **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، (١٤١٦هـ/١٩٩٦م).

Al-Maydani, Abul-Fadhl Ahmad Bin Mohammad Bin Ahmad Bin Ibrahim (518 AH / 1124 AD): ***Majma' Al-Amthal***, revised by Mohammad Abul-Fadhl Ibrahim, Dar Al-Jeel, Beirut, Lebanon, 1416 AH / 1996 AD.

٧٤. الذُّبياني، النّابغة: **الدّيوان**، صَنْعة ابن السكّيت، أبي يوسف يعقوب بن إسحاق (ت٢٤٤هـ/٨٥٨م)، تحقيق د. شكري فيصل، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٢، (١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

Al-Thubyani, Al-Nabigha: ***Al-Diwan***, edited by Ibn Al-Sikkit, Abu Yusuf Yacoub Bin Ishaq (244 AH / 858 AD), revised by Dr. Shukri Faisal, Dar Al-Fikr, Beirut, Lebanon, 2nd ed., 1410 AH / 1990 AD.

٧٥. أبو النَّجْم العجلي، الفضل بن قدامه (ت١٣٠هـ/٧٤٧م): **الديوان**، جَمَعَه وشَرَحَهُ وحقَّقه: د. محمَّد أديب عبدالواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).

Abu Al-Najm Al-Ajli, Al-Fadhl Bin Qudama (130 AH / 747 AD): ***Al-Diwan***, collected, explained, and revised by Dr. Mohammad Adeeb A. Jamran, Publications of the Arab Academy of Damascus, 1427 AH / 2006 AD.

٧٦. النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمَّد إسماعيل (ت٣٣٨هـ/٩٤٩م): **إعراب القرآن**، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربيّة، ط٣.

Al-Nahhas, Abu Ja'far Ahmad Bin Mohammad Isma'il (338 AH / 949 AD): ***Parsing of the Quran***, revised by Dr. Zuhair Ghazi Zahid, Alam Al Kotob, Beirut,Al-Nahdha Al-Arabia Library, 3rd ed.

٧٧. ابن هشام الأنصاري، أبو محمَّد عبدالله جمال الدين (٧٦١هـ/١٣٥٩م): **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، (١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

IbnHisham Al-Ansari, Abu Mohammad Abdullah Jamaluddin (761 AH / 1359 AD): ***Awdah Al-MasalekilaAlfeyyatIbnMalek***, revised by Mohammad M. Abdelhamid, Modern Library, Sidon, Beirut, 1419 AH / 1998 AD.

٧٨. ابن يعيش، موفَّق الدين بن علي (ت٦٤٣هـ/١٢٤٥م): **شرح المفصَّل**، مكتبة المتنبي، القاهرة.

IbnYa'eesh, Muwaffaq Al-Deen Bin Ali (643 AH / 1245 AD): ***Sharh Al-Mufassal***, Al-Mutanabbi Library, Cairo.